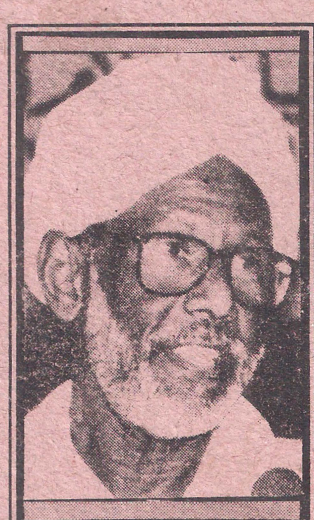
محمد طه محمد احمد

نهاية التعددية الحزبية !

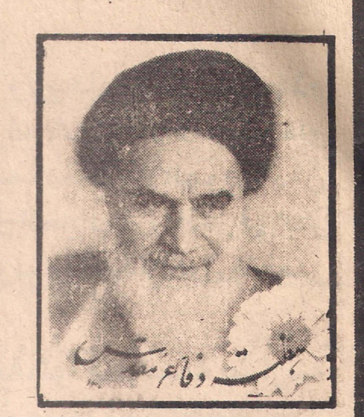
آدم السوداني كيف يعود الى الجنة؟







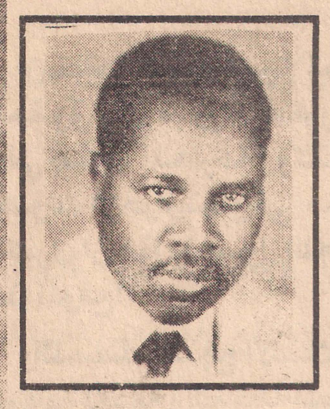

DAWAYA
SUDANESE BOOKS



الخميني



حسن البنا



جار النبي

إهــداء

* الى روح الامام الشهيد حسن البنا الذى آمن بعبقرية الجماعة فأعاد مجد امة فكانت الحركة الاسلامية الحديثة طليعة التغيير فى كل مكان.

* الى روح الشهيد الامام سيد قطب صاحب الظلال الذى طابق بين الاقوال والافعال ورفض ان يخط سطر استرحام لطاغية فعاشت كلماته لانها اقتاتت قلب انسان حى.

* الى روح الامام آية الله الخمينى قائد اعظم ثورة فى عصرنا الذى بشر فى لحظات اليأس والاحباط بأن انصار الدين ينطلقون من رحم الماضى والحاضر والمستقبل فتصدى للباطل لتنال حلاوة النصر.

إهداء خاص:

* الى الاخ الكريم محمد عبدالله جار النبى صاحب كونكورب السودانية الذى حرر بترول السودان من الاجنبى ووقف الى جانب المؤلف فى محاولاته لتوثيق تاريخ السودان وكما دعم جيش عسرة المسلمين كان كريما فى دعم التوعية السياسية.

المؤلف

و المطبوعات

بسم الله الرحمن الرحيم

ان حقوق الجماهير لا تحفظها الا دولة المؤسسات ولا يحاول احد سلب هذه الحقوق باى مبررات فنكرر تجربة عبدالناصر الذى رفع شعار [لا صوت يعلو على صوت المعركة] وكتم الاصوات الحرة ولم تكسب مصر الا الهزيمة.. ان اصوات الاحرار تعلو فى ساحات المعارك تماماً كما فعل الحباب بن المنذر فى بدر الكبرى ان هذا يارسول الله ليس بمنزل ان الرأى والحرب والمكيدة تقول بتغيير هذا الموقع!!

والتمسك بالنهج الاسلامى يفرض على الحكام ان يقبلوا محاسبة صارمة ورقابة دقيقة والطليعة المسلمة ظلت تتطلع الى صبر وصفاء وسماحة الرسول الخاتم ﷺ الذى تلا على البشرية قرآناً نزل من فوق سبع سماوات يعاتبه لانه عبس فى وجه اعمى!!

ان مجرد الضيق الخفيف كان كافياً لنزول الوحى لتصحيح المسار كى تتعلم الاجيال اهمية الضغط على الحاكم ويتعلم الحكام اهمية الصبر والاعتراف بحق الجماهير.

ان التمسك بالنهج الاسلامى يعنى القبض على الجمر فلا حرير بين الاصابع فالحرير هناك حينما يأذن لهم رضوان بالدخول الى الجنة

الخروج من الجنة

*[انا بلوناهم كما بلونا اصحاب الجنة اذ اقسموا ليصرمنها مصبحين * ولا يستثنون * فطاف عليها طائف من ربك وهم نائمون *فأصبحت كالصريم * فتنادوا مصبحين * أن اغدوا على حرثكم ان كنتم صارمين * فانطلقوا وهم يتخافتون* ان لا يدخلنا اليوم عليكم مسكين * وغدوا على حرد قادرين * فلما رأوها قالوا إنا لضالون * بل نحن محرومون * قال اوسطهم ألم أقل لكم لولا تسبحون * قالوا سبحان ربنا إنا كنا ظالمين * فأقبل بعضهم على بعض يتلاومون * قالوا ياويلنا انا كنا طاغين * عسى ربنا ان يبدلنا خيراً منها انا إلى ربنا راغبون * كذلك العذاب ولعذاب الآخرة اكبر لو كانوا يعلمون * إن للمتقين عند ربهم جنات النعيم * أفنجعل المسلمين كالمجرمين * مالكم كيف تحكمون]* صدق الله العظيم «سورة القلم»

حريق القطاطي

في ١٢ فبراير ١٩٥٣ وقعت بريطانيا ومصر إتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير لأهل السودان وأجريت أول انتخابات برلمانية في نهاية العام نفسه وحصل فيها الحزب الوطني الإتحادي على ٥١ مقعداً وجبهة الجنوب ٩ مقاعد والحزب الجمهوري الإشتراكي ٣ مقاعد ونال المستقلون ١١ مقعداً. كانت هذه الإنتخابات هي الدليل على أن جنة التعددية في السودان لايمكن أن تحقق الخلد والمجد والسعادة لأي من القوى السياسية وسرعان مابدأ الشيطان يوسوس لإخراج الجميع من الجنة فجاء الأنصار بحرابهم في مارس ١٩٥٤ ليسقط أكثر من هابيل ويسيل دمه على الأرض وافتتح البرلمان على بساط دموي أحمر!! وانفجر الجنوب السوداني في عام ١٩٥٥ واشتعلت نيران التمرد لتحرق أشجار الغابة والصحراء. إذاً فإن صندوق الإقتراع لم يكن كافياً لحسم الخيارات ديمقراطياً في بلد متخلف تتحرك شعوبه وقبائله بإشارة السادة ، بأوامر الزعامات ويشتد ارتباط قيادته المثقفة بالأجنبي. وحينما استطاع إسماعيل الأزهري أن يتجاوز أحداث مارس بالحكمة والصبر فإن إبليس قد سارع هذه المرة إلى داخل الصف الإتحادي وبدأت الصراعات فسقطت حكومة الأزهري ثم عادت بعد يومين ولكن الإنقسام فعل فعله وسط الصف الإتحادي حينما رفض الأزهري أن يقبل تبعية مطلقة لعلي الميرغني واختار أن يشق طريقه لوحده تماماً كما فعل جده إسماعيل الولي الذي استفاد من الطريقة الختمية في البداية وأسس الطريقة الإسماعيلية في غرب السودان في النهاية كطريقة مستقلة. وبعد أن كون الختمية حزبهم الخاص بهم تم تشكيل حكومة إئتلافية هي حكومة السيدين في ١٩٥٦ بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي والتي استمرت حتى قام رئيسها عبد الله خليل بتسليم السلطة إلى عساكر ١٧ . وبعد ست سنوات قضاها الفريق عبود انتهت بثورة أكتوبر الشعبية تجددت لعبة الكراسي الموسيقية وفشل شعار "لازعامة للقدامى" المرفوع. عاد القدامى الذين لم ينسوا شيئاً ولم يتعلموا شيئاً واستمر الصراع وكانوا يغيظون بعضهم بعضا "الفانوس حرق القطية" ولا أحد يهتم بإنارة البقاع المظلمة وإشعال الشموع في القطاطي البائسة، وإنما الكل أحرص على إحراقها! أجريت الإنتخابات بعد سقوط حكومة أكتوبر الأولى والثانية في شمال السودان دون جنوبه وقاطعها حزب الشعب الديمقراطي وجبهة الجنوب وتكونت حكومة إئتلافية من الحزب الوطني الإتحادي وحزب الأمة. ثم انشق حزب الأمة إلى جناحين. وتحالف جناح الصادق المهدي مع الأزهري لتشكيل حكومة جديدة انهارت في عام ١٩٦٧ لتحل محلها حكومة أخرى من الحزب الوطني الإتحادي وحزب الأمة جناح الإمام الهادي. ثم حل الأزهري الجمعية التأسيسية في فبراير ١٩٦٨ وأجريت انتخابات جديدة في مايو ١٩٦٨ وعاد إئتلاف الأزهري الهادي

المحجوب للحكم وانتهت بالإنقلاب المايوي في عام ١٩٦٩ ووصل النميري إلى الحكم بتحالف يساري يضم القوميين العرب والشيوعيين السودانيين وكان النظام الجديد يحلم بتحقيق جنة المحرومين في الأرض بسيوف الجماهير "الحزانى في الشمال والجوعى في الشرق والعطشى في الغرب والعراة في الجنوب" هكذا كان يخطب الرئيس النميري. وتقاتل الرفاق قبل أن تنعم الجماهير بجنة الإشتراكية ثم انفرد النميري بالحكم وعم الفساد والإستبداد في دولة فردية لاتؤمن بالرأي الآخر حتى حينما رفعت شعار الإسلام. وبعد ستة عشرة عاماً من الحكم المايوي عادت الأحزاب للحكم ورجعت حليمة لعادتها القديمة وأصبح الزعيم في كل حزب مثل النميري في الإتحاد الإشتراكي. إن الفردية هي التي أضاعت الشعب السوداني وإن الشيطان يستطيع الإنتصار بسهولة على الفرد ولو كان لآدم مجلس شورى لما خرج من الجنة. إن إبليس يعجز عن الوسوسة لدولة المؤسسات ونتابع من هذا الكتاب مسار السياسة السودانية بعد انتخابات عام ١٩٨٦ والتي بدأناها بالكتاب الأول (آخر أيام الصادق المهدي) ونصل حتى نهاية التعددية الحزبية الثالثة:

سنكتشف بسهولة ان التعددية وصلت للطريق المسدود واختارت نهايتها الأليمة بنفسها لانها عجزت عن الاستفادة من تجربتها في الماضي. عادت الى عاداتها القديمة ورأينا الاحزاب تتصارع في كل شيء.

تقاتلت حول الحقائب الوزارية والحكومات الولائية ومناصب مجلس رأس الدولة والتعديلات الدستورية والموقف من التمرد وحتى المنظمات الخيرية والمؤسسات الاقتصادية لم تسلم من المكايدات.

وتجاوزت الاحزاب الخط الاحمر حينما خانت برامجها الانتخابية التي رفعت فيها رايات الشريعة المقدسة واصبح الاسلام الحنيف العوبة في يد السياسيين الذين تناسوا ان النميري قد اصبح رئيساً مخلوعاً حينما جعل الدين كقميص عثمان كلمة حق اريد بها باطل.

وتجاوزت الاحزاب الخطوط الحمراء حينما ادخلت الجيش في لعبة الكراسي ومن يجعل الضرغام بازاً لصيده تصيده الضرغام فيمن تصيدا.. ان التعددية قد انتهت بانقلاب عسكري!!

وكان قرنق سعيداً بالصراع وقد اعد [الجيش الشعبي لتحرير السودان] ليزحف الى سنار الجديدة ويتجاوز الخرطوم ويتناول فنجان قهوة في ديار الجعليين ولم لا والذين احرقوا اسماعيل باشا يشغلهم اشعال الحريق في بيوتهم.

وقال القسيس فيليب غبوش [سنحكم السودان ونسميه علوة الافريقية]

والمهم الآن ان يقرأ عهد الانقاذ كتاب التعددية الثالثة ويوفق بين هيبة السلطة وكفالة الحريات.. ان مثل هذا التوفيق هو الكفيل باعادة آدم السوداني الى الجنة ولنقرأ مع عهد الانقاذ الفصول الاخيرة لعهد التعددية الحزبية الثالثة.

مسيرة أمان السودان

كانت مسيرة (أمان السودان) مسيرة مليونية بحق وحقيقة وقال عنها جوشوا دي وال رئيس التجمع السياسي لأهالي النيل (إن موكب أمان السودان قد أوضح للعالم تمسك الشعب السوداني في الشمال والجنوب والشرق والغرب بالوحدة والعدالة والديمقراطية وأدانته لسياسات وجرائم جون قرنق كما اكد رفضه للإيدلوجيات المفروضة من الخارج واستعداده للدفاع عن أمن الوطن وسيادته). (إن المسيرة كانت بحق إستفتاء شعبياً يحمل دلالات عميقة وأهمها ان هذا الشعب بحسه الوطني الذي تسامى فوق كل محاولات التثبيط والارهاب ومصادرة حقه في التعبير السياسي قادر على فرض إرادته والانتظام صفاً واحداً لحماية إستقلال البلاد وكيانها القومي). (إن هذا الإستفتاء إدانة من الشعب لجون قرنق وعصاباته المارقة ولحلفائه السياسيين بالداخل وتعبير عن قوة تلاحم الشعب وقواته المسلحة في اصدق تجسيد لشعار جيش واحد شعب واحد..

وان الشعب يقف بصلابة مع قواته المسلحة وخلفها لتقوم بواجبها القومي في الدفاع عن الوطن ووحدة ترابه وكرامة بنيه. لقد عبّرت المسيرة عن قوة العقيدة وعمق الوجدان الديني الذي تتحلى به جماهير هذه الامة) .

(لقد اتضح جلياً سقوط ادعاءات التجمع ومحاولات السيطرة على الشارع السياسي كما كشف الموكب ايضا عن كل الشارع السياسي كما كشف الموكب ايضا عن كل الاصوات التي دعت الجماهير لمقاطعة المسيرة بما فيها بعض قيادات الاحزاب التقليدية وقالت الجماهير كلمتها بعد ان ظنوا انها ستظل اسيرة للاشارة).

إن المسيرة كانت تشكل ضغطا على مجلس الوزراء الإنتقالي ولذلك فقد قالت الجبهة الإسلامية بعده (ان مجلس الوزراء الانتقالي الذي يقر التيار الغالب فيه على انه مجلس للتجمع وليس مجلس وزراء السودان كافة والذي يرفض التعامل مع القوى الوطنية الاخرى قد سقط اليوم في امتحان الشعبية وعليه ان يقدر مدى شرعيته وما تحكم به اصول الممارسات الديمقراطية وقواعدها).

وتحدث الفريق اول عبد الرحمن سوار الذهب رئيس المجلس العسكري الانتقالي قائلا (ان مسيرة امان السودان هي تعبير عن وقفة الهيئة القومية للنقابات وجماهير الشعب مع قواته المسلحة التي تواجه موقفا دقيقا في جنوب البلاد).

ولكن المسيرة التي وجدت كل ذلك التجاوب الجماهيري وعملت على تقوية موقف المجلس العسكري قد جعلت التجمع يفكر في تحجيم القوى التي اعدت لها فكان مشروع قانون القصاص الشعبي!!

فقد نشرت صحيفة الصحافة في عددها الصادر صباح الاثنين ٨ محرم ١٤٠٦هـ الموافق ٢٢ سبتمبر ١٩٨٥ خبرا يقول (ان التجمع الوطني قد بدأ في دراسة قانون القصاص الشعبي تمهيدا لاجازته ورفعه لمجلس الوزراء وقد تضمن القانون نصوصا خاصة لمحاكمة سدنة مايو وقد خص مشروع القانون عبارة سدنة مايو باعضاء مجلس القيادة لانقلاب مايو ١٩٦٩م ورئيس واعضاء المكتب التنفيذي والقيادة المركزية للاتحاد الاشتراكي المنحل وشملت العبارة رؤساء ورواد ورقباء مجلس الشعب وحكام الاقاليم وامناء المديريات والاقسام للاتحاد الاشتراكي. وقد ارتأى مشروع القانون عزل وتجريد السدنة من حقوقهم السياسية لمدة عشر سنوات واستثنى من ذلك كل من يثبت ان له موقفا معلنا معارضا لنظام مايو الاسود).

وأول ما يلاحظ على قانون القصاص الشعبي انه لم يشمل مجلس وزراء انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ ولم يتحدث عن الذين شاركوا في لجنة الميثاق المايوي وهؤلاء هم اصل البلاء انهم اهل التدبير والتخطيط وهم الذين حرضوا على ارتكاب الجرائم التي راح ضحيتها الآلاف في الجزيرة ابا وودنوباوي ولن ينسى الناس ان تناسى مشروع قانون القصاص الشعبي محجوب عثمان وزير اعلام مايو ومرتضى احمد ابراهيم وزير الري ومحيي الدين صابر وزير التربية ومحمد ابراهيم نقد وبدر الدين مدثر والخاتم عدلان وفاطمة احمد ابراهيم والرائد عائشة حسن وكلهم زعماء للحزب الشيوعي

وحزب البعث والحزب الناصري ولكن القانون بيد التجمع وهؤلاء هم التجمع..

لقد حاول التجمع الكيد للجبهة الاسلامية بسن قانون يحرم قيادتها من النشاط السياسي بدعوى انها تعاونت مع مايو ومن الغريب حقا ان يحاكم الذين اتوا بمايو وفرضوها كواقع.اسود على الناس من الغريب ان يحاكموا المتعاونين معها كواقع مفروض، ومثل مشروع قانون القصاص الشعبي حاول التجمع سن بدعة قانون تنظيم الاحزاب والذي سار فيه على طريق انور السادات حاكم مصر المعدوم وكان السادات قد رفض ان يقوم اي حزب سياسي في مصر على قاعدة او اساس ديني وادعى ان السماح لمثل هذا الحزب سيقوض السلام الاجتماعي ويحرض على الفتنة الدينية!! ولكن محاولات التجمع كانت تموت في مهدها.. اذن فلم يبق غير طريق واحد هو طريق العنف المسلح!!

نعم لا بديل عن تغيير مسلح فالقوى الاسلامية تكتسب شعبية في كل يوم يمر ومواقف الاحزاب اليسارية والعنصرية والطائفية تنال كراهية الجماهير. وبدا مسلسل الانقلابات!!

فقد نشرت صحيفة الراية في عددها الصادر صباح السبت ٦ يوليو ١٩٨٥ خبرا يقول (ترددت انباء حول فصل اثني عشر ضابطا من القوات المسلحة لاشتراكهم في تنظيم سياسي عقائدي.. وفيما احجم الرسميون العسكريون عن الادلاء بأي بيانات..

قالت اذاعة القسم العربي بهيئة الاذاعة البريطانية بلندن ان الضباط المفصولين اعضاء في خلايا شيوعية وبعثية داخل القوات المسلحة

وكانت انباء غير مؤكدة قد ترددت في الايام الماضية حول كشف جهاز المخابرات العسكرية واحباطه محاولة انقلابية كانت تستهدف الاطاحة بالمجلس العسكري والوضع القائم الان وقد وزع ما يسمى بتنظيم الضباط والجنود الوطنيين بالقوات المسلحة. وهو تنظيم لم يعرف من قبل ـ وزع منشورا نهار الخميس الماضي يندد بالمجلس العسكري ويتعرض له بالسباب ويتهمه بانه امتداد لمايو كما هاجم المنشور الذي وزع في التظاهرة الجماهيرية التي طالبت بتسليم الرئيس نميري جهاز الاستخبارات العسكرية ودعا الى ثورة شعبية للتخلص ممن اسماهم بالطغمة الفاسدة وهو تعبير قصد به المجلس العسكري. ومن جانب اخر استنكر محمد ابراهيم نقد السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني في ندوة الحزب امس الاول فصل هؤلاء الضباط وطالب بارجاعهم الى عملهم.

من ناحية اخرى ترددت معلومات انه قد ضبطت بحوزة المفصولين كميات كبيرة من الاموال كما افادت هذه المعلومات ان هذه المجموعة كانت قد اتصلت بالعقيد المتمرد جون قرنق وطلبت منه عدم التفاوض مع المجلس العسكري وعدم وقف اطلاق النار الذي اعلنته الحكومة.. واضافت المعلومات ان التحقيق جار مع ضباط اخرين بتهمة الانتماء الى هذه المجموعة.

هذا وقد اذاعت ما يسمى باذاعة الجيش الشعبي لتحرير السودان خبر فصل الضباط وسمت منهم الرائد (سيف الدين احمد عبيد من المظلات والرائد حسن من سلاح الاسلحة) وقال الناطق الرسمي باسم الجيش

الشعبي لتحرير السودان (ان هذه الخطوة من عصابة الجنرالات لا تثير الاستغراب لانها تمثل الامتداد الطبيعي لنظام مايو الاول وان اسلوب اعتقال وابعاد الضباط الوطنيين هو اسلوب نظام مايو. والجدير بالذكر ان التجمع كان قد اصدر بيانا استنكر فيه قرار الفصل وقال: (ان حلقات التآمر بدات تظهر بشكل اوضح في إبعاد اثني عشر ضابطا من الخدمة العسكرية وفي ابعاد البعض لمواقع اخرى. وفي توجيه انذارات للبعض الاخر).

وجاءت كلمة الراية في نفس اليوم عن الخبر الذي نشرته تقول (من حق القيادة العسكرية ان تتخذ من القرارات داخل الجيش ما تراه مناسبا فهذه الوظيفة من اخص خصائصها، كما انه ليس من حق التجمع النقابي او من حق أي حزب اخر التدخل في الشئون الخاصة للقوات النظامية ذلك لان الاتصالات الحزبية التي تجرى بالضباط اقل ما يمكن ان تفعله هو الاخلال بمبدأ قومية القوات المسلحة وادخال البلاد، في لبنان افريقية لا طاقة لنا بها. لقد كثرت الصيحات من هنا وهناك تتحدث عن شئون داخلية ينبغي ان يحسمها الجيش بنفسه فمالنا نحن وارجاع او فصل ضباط في الجيش!!

ونحن ندرك تماما ان حزبا يساريا قد اصيب بطعنة نجلاء في صميم تحليلاته حينما كان يتوقع ان يقوم بالانقلاب صغار الضباط او البرجوازية العنصرية التي ستعمل على قيام السودان الديمقراطي الاشتراكي وتنفيذ برنامج الثورة الوطنية، ولكن جاء الانحياز لجماهير الشعب على يد كبار الضباط.. وفشل الانقلاب الذي كان يعد له (صغار الضباط) قبل ١٥ رجب وبطل السحر وتشتتت الاحلام ولكن البعض تمسك بالامل والتخطيط.

ان أي اتصالات جانبية بين الاحزاب والجيش عن غير طريق القنوات الرسمية تعتبر بمثابة خطوة نحو الدمار الشامل او بمثابة عود الكبريت يرمي به في مستودع البترول.

وفي فجر الخميس الموافق ٢٦ سبتمبر ١٩٨٥ احبطت القوات المسلحة محاولة انقلاب عنصرية بعد ان بدأت في مراحل التنفيذ الاولى بسلاح المهمات ببحري والسلاح الطبي بام درمان. فقد بدات مجموعات عنصرية لها صلة مباشرة بجون قرنق واحد زعماء الاحزاب السياسية العنصرية باطلاق النار في السلاح الطبي بام درمان منتصف ليلة الخميس مما ادى الى استشهاد خمسة افراد من القوات المسلحة بينهم ثلاثة ضباط. كما بدات في نفس الوقت مجموعة اخرى من هؤلاء الانقلابيين العنصريين باطلاق النار على سلاح المهمات ببحري وقتلت حوالى ٨ جنود واستطاعت المجموعة الاستيلاء على السلاح قبل ان تداهمها قوة من القوات المسلحة بقيادة احد اعضاء المجلس العسكري الانتقالي فتخمد تمردها.. وكانت خطة المحاولة الانقلابية هي ان تبدأ وحدات من مليشيات مسلحة وعدد من الجنود المتقاعدين الذين ينتمون الى هذه المجموعات بالزحف على الوحدات العسكرية بالعاصمة واطلاق النار عليها لتبدأ المجموعات الموالية لهم داخل القوات المسلحة بموازرتهم واطلاق النار في الداخل لكي يتحقق الاستيلاء على كل الوحدات العسكرية.

لقد كان من المفترض ان تبدأ المحاولة الانقلابية عند منتصف ليلة الخميس الا انها اجلت ولم يخطر افراد المجموعة في سلاح المهمات والسلاح

الطبي فقاموا بتنفيذ الدور الموكول اليهم. لقد كانت خيوط المحاولة الانقلابية امام قادة الجيش الذين بادروا باتخاذ بعض التدابير الامنية ومن ضمنها ترحيل الاسر من المناطق السكنية بالقيادة العامة. كما عززت وحدات الشرطة في بعض المناطق في نهار الاربعاء!!

لقد اصدر وزير الدفاع بيانا وصف فيه مدبري الانقلاب بانهم فئة قليلة وانهم سعوا فقط لزعزعة الامن والاستقرار في العاصمة المثلثة.

وعقب ذلك اصدر مجلس الوزراء بيانا اخر حاول فيه تعبئة المواطنين للوقوف مع القوات المسلحة ولوح بانه سيطبق لائحة الطوارىء!!

ولكن المحاولة التي حاول وزير الدفاع ان يقلل من شأنها لم تكن كما صورت عبر التصريحات والبيانات الرسمية فقد كانت تتعدى زعزعة الاستقرار بالعاصمة المثلثة الى محاولة للاستيلاء الكامل على السلطة بل والاخطر من ذلك تغيير خريطة الانتماء الديني والقومي للسودان كله وكانت ترمي الى تصفيات جسدية واسعة داخل القوات المسلحة وتصفية الزعماء السياسيين!!

ومن الواضح ان للحركة الانقلابية امتدادها وسط المدنيين ومليشياتها المسلحة.

ولكن من هو الزعيم السياسي العنصري الذي كان يحرك خيوط الانقلاب من الداخل؟؟

لقد اشارت اصابع الاتهام الى القسيس فيليب عباس غبوش وكان غبوش الذي كون ما يسمى بالحزب القومي السوداني واصدر بيانا واضحا يدعم فيه حركة المتمردين. وغبوش هذا هو من انشط تلاميذ الكنائس المسيحية. وقد انتقل من قريته في جبال النوبة في سنوات شبابه وتزوج من احدى بنات الاقباط.. وتسمى نرجس واستقر بالعاصمة القومية ليتولى التبشير بالديانة المسيحية وسط ابناء النوبة!!

وميول غبوش الانقلابية لم تكن جديدة فقد دبر الرجل محاولة انقلابية في عهد الرئيس نميري وتم القبض عليه والقى في غياهب السجن!!

ووقف غبوش امام القضاء وثبتت كل التهم ضده وحكم عليه بالاعدام الا انه اسرف في استعطاف واسترحام الرئيس النميري. وقال انه لم يقصد بحركته شخص الرئيس النميري فهو مازال يحفظ الجميل للرئيس الذي سبق ان عينه وبقرار جمهوري عضوا في مجلس الشعب!!

ونال فيليب عفو النميري وصفق فرحا في المحكمة وقد نجا من الموت باعجوبة وقيل ان الكنائس قد تدخلت وضغطت على النميري حتى لا تضيع كل جهودها في تربية تلميذها النشط وتتحول الى جسد تحت التراب!!

ان اصابع الاتهام تشير الى غبوش فهو الذي طالما تحدث بعد الانتفاضة عن ضرورة تغيير حقيقي في السودان تعود فيه امجاد المسيحية السابقة للاسلام وفي ذات مرة قال بصريح العبارة لابد ان يصبح اسم السودان علوة الافريقية!!

ان من الطبيعي ان يندفع فيلب غبوش في طريق التغيير العنيف فالضعف يغري بالانقلابات واعلام التجمع يحرض عليها ومما يجب ان نذكره

هنـا ما كتبتـه صحيفة (التجمع) في صباح الاربعاء اي قبل يوم واحد من المحاولة الانقلابية العنصرية فقد شنت الصحيفة هجوما عنيفا على الذين يقفون ضد جون قرنق والذي وصفته الصحيفة بانه مناضل له قضية يحارب من اجلها وهي اكبر تحد يواجه السودان على حد تعبير الصحيفة.. وقالت الصحيفة ان اعداء قرنق هم اعداء الانتفاضة!!

ان الصحيفـة تكتب على مدى صفحتـين كاملتـين همـا ربـع مساحة الصحيفـة وبقلم استاذ يساري في جامعة الخرطوم وتقول (ان جون قرنق يقاتل من اجل قضية عادلة ذات جذور تاريخية قريبة ماثلة اليوم في المخيلة وتتمثل المحركات الاساسية لهذه القضية في استمرار فرض قوانين الشريعة الاسـلاميـة وفي تصـاعـد مشاعر الاستعلاء العرقي لدى ود العرب وضيقه بنهضـة القـوميـات ومطالبتها بحقوقها!!) ويستمر في وصفه للقضية التي يحارب من اجلها قرنق (بانها اصبحت لها اشعاعات على وجدان المجموعة المسحوقة في المناطق الاكثر تخلفا ولها محتواها الفكري المستلهم من مبادىء الاشتراكية طريقا للعمل السياسي والمنظم ضد قوى اليمين والقهر).

وفي اشارات ذات محتوى عنصري بغيض تمضي الصحيفة لتقول (ان الهجوم على شخصية قائد حركة التحرير ووصفه بانه غادر وخائن للوطن وسفاك للدماء لهو تمثيل حقيقي لطبيعة عقلية ود العرب الذي لا يرضى ان يتحداه من يراهم مواطنين من الدرجة الثانية).

وتصف الصحيفة الحديث عن جنود قرنق بانهم قتلة ونهابون وقطاع طرق يقتلون الابرياء ويبقرون بطون النساء الحمل بانه (تعبير عن شوفينية ود العرب وافراز اسلوبي للبحث عن شعوره بالقوة في ظروف العجز السياسي والعسكري عن حسم الصراع). وتنكر الصحيفة (ان هناك رأيا واحدا او اجمـاعا قوميا على ادانة قرنق وانه لا يشذ عن هذا الرأي الا فئة ضالة من الشيـوعيـين واليساريين) لان قرنق حسب رأي الصحيفة (هو الذي نهض يناضل ضد الديكتاتورية والدجل وقد ألهمت قضيته آلاف المثقفين والطلاب وشباب القوى الحديثة في الجنوب ومناطق اخرى).

تصدع التجمع الوطني

كان من المفترض ان يراجع حزب الامة الذي يتزعمه الصادق المهدي حساباته السياسية بعد مسيرة امان السودان والمؤامرة العنصرية والتي ثبت انها كانت تهدف الى اغتيال كل القيادات الاسلامية بمن فيهم الصادق نفسه.. وتقضي على كل مظهر للحياة العربية او الاسلامية تماما كما فعل العملاء في زنجبـار ولكن هذه المـراجعـة لم تتم وبقى الحـزب في التجمع متحالفا مع الشيوعيين والتكتلات العنصرية؟؟

أترى ان الحزب يؤمن بسياسة النفس الطويل أم تأخذه العزة بالاثم

فيستمر في تكريس نهج العداء للجبهة الاسلامية فيبقى متحالفا مع الشيطان لتحطيمها؟؟

لقد كان حزب الامة يقول ان التجمع يضم الجميع الا من غزلهم الشعب وكان يفخر بجلوس الاتحاديين الى جانبه والاهم من ذلك قبول جماعة الاخوان المسلمين بزعامة الشيخ الصادق عبدالله عبد الماجد براية التجمع وعدم تحرجهم من الاجتماع مع الشيوعيين وهم المفترض ان يكونوا اكثر تطرفا من الجبهة الاسلامية القومية!!

كان حزب الامة يعتقد ان احزاب التجمع ستقدمه للقيادة لا محالة وهو اضيق الناس بانحصار حزب الامة داخل كيان الانصار وعدم قدرته على الانفتاح ولذلك فمن الغباء السياسي التضحية بالتجمع مهما اسرفت احزابه الشيوعية وتكتلاته العنصرية في استفزازها للتوجه العربي والاسلامي للسودان واستفزازه شخصيا.. لقد اجرت مجلة «العرب» التي تصدر باللغة العربية من لندن حوارا شاملا مع جون لوك ممثل حركة قرنق في العاصمة البريطانية ونشرته في عددها الصادر يوم الاربعاء ٣١ يوليو ١٩٨٥ قال فيه [الصادق المهدي ومن هم يعبرون عن افكاره بصورة من الصور يدعون الى تطبيق الشريعة الاسلامية ويعتبرون السودان جزءا من الامة العربية وذلك غير صحيح.. والواقع ان السودان غير ذلك بالمرة ودعنا لا نتجاهل الحقائق التي كشف عنها التعداد العام الذي جرى في السودان بعد الاستقلال وكشف اكذوبة الاغلبية العربية في السودان..

ان نسبة العرب الى غيرهم من ابناء السودان ٣٩٪ فقط.. حقيقة هنالك مسلمون في الجنوب ولكنهم ليسوا عربا بأي حال من الاحوال ومن هنا فنحن لا نعتقد في امكانية أي تعاون او تنسيق بيننا وبين جناح الصادق المهدي من حزب الامة.. وكل ما نقبله هو التحالف مع كافة الاحزاب.. الاتحاديين الديمقراطيين والشيوعيين والبعثيين والتقدميين وفي رأينا ان دعوى الصادق المهدي عن الاسلام والعروبة هي نفسها دعوى نميري]

انه استفزاز واضح لزعيم حزب الامة اتراه يقول في نفسه وهو يقرأ ما نشرته مجلة (العرب) على لسان «جون لوك» [رضيت بالهم والهم لا يرضى بي] ام انه يفضل المزيد من الاحتمال؟؟

ولكن ما كان يحتمله الصادق المهدي لم يحتمله الاخرون ربما لانهم لا يحلمون بأحلامه في الزعامة وقيادة السودان وربما لحسابات اخرى.. لقد اصدر الشيخ الصادق عبدالله عبد الماجد زعيم الاخوان المسلمين بيانا في ١١ محرم ١٤٠٦هـ الموافق ٢٦ سبتمبر ١٩٨٥م باسم الاخوان المسلمين اعلن فيه انسحاب الاخوان من عضوية التجمع وقد وردت في البيان عدة اسباب دعت لاتخاذ هذا القرار وأولها قضية التشريعات الاسلامية والتي ناصبها التجمع العداء ثم موكب الثلاثاء الذي سيره التجمع يريد انتزاع سلطات تنفيذية ودستورية ليست له وان يقف موقفا معاديا للقوات المسلحة وقد اتضح ذلك بعد اجتماع الخميس الذي تحدث فيه وزير الدفاع عن حقائق الوضع في جنوب السودان فبعد حديث الوزير شكك اهل التجمع في المعلومات التي اوردها وتعرضوا للقوات المسلحة بما لا يتناسب جهدها وجهادها. واكد بيان

الاخـوان المسلمـين ان موكب امان السودان هو التعبير الحقيقي الذي برأ الوطن من جرائم جون قرنق التي قابلها التجمع بالصمت المطبق ولذلك فانهم ينسحبون منه بعد ان فقد المقومات التي كانت تؤهله ان يكون صوتا معبرا عن اماني هذا الشعب العملاق!!

ولم يخـرج الاخوان المسلمون وحدهم من التجمع ولكن ها هو اكبر الاحـزاب التقليـديـة والذي كان يملك الاغلبية في اخر برلمان قبل الانقلاب المايوي ها هو الاتحادي الديمقراطي يعلق عضويته بالتجمع ويصدر بيانا شديد اللهجة قال فيه لابد من كشف المستور وتوضيح الانحرافات في مسيرة التجمع.

قال الاتحادي الديمقراطي في بيانه وهو يبدأه بآية من كتاب الله الكريم [لانتم اشد رهبة في صدورهم من الله ذلك بانهم قوم لا يفقهون لا يقاتلونكم جميعـاً الا في قرى محصنة أو من وراء جدر بأسهم بينهم شديد تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى وذلك بانهم قوم لا يعقلون]

كانت المعـاني والدلالات التي حوتهـا هذه الايـة التي تصدرت بيان الاتحاديين تكفي وحدها لتبيان مقدار خيبة امل حزب كبير في نهج التجمع وممارساته السياسية ومخططاته التي تهدف لتدمير البلاد.

لقـد أوضـح البيان ان التزام الاتحاديين بالروح القومية وحدها هو الدافع منذ البداية للانضمام للتجمع واجتياز المرحلة الانتقالية ولذلك فقد قدم كل التضحيات وصبر على كل المضايقات اذ آثر التغاضي عن تمثيله في مجلس الوزراء الانتقـالي وقبـل بتمثيـل لا يراعي ثقله الجماهيري في إطار التجمع ولكن كل هذا كان يلاقي بنكران الجميل!!

ان اتخاذ القرارات داخل التجمع قد ظل ومنذ البداية يناقض ما هو متفق عليه الامر الذي جعل القرارات الصادرة من التجمع غير مجمع عليها من قبل الاطراف الموقعة على الميثاق لقد ساد اجماع الاقليات الماحقة على رأي الاغلبية الساحقة!! حدث هذا دون وضع اي اعتبار للوزن الجماهيري والمد الشعبي الحقيقي للاحزاب السياسية داخل التجمع!!

فالتجمع مثلا يصدر قرارا يطالب فيه بجعل السلطات التشريعية من اختصاص مجلس الوزراء وحده ودون مشاركة المجلس العسكري الانتقالي فكـان هذا اول خروج على مبدأ فصل السلطات الذي نص عليه في الميثاق الوطني اذ كيف سولت لهم اهواؤهم ان تكون السلطة التشريعية والتنفيذية في يد مجلس واحد وهذا ما لا تقره الاسس الديمقراطية!!

ثم مذكرة التجمع للمجلس العسكري ومجلس الوزراء والتي طالبت بالغاء قوانين سبتمبر دون ان يكون هنالك اي اجماع على ما ورد فيها ورغم رفض الحزب الاتحادي الديمقراطي لها!!

واستمر الاتحاديون في ذكر اسباب تعليق عضويتهم في التجمع فقالوا ان تصدي التجمع للتشكيك في نوايا واجراءات القوات المسلحة عندما تصدت ببسالة وصدق وامانة ضد تحركات التمرد قد جعل الاستمرار في عضويته امرا مستحيلا فالحزب الاتحادي شديد الحرص على امن البلاد ووحدتها!!

ومما اغضب الاتحاديون استئثار فئة وباسم التجمع ودون تفويض او

اجماع بالتفاوض في قضايا قومية وجوهرية منها على سبيل المثال المفاوضات التي جرت من وراء ظهر الاحزاب مع قرنق!!

ثم جاءت قاصمة الظهر حينما هدد التجمع بتعطيل التوقيع على قانون الانتخابات بعد ان تمت اجازته من قبل المجلسين العسكري والوزراء الامر الذي يكشف عن مخطط معاد للديمقراطية ويهدف الى تأجيل قيام الانتخابات العامة عن موعدها الذي ينص عليه في الميثاق الوطني لمد الفترة الانتقالية بصورة تتمشى مع مطلبهم الاساسي بأن تكون الفترة الانتقالية ثلاث سنوات مع اصرارهم على التمثيل الفئوي او ما اطلقوا عليه القوى الحديثة مجهولة التعريف الذي يعد خرقا لمبدأ الديمقراطي السليم وطعنة غادرة لمبدأ المساواة بين المواطنين في الصوت الواحد للرجل الواحد!!

وفي اطار هذا المخطط جاءت الدعوة الصادرة من التجمع النقابي والمنسوبة للاحزاب السياسية في مدينة ودمدني في الفترة من ٢٢ الى ٢٥ نوفمبر ١٩٨٥ كبداية لاحداث شرخ في الميثاق الوطني وتمديده الى ما بعد نهاية فترة الانتقال وتكوين حزب التجمع الديمقراطي والذي وصفه الاتحاديون (بالاتحاد الاشتراكي نمرة «٢» لينفرد بالحكم في هذه البلاد فيالها من اضغاث احلام ضعف الطالب والمطلوب).

وهكذا اعلن الحزب الاتحادي الديمقراطي تعليق عضويته بالتجمع الوطني مع التزامه بالميثاق للفترة الانتقالية نصا وحرفا وعدم المشاركة في مؤتمر مدني والتزام بحماية الديمقراطية والوحدة الوطنية مع الاحزاب ذات الوزن وعزمه على تصحيح مسار العمل النقابي!!

الأنتخابات التي لم تفوض حزباً بالأغلبية

في ٣١ مارس ١٩٨٦م الموافق ٢١ رجب ١٤٠٦هـ وجه الفريق اول عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب رئيس المجلس العسكرى الانتقالى كلمة الى الشعب السودانى بمناسبة الانتخابات القومية فقال سوار الذهب (اليوم ونحن نقف على عتبة الاقتراع العام سيجدنا العالم الذى يرقبنا عن كثب كما وجدنا بالامس قدوة لغيرنا من الشعوب في تقدير المسؤولية العامة وضبط النفس وسعة الصدر سيجدنا نقبل على صناديق الاقتراع في ثقة ونضج يضعانا في مصاف الشعوب المتحضرة.

ان اهم واجبات الجمعية التاسيسية التى نتجه غدا لانتخاب اعضائها لهو العمل الصادق لارساء قواعد الوضع الديمقراطى السليم في بلادنا ورسم دستورنا الدائم الذى ينير لنا الطريق ويأخذ بايدينا في درب الحرية الوضاء.. ويؤمن لنا حقوقنا وحرياتنا الاساسية ويحدد نظام الحكم في بلادنا ويضمن لقضائنا استقلاله ويوثق الرباط بين اقاليم السودان ويستجيب لامانى وتطلعات اهلها في الحرية والمساواة والتنمية والنهضة.

ولئن اقتضت ظروف خارجة عن ايدينا ان تؤجل الانتخابات في بعض الدوائر بالاقليم الجنوبي من بلادنا فاننا لنأمل صادقين أن تزول هذه الظروف قريبا وان يكتمل عقد الجمعية التأسيسية لتقبل على رسم دستور يعبر عن ارادة الامة جمعاء).

وبخطابه الذى القاه عشية الانتخابات بدد سوار الذهب كل المخاوف التى انتابت الكثيرين وجعلتهم يعتقدون ان العسكريين لن يسلموا السلطة للمدنيين لينفردوا بها كاملة او على الاقل لن يسارعوا في تسليمها وفي مقدرتهم تقديم اعذار لتمديد الفترة الانتقالية ولو اقتصرت الاعذار على الاحوال الامنية المتردية في الجنوب السوداني واتساع نطاق العمليات الحربية للمتمردين التى وصلت الى جنوب كردفان ومناطق النيل الابيض والازرق!!

كان في امكان سوار الذهب ان يقول ان اشتعال فتنة التمرد في الجنوب والتى تاكد معها استحالة اجراء انتخابات في كثير من الدوائر يحول عملياً دون الاتيان بجمعية تأسيسية تمثل كل شعب السودان ولذا فلا بديل سوى تمديد فترة الانتقال ليتمكن الجيش من بسط سيطرته وفرض الامن في الجنوب وبعدئذ يتم استثمار مناخ الاطمئنان الذى يمارس فيه الشعب كل الشعب حقوقه كاملة غير منقوصة.!!

ولكن سوار الذهب اختار ان يبتعد ليضع الناس على عتبة الانتخابات!!

وفي نفس الوقت الذى كان يعلن فيه رئيس المجلس العسكرى الانتقالى تحكيم صندوق الانتخابات كانت حركة التمرد تقول رأيها وتعبر عنه عملياً في ميادين القتال وحرب العصابات ونظرياً على صفحات الصحف.. فقد اجرت صحيفة الصحافة مقابلة مع دينق الور المسؤول الاعلامى لحركة المتمردين في مقر اقامته بالعاصمة الاثيوبية اديس ابابا ونشرته بتاريخ ١٩٨٦/٣/٣١م فكيف تحدث دينق الور كوال عن الانتخابات؟؟

قال الرجل (اننا نفكر في البديل بعيدا عن الاحزاب التقليدية والتى لا نامل فيها خيراً فقد جربناها ولم تقدم شيئا.. ان الانتخابات وسيلة وليس غاية تحقيق الديمقراطية.. الشعب لا ياكل الديمقراطية فهو جائع ومريض متعب ومتخلف يحتاج لنظام يعالج مشكلاته الاساسية والا يصبح كنظام نميرى الذى كان يجرى الانتخابات ويكون البرلمانات ولم يحدث تغييراً!!).

لقد عملت حركة المتمردين على تعطيل الانتخابات في المناطق الواقعة تحت سيطرتها في جنوب السودان ولكن ماذا يفعل الذين يتعاطفون معها في الداخل وليس في استطاعتهم احراق الصندوق الانتخابى؟؟

لقد اختارت هذه القوى ان تخوض الانتخابات اما بالمنافسة في الدوائر التى تضمن الفوز فيها واما بدعم القوى الاقرب اليها سياسياً وهذا ما فعلته احزاب التجمع السياسى لجنوب السودان بزعامة صمويل ارو وحزب المؤتمر الافريقى السودانى والحزب القومى السودانى وتضامن قوى الريف!!

ولا شك في ان الكنائس السودانية قد قدمت دعما مادياً ومعنوياً هائلاً لهذه القوى المتعاطفة مع قرنق وتبنت وجهة نظرها في خوض الانتخابات. لقد اصدر كل من المطران جبرائيل زبير واكو مطران الخرطوم والمطران مكرم ماكى

المدير الرسولى لابرشية الابيض كتيبا بخصوص الانتخابات العامة والمسائل المتعلقة بها وقد وزع هذا الكتيب على نطاق واسع، وقالت عناوينه العريضة (السلام قبل كل شىء آخر) (ادرسوا الاحزاب) (ادرسوا المرشحين) وقال الكتيب (على العلمانيين ان يتحملوا مسئولياتهم تحت اشراف الحكمة المسيحية وبكل انتباه... في السنين الاخيرة شهدنا جميعنا اضطهاد الحرية والحقوق الدينية لمجموعة معينة من المواطنين كما شهدنا المحاولات لهدم القيم الثقافية وتقاليد جزء كبير من المواطنين تحت اسم الوحدة الوطنية.. هذه انتخابات عامة، لذا لكل وجميع المناطق في البلاد الحق في المشاركة ولكن للاسف لا يستطيع الجنوب ان يلعب دوره المشروع في هذه الانتخابات وربما مناطق اخرى من السودان تواجه نفس المشكلة. بجانب الحرب الرسمية الدائرة بين الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان هنالك حروب عديدة تدور في هذه البلاد... ان ما يحتاجه الوطن في هذه الآونة لهو السلام والتفهم بين كل ابنائه.. ان وحدة السودان مستحيلة بدون وحدة في حدود الجنوب وفي حدود الشمال وفي حدود الشرق وفي حدود الغرب والا فمن يتحد مع من؟

وإذا عزل اى شخص في اى من تلك الاجزاء من اى من الاعمال الاساسية للوحدة كالانتخابات العامة مثلا اذ انه لا توجد وحدة اصلاً وعليه لماذا نحن ماضون في هذا؟ اننا نؤمن بشدة انه كان بامكاننا وقف نزيف الدم لو ان المال والجهد الذى كلفه التحضير للانتخابات قد وجه في خدمة السلام. ولتوفير الاغاثة للمناطق المتضررة بذلك تكون اقرب الى السلام الى انتخابات انسانية والى ديمقراطية حقيقية).

ان من الواضح تطابق وجهات النظر في امر الانتخابات بين كنائس السودان وحركة المتمردين في ان صناديق الاقتراع لن تجدى ولكن ان لم يكن من الامر بد فإن الكنائس تتبنى برامج احزاب الجنوب والكتل العنصرية الاخرى الموجودة داخل الحدود والمتعاطفة مع قرنق.!!

ولكن ما هو موقف حزب الامة من الانتخابات العامة؟ ما هو موقفه من تحديد ميعادها وتوزيع دوائرها؟؟

لقد سبق ان اوضحنا دعوة الصادق المهدى الى الحكومة القومية كبديل لحكومة الدكتور الجزولى دفع الله وكان الهدف من هذه الحكومة والتى لو قدر لها التكوين بالثقل الجماهيرى والمقاعد النيابية حتى آخر انتخابات في عام ١٩٦٨م كان الهدف منها وضع قانون انتخابات يفرز سيطرة القوى التقليدية...!!

ان حزب الامة يستطيع بالتحالف مع الاتحاديين تقسيم الدوائر وفق حسابات الحزبين اللذين يدركان ان نفوذهما مازال قويا في الاقاليم البعيدة وضعيفا في المدن ومناطق الوعي ولا شك ان الحزبين كما اوضحا صراحة فيما بعد يرفضان انشاء دوائر خاصة بالخريجين وفي هذه الدوائر توقع الحزبان هزيمة مرة وقد حدث!!

لقد كان الخريجون القدامى هم جيل ما قبل عام ١٩٤٥م يؤيدون الحزب الاتحادى بزعامة الازهرى ولذلك وفي اول انتخابات لدوائر الخريجين في عام ١٩٥٣ وفي انتخابات ١٩٦٥م

تفوق الشيوعيون على الاتحاديين، وتساوى معهم في المقاعد دعاة الحركة الاسلامية وتفوقوا عليهم في عدد الاصوات التي نالوها اما حزب الامة فقد كان دائما في ذيل القائمة.!!

ان الوعى بمخاطر التيارات الواعية على الاحزاب التقليدية هو الذى جعل الحزبين العتيقين يرفضان تخصيص دوائر للخريجين في انتخابات عام ١٩٦٨ ومن الطبيعي ان يجددا رفضهما لها في انتخابات عام ١٩٨٦م و في هذا التاريخ الطويل نشأ جيل جديد لا تسره رؤية هذه الزعامات الطائفية التي تتربع على كراسى القيادة من الاحزاب القليدية، اما الجيل القديم والذى كان يتعزى قديما وهو يرى بعض القيادات المثقفة تقود العمل السياسى في حزبى الامة والاتحادى الديمقراطى مثل الزعيم الازهرى ومحمد احمد محجوب وعبد الله خليل فقد اصيب بالفجيعة وهو يرى ابناء الزعامات الطائفية يتحكمون مباشرة في كل شىء ويحولون دار الحزب الى الجنينة ويستبدلون سيف المحجوب الفولاذى بآخر من خشب!!

لقد كانت دعوة حزب الامة للحكومة القومية تهدف الى تمكينه من تفصيل قانون انتخابات رجعى لا يناسب واقع السودان الجديد والصادق المهدى ان نسى لا ينسى دور عبد الله خليل سكرتير حزب الامة ورئيس الوزراء في اول حكومة ائتلافية بين طائفتي الانصار والختمية.

لقد كانت اولى خطوات (عبد الله خليل) هى حل البرلمان في ١٩٥٧/٦/٣٠ تحت مبرر الاعداد لانتخابات الجمعية التأسيسية ولم يكن ذلك الحل المبكر للبرلمان سوى محاولة منه للانفراد بالسلطة على نحو ديكتاتورى واتخاذ الخطوات التي تكفل لحزبه اعادة تقسيم الدوائر الانتخابية على نحو يؤمن توفير اغلبية انصارية موالية في الجمعية القادمة. ولما اجريت الانتخابات في ٢٧ فبراير ١٩٥٨ واستمرت حتى ٢٩ مارس ١٩٥٨ حقق عبد الله خليل ما يريد.. لقد استخدم وجوده في السلطة وعمد الى تسجيل الكثير من ابناء غرب افريقيا الوافدين الى السودان للعمل كعمال زراعيين في الجزيرة والنيل الابيض بالاضافة الى تلك الحشود الهائلة منهم التي اصبحت تسكن في اطراف المدن وتلتقط رزقها كعمال يومية.. وعمد عبد الله خليل الى التحكم في توزيع الدوائر الانتخابية بحيث تتقاطع خطوط تقسيم الدوائر بكيفية تضمن ابراز اغلبيته في كل منطقة.

وجاءت الانتخابات لمصلحة حزب الامة نال ٦٣ مقعداً ونال الوطنى الاتحادى ٤٥ مقعداً ونال حزب الشعب الديمقراطى ٢٧ مقعداً!!

لم تكن نتيجة منطقية لو لا استغلال النفوذ الحكومى فقد كان من المفترض ان يأتى حزب الامة بنسبة تتماثل مع قوته البرلمانية السابقة فجماهيره جماهير وراثية غير قابلة للزيادة وبالذات في اطار معدلات المواليد والوفيات في مجتمع متخلف تنقصه الرعاية الطبية!!

لقد تفوق عبد الله خليل في تلك الانتخابات بـ ١٨ مقعداً على الازهرى مع ان حزب الازهرى قد تفوق عليه في الاصوات فنال (٣٤٠٤١٠ صوتاً) بينما نال حزب الامة (٣١٠٠١٩ صوتاً) اذن فهو تدخل السلطة وتحكمها في توزيع الدوائر الانتخابية.

إذن فان الصادق المهدى لا ينسى تجربة عبد الله خليل وكانت دعوته للحكومة القومية والتى سيجد فيها حزبه نصيب الاسد كانت دعوته تهدف الى تشريع قانون انتخابى يضمن مصلحته الحزبية!!

ولكن الحكومة القومية لم يكتب لها ان تطل الى الوجود لان الساحة السياسية ليست محكومة بما يريده زعيم حزب الامة فالعهد الانتقالى مصمم على الا يفرط في الامانة ولابد ان تكون الانتخابات تحت اشرافه.!!

ولا شك ان من اهم ايجابيات حكام العهد الانتقالى انحيازهم لدوائر الخريجين برغم معارضة حزبى الامة والاتحادى لها ولكن من الاخطاء الفادحة التى وقع فيها العهد الانتقالى العشوائية التى ظهرت في تحديدهم لنصيب كل اقليم من الدوائر الجغرافية.!!

كان المفترض ان يقوم الحكم الانتقالى باحصاء علمى دقيق لكل سكان البلاد الذين يحق لهم الانتخاب وبعدئذ ما اسهل ان يحدد نصيب كل اقليم من الدوائر.. اما الاعتماد على احصائيات الماضى في بلد يتحرك فيه السكان كما تتحرك رمال الصحراء ولا يعرفون استقرارا في ظل جفاف وتصحر وحروب قبلية فهو العشوائية تمشى على قدمين.!!

ما هو المقياس الذى جعل دوائر الاقليم الاوسط تقفز من ٣٠ دائرة في انتخابات ١٩٥٠م الى ٥٠ دائرة في انتخابات ١٩٨٦م؟؟

ما هو المقياس الذى يجعل دوائر الاقليم الشمالى تزيد فقط دائرتين من انتخابات ١٩٥٨م الى انتخابات ١٩٨٦م؟ لقد كان للاقليم الشمالى في انتخابات ١٩٥٨م ١٦ دائرة وتكرموا لها بزيادة مقعدين فقط في انتخابات ١٩٨٦م!!

ما هو المقياس الذى جعل دوائر الاقليم الشرقى تقفز من ١٦ دائرة في عام ١٩٥٨م الى ٢٨ دائرة في عام ١٩٨٦م وهذا الاقليم ظل مساوياً للاقليم الشمالى!؟؟

واضطراب هذه المقاييس ظهر كأوضح ما يكون حينما زيدت فجأة دوائر كل من كردفان ودارفور الجغرافية.. لقد حدد العهد الانتقالى لكل من الاقليمين اول مرة ٢٩ دائرة جغرافية ثم وبعد احتجاجات من ابناء الاقليمين زيدت كل منهما ١٠ دوائر!!

١٠ دوائر كاملة لكل من كردفان ودارفور وكل منهما قد تناقص سكانه بالهجرات الداخلية والخارجية بفعل المجاعة والجفاف والتصحر!!

المهم في الامر ان الحزبين التقليديين وبصورة خاصة حزب الامة قد استفاد كل الاستفادة من التوزيع العشوائى للدوائر الجغرافية فمناطق نفوذه في الغرب والوسط تنال اكثرية الدوائر ومناطق خصومه قسمتها ضيزى!!

كان من المفهوم ان تصبح العاصمة القومية مساوية في دوائرها للاقليم الاوسط اما ان تصبح اقل من اقليم كردفان واقليم دارفور فهذا ما لا يقبله عقل.. ولا نقل.. ما الذى يجعل عاصمة يسكنها ٦ ملايين نسمة واغلبهم من المهاجرين من اقاليم التصحر والجفاف تمثلها ٣١ دائرة فقط؟

حسابات الدوائر الخاطئة

استفاد حزب الأمة من زيادة عدد الدوائر الجغرافية في كل من الاقليم الاوسط وكردفان ودارفور كما صبت في مصلحته الجماهير الغزيرة التي هاجرت من جراء الجفاف والتصحر والمجاعة الى العاصمة القومية والى مناطق الجزيرة ففاز بعض مرشحيه في العاصمة والجزيرة وبنسبة لم تحدث في تاريخ الانتخابات في السودان!!

وربح حزب من التجاوزات العديدة في نسب تسجيل الناخبين بالنسبة لعدد السكان وممن يحق لهم التصويت ففي منطقة ام درمان والتي نال فيها حزب الامة خمس دوائر ولاول مرة في تاريخ الانتخابات تجاوز تسجيل المقترعين ١٠٠٪ في ٨ دوائر وفي ١٥ دائرة اخرى في كل انحاء البلاد نجد ان التجاوز في تسجيل الناخبين قد ضرب رقما قياسيا مما يؤكد ان التلاعب في التسجيل قد اخذ صورة حادة للغاية وهذه نماذج لبعض الدوائر ونسبة التسجيل فيها وقد فاز فيها حزب الامة، الجنوبية نهر عطبرة الدائرة ٦٣ نسبة التسجيل ١٥٣٪ تندلتي الدائرة ٨١ وفاز فيها مبارك المهدي نسبة التسجيل ١٥٢٪ ، ام درمان السادسة الدائرة ٤٧ وفاز فيها رئيس هيئة شئون الانصار خالد محمد ابراهيم نسبة التسجيل فيها ١٥٦٪ ام درمان العاشرة الدائرة ٥١ وفاز فيها من حزب الامة صلاح عبد السلام الخليفة عبدالله التعايشي ونسبة التسجيل فيها ١٧٣٪ وفي الاقليم الاوسط حيث نال حزب الامة اغلبية كاسحة نجد ان عدد من يحق لهم الانتخاب ١٫٥٧٤٫٠٦٥ بينما جاء التسجيل الانتخابي بما يزيد عن ذلك بكثير فوصل الى ١٫٥٩٢٫٥١٢ ان ظروف الهجرة والنزوح قد خلطت الحابل بالنابل فجاءت نتيجة الانتخابات غير منضبطة ولا دقيقة!!

ومن الاسباب الرئيسية لتفوق حزب الامة في الانتخابات هو عجز الاجنحة الاخرى من الحزب والتي يقودها كل من احمد المهدي وولي الدين الهادي المهدي عن خوض المعركة الانتخابية فبرز الصادق كقيادة وحيدة للانصار بينما عاني خصمه التقليدي الاتحادي الديمقراطي من الانقسامات والتشرذم.. ومن تلك الاسباب ما ذكرته مجلة العالم الصادرة في لندن وفي عددها رقم ١١٨ بتاريخ ١٧ مايو ١٩٨٦ حيث قالت [الاتحادي الديمقراطي والجبهة الاسلامية يعزيان التفوق الملحوظ لحزب الامة باقليمي كردفان ودارفور للامكانات الهائلة التي تمتع بها الحزب والذي عمل بطاقة لم تشهدها البلاد من قبل. حيث استخدم اكثر من الف سيارة في حملته الانتخابية واستخدم الطائرات الخاصة في المواصلات كما قام بتركيب اجهزة اتصال حديثة تفوق ما تيسر للجنة الانتخابات الحكومية. وهذا التفوق في امكانات المواصلات والاتصالات يكتسب اهمية خاصة في اقاليم الغرب وذلك لان هذه الاقاليم يسكنها بدو رحل تحتاج الاحزاب الى حشدهم ونقلهم ذهابا وايابا الى اماكن الاقتراع مما يترتب عليها عبء مالي كبير لذلك كانت الاحزاب في الماضي

تكتفي بترحيل الاعراب الذين يسكنون قرب المراكز لكن حزب الامة افلح في الوصول الى اماكن ابعد وترحيل عدد اكبر من اتباعه الى مراكز التسجيل والاقتراع].

لقد نال حزب الامة ١٫٤٩٦٫٧١٢ صوتا من ٣٫٩٢٩٫٦١٩ صوتا بنسبة ٣٨٫٠٨٪ وبلغت دوائره ١٠٠ دائرة بينما نال حزب الاتحاديين ١٫١٦٠٫٨٢٤ صوتا من ٣٫٩٢٩٫٩١٦ بنسبة ٢٩٫٥٤٪ وبلغت دوائره ٦٣ دائرة ونالت الجبهة الاسلامية ٧٢٥٫٥٨٤ صوتا من ٣٫٩٢٩٫٦١٩ صوتا وبلغت دوائرها ٥٢ دائرة. وفشل حزب الامة عن نيل اية دائرة في دوائر الخريجين!!

لقد كانت نتيجة الانتخابات مفاجاة للجميع ففي اخر انتخابات للجمعية التاسيسية في عام ١٩٦٨ وتلك هي الجمعية التي حلها النميري كان نصيب حزب الصادق المهدي ٣٦ دائرة بينما نال الاتحادي الديمقراطي ١٠١ دائرة ومهما قيل عن انشقاق حزب الامة في تلك الانتخابات فان مجموع دوائر اجنحته ٧١ دائرة ٣٦ لجناح الصادق و٣٠ لجناح الامام الهادي وخمس دوائر للمحايدين في حزب الامة.

لقد استفاد حزب الامة كما قلنا من الزيادات العشوائية لدوائر مناطق نفوذه التاريخي كما صبت في مصلحته عوامل النزوح والهجرة الداخلية من الاقاليم الى المدن وامتلك الساحة بنفوذه المالي وامكاناته الضخمة والاهم من ذلك استفاد كثيرا من بروز للجبهة الاسلامية كقوة انتخابية في المدن والاقاليم. لقد نافست الجبهة الحزب الاتحادي الديمقراطي واخذت الكثير من شعبيته فلولا تنافس الجبهة والاتحاديين في ام درمان لما نال حزب الامة خمس دوائر ولولا تنافس الجبهة والاتحاديين في الخرطوم لما نال حزب الامة دائرة بالخرطوم، ولولا تنافس الجبهة والاتحاديين لما اكتسح حزب الامة اقليم دارفور والاقليم الاوسط.

وبالرغم من مفاجأة الانتخابات التي اعطت لحزب الامة اكثرية المقاعد فان زعيم الحزب قد عبر عن عدم رضاه بهذه النتيجة. لقد كان يتوقع ان يفوز باغلبية تمكنه من الحكم منفردا بحيث لا يقع تحت ضغوط الحكومات الائتلافية.

لقد فجع حزب الامة وهو يرى رصيده الانتخابي في دوائر الخريجين يساوي صفرا وحدث هذا بالرغم من كل البريق واللمعان الذي ظهر به الحزب في اجهزة الاعلام وفجع اكثر وهو يرى الجبهة الاسلامية التي طالما قذف ندواتها السياسية في الاقاليم بالحجارة تكتسح وتحتكر كل دوائر الخريجين في الشمال وبعض دوائرهم في الجنوب وفجع اكثر واكثر والجبهة الاسلامية تفوز عليه في دوائره التقليدية في الدائرة الوسطى من دوائر دنقلا وفي دائرة دنقلا الجنوبية والتي تشمل ارض الامام المهدي في جزيرة لبب كما ان الجبهة الاسلامية فازت عليه في دائرة قارسيلا في جنوب دارفور وفي دائرة ابيي الشمالية بجنوب كردفان لقد دخلت الى عرين الاسد وهزمته في عقر داره!!

لقد اعتقد حزب الامة انه سيحصل على الاغلبية ولكن الاغلبية لم تتحقق اذن لا بديل سوى الحكم الائتلافي وتقاسم كراسي السلطة مع الاتحاديين الديمقراطيين!!

وكان الصادق المهدي يقدر مصاعب الحكم الائتلافي مع الاتحاديين ولم ينس ما فعله به الاتحاديون في الماضي حينما لعبوا على وتر التناقضات في حزب الامة وساهموا على تغذية الانقسامات داخله واستغلال نقاط ضعف حزب الامة والذي يعاني من نقص مريع في الكوادر السياسية الواعية!!

ولم ينس زعيم حزب الامة قوة ارتباط الاتحاديين بمصر تلك الدولة والتي مهما حاول ان يمد اليها حبل الوصال فانها تصر على قطعه بدعوى ان حزب الامة هو الذي يحول دون وحدة وادي النيل ويقف ضد مصالحها المشروعة في جنوب الوادي!!

ان تجارب الماضي يجب ان تزهده في حكم ائتلافي مع هذا الحزب العريق ولكن الصادق يراهن على حقائق جديدة برزت في الساحة الاتحادية!!

واول هذه الحقائق هو فقدان الاتحاديين لزعاماتهم التاريخية المتمثلة في الزعيم اسماعيل الازهري والشريف حسين الهندي وغيرهما من رجال الصف الاول والذين اذاقوا حزب الامة مرارة الحرمان من السلطة!!

والحقيقة الثانية هي ان زعامة الاتحاديين قد ورثها ابناء السيد علي الميرغني وهم احرص ما يكونون على مصلحة الطوائف الدينية في السودان واقرب الى اللقاء مع حزب الامة تماما كما حدث في عهد علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي. وفي لقاء السيدين الشهير والذي انتهى بالاطاحة بحكومة الازهري!!

وثالثة الحقائق هي ضعف الاهتمام المصري بما يجري في السودان بعد غياب شمس الناصرية وفتور الحماس الوحدوي ولذلك فلا يمكن لمصر ان تحشر انفها في شئون السودان مثلما كان يحدث في عهد الصاغ صلاح سالم.

اذن فليتقدم الصادق المهدي نحو الائتلاف غير هياب ولا وجل ولم لا؟؟ وهو يطرح نفسه كزعيم قومي وبنهج قومي يغير واقع السودان ويخرجه من ظلمات النميري الى نور الديمقراطية كما كان يقول!!

لقد كتبت مجلة التضامن في عددها الصادر بتاريخ ٢٦/٤/١٩٨٦ تقول تحت عنوان [الصادق المهدي العائد الى ساحة المسئولية السياسية] كتبت التضامن [يكاد الصادق المهدي - الزعيم السياسي الذي يستعد لتشكيل حكومة ما بعد المرحلة الانتقالية في السودان - يبدو من القلائل الذين ينطبق عليهم وصف المخضرم فهو قديم وجديد وهو يعود الى ساحة المسئولية السياسية بالطريقة التي خاض من اجلها معارك ساخنة احيانا وباردة احيانا اخرى. كذلك لعله الوحيد بين رؤساء الوزارات في العالم العربي الذي يتمتع بعمق شعبي ورسمي عربي وطوال السنوات الماضية التي نشط فيها الصادق المهدي داخل السودان وخارجه وداخل السجن وخارجه ايضا كان دائما يرى ان الصيغة المثالية للحكم في السودان هو ان يكون هنالك دستور وهنالك رئيس دولة ينتخبه البرلمان وهنالك رئيس وزراء يحكم بقوته الشعبية.

المخضرم الان على الساحة السياسية في السودان وهي ساحة صعبة اكثر من اي زمن مضى واذا كان التعثر قد رافق تجربته السابقة في الحكم لانه حكم في سن مبكرة وحكم باسم فئة من السودانيين فان الرجل يكرر التجربة الان وهو في سن النضوج الكامل الذي ترافقه تجارب في العمل السياسي حفلت

بالمعاناة الشديدة ويكرر التجربة وهو او هكذا نامل يمثل كل السودانيين وليس فقط الذين انصفوه فانتخبوه وانتخبوا الذين رشحهم.. ان المهم هو الا يشغل الصادق المهدي نفسه بالخصومات وبالثارات وبتصفية الحسابات لان مثل هذا الامر قد يطول فضلا عن انه سيكرسه كزعيم لطائفة واتجاه بينما دوره ان يكون زعيما للامة.. الامة السودان وليس الامة الحزب!!]

العودة إلى العرش

في صباح الثلاثاء ٢٧ شعبان ١٤٠٦هـ الموافق ٦ مايو ١٩٨٦ تم انتخاب الصادق المهدى رئيسا للوزراء باغلبية ١٦٥ صوتا.. كان ذلك في جلسة الجمعية التاسيسية الثانية بمقرها بام درمان والتي تراسها محمد عثمان صالح بوصفه اكبر الاعضاء سنا وهو من نواب حزب الامة الذين فازوا بمدينة امدرمان... وقد اقتصرت جلسة الجمعية تلك علي انتخاب رئيس الجمعية ورئيس واعضاء مجلس السيادة ورئيس الوزراء ثم اعلن رئيس الجمعية البروفسير محمد ابراهيم خليل - وهو من قيادات حزب الامة التي سقطت في دوائر الخريجين - اعلن خليل عن تاجيل جلسة اجازة التشكيل الوزارى الي موعد يعلن فيما بعد.

وقد كلف الصادق المهدى رئيس الوزراء المنتخب في خطابه امام الجمعية وكلاء الوزارات المركزية وامناء الحكومات الاقليمية بالقيام بتصريف شئون الحكم بالعاصمة، والاقاليم حتى يتم اختيار الحكام المدنيين للاقاليم ومعتمد العاصمة القومية.. وكلف رئيس الوزراء حكام الاقاليم الجنوبية بالاستمرار في مواقعهم الي ان يتم الاتفاق علي شكل الادارات الجديدة للحكم بالجنوب واعلن الصادق ان المجلس التنفيذى العالي للجنوب سيستمر محلولا الي ان يتم الاتفاق المشار اليه.

كانت جلسة الجمعية تلك جلسة ساخنة اذ جاءت بعد فشل مفاوضات الحكم القومي وقد انسحب اثناء انعقادها ٢٨ نائبا يمثلون الاحزاب الجنوبية والحزب القومي السوداني وذلك بعد قيامهم بتوزيع بيان مشترك علي النواب والصحفيين وقد تضمن البيان اتهاما لحزبى الامة والاتحادي الديمقراطى بالنكوص عن التزاماتهما بتكوين حكومة قومية يتوازن فيها تمثيل الاحزاب والفعاليات السياسية المختلفة.

واقام هؤلاء النواب مؤتمرا صحفيا قصيرا اعلنوا فيه ان سبب انسحابهم يتمثل في عدم وضع اعتبار للفعاليات الافريقية من قبل الحزبين واكدوا ان دكتور باسفيكو الذي اختير كعضو في مجلس راس الدولة لا يمثلهم وقال غبوش رئيس الحزب القومى السودانى بانه لا يرضى ان تحكم السودان عائلتان.!!

وفي جلسة الجمعية تحدث الاستاذ علي عثمان محمد طه زعيم المعارضة

وقال [ان اسناد رئاستي الحكومة والجمعية التاسيسية لشخصين من حزب واحد يعتبر خرقا للاعراف والتقاليد الديمقراطية التي كانت متبعة في فترات الديمقراطية البرلمانية السابقة بالبلاد.]

واضاف [ان ما شهدته جلسة الجمعية التاسيسية من انتخب لرئيس الجمعية ورئيس واعضاء مجلس السيادة ورئيس الوزراء قد اتى مخالفا لما كانت تشير اليه المفاوضات والمشاورات السياسية من اجل تشكيل حكومة قومية تعمل وفق ميثاق مجمع عليه وتتوفر فيها مشاركة واسعة في تحمل اعباء الحكم في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ البلاد] .. واستمر زعيم المعارضة قائلا [ان ما تم اليوم من انفراد قوى سياسية معينة بالسلطة وعزل قوى اخرى ذات وزن شعبي وبرلماني مقدر وذات فعاليات سياسية خطيرة ومن احتجاج قوي سياسية ذات ثقل وانسحاب نوابها من الجلسة يشير في مجمله الي ان الوحدة الوطنية بالبلاد تتعرض لمهددات لا بد من التيقظ لها والعمل علي تجاوزها والاتفاق علي ميثاق قومي جامع لارادة الامة بكافة فصائلها واطرافها المختلفة.]

لم يقبل زعيم حزب الامة ما قامت به مجموعة النواب الجنوبيين ونواب الحزب القومي السوداني من انسحاب من جلسة الجمعية وعلق علي ذلك في خطابه الذي القاه بعد انتخابه رئيسا للوزراء وقال [يسرني ان اقول لكم ان ما حدث صباح اليوم هو مظهر خداع وليس حقيقيا].

ورد الصادق علي سؤال صحفي عن الاسباب الحقيقية لانسحاب اولئك النواب بقوله [ان هنالك جهات سياسية كانت وراء ما حدث وسعت لتقويض الديمقراطية وتشويه ممارستها وان المعلومات المتعلقة بذلك المخطط الذي استهدف الديمقراطية سيكشف للراى العام بمجرد اكتمال المعلومات المتعلقة به.]

اذن فان الاحزاب الجنوبية متهمة بالتآمر ولكن مع من؟ مع قوى داخلية ام مع قوى اجنبية؟

ولكن ما هي القوى الداخلية او الاجنبية التي لا تريد لحكم الائتلاف الديمقراطي ان يستقر ويستمر؟؟ اتراها هي الجبهة الاسلامية؟ ولكن كيف استطاعت الجبهة تحريض احزاب الاقليات وبينها وبين هذه الاقليات ما بين الشحم والنار كما يزعم زعيم حزب الامة؟؟

لقد تحدث الصادق الي اذاعة جوبا وقال [ان اشراك الجبهة الاسلامية في الحكم امر ضار لان الجبهة تقلل من فرص مخاطبة غير المسلمين ولا تساعد علي التعامل مع القطاع الحديث وتحرج الحكومة مع العالم الخارجي..]

أتراها قوى خارجية تلك التي تريد زعزعة حكم الصادق المهدي في بدايته؟

ان رئيس الوزراء ورئيس حزب الامة ينفي عن القوى الخارجية ذلك ويؤكد في مؤتمره الصحفي الذي عقده صباح الثلاثاء ٥ رمضان ١٤٠٦هـ [ان كل الجهات الخارجية الغربية والشرقية وصندوق النقد الدولى قد ابدت استعدادها لفتح صفحة جديدة مع السودان] كما ان الرئيس الامريكي رونالد ريقان قد بعث برقية للصادق جاء فيها: [نحن نعتمد عليكم للحفاظ علي الظروف التي تمكن من استمرار المساعدات العامة والخاصة ولقد شهد

التاريخ علاقات صداقة ثنائية بين الشعبين الشقيقين وانا شخصيا اتمنى ان ارى حكومتينا تعملان على خدمة الاهداف المشتركة واتمنى لكن النجاح في تحمل مسئولياتكم الهامة والتاريخية].

وبعد عشرين يوما من تسليم السلطة لممثلى الشعب في ٢٦ ابريل من قبل المجلس العسكرى الانتقالى ومجلس الوزراء الانتقالى استطاع الحزبان المؤتلفان وبعد جهد جهيد وخلافات حادة مع كتلة الجنوب استطاع الحزبان تشكيل الحكومة من عشرين وزيرا..

ومن الواضح ان حزب الامة قد نال نصيب الاسد واحتكر الوزارات المهمة فاصبح الصادق المهدي وزيرا للدفاع وبشير عمر وزيرا للمالية والتخطيط الاقتصادى وعمر نور الدائم وزيرا للزراعة والموارد الطبيعية وعبد المحمود الحاج صالح نائبا عاما وموسي مادبو وزيرا للطاقة ومبارك المهدى وزيرا للصناعة وبكرى عديل للتربية والتعليم.. وصلاح عبد السلام الخليفة لشئون الرئاسة!!

لقد تعرض الاتحاديون للظلم في التشكيل الوزارى وفشلت كتلة الجنوب في نيل اية وزارة مهمة وحتى منصب نائب رئيس الوزراء والذي تولاه صمويل ارو في العهد الانتقالى قد حرمت منه الاحزاب الجنوبية!!

مكايدة منظمة الدعوة الإسلامية
التآمر على دستور الإنتفاضة

قبل تكوين مجلس الوزراء كان الصادق المهدي رئيس الوزراء وزعيم حزب الأمة يؤكد على أنه لن يتولى وزارة الدفاع وقد صرح للصحف بذلك. وظن الناس بعد أن أطلق الزعيم تصريحه أن أمر وزارة الدفاع سوف يترك لشخصية عسكرية محايدة فالحزب الإتحادي الديمقرطي لن يقبل إذا قبل التفريط في هذه الوزارة الهامة لن يقبل أن يتركها غنيمة باردة لحزب الأمة خصمه التقليدي وشريكه في الحكم حينما ظهرت القوى الجديدة الأكثر تهديداً لمصالح الطائفية !!. إن الإتحاديين لم يلزموا الصادق بتصريحه وقبلوا أن يجمع حزبه بين رئاسة الوزارة ورئاسة الجمعية التأسيسية ووزارة الدفاع !!. لقد إستغرب المراقبون للساحة السياسية تسليم الإتحاديين وزارة الدفاع للصادق بهذه السهولة وهم الذين يعلمون أكثر من غيرهم أن حزب الأمة قد خان الديمقراطية في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م فقام عبدالله خليل سكرتير حزب الأمة ورئيس الوزراء ووزير الدفاع باستدعاء قادة الجيش وسلمهم السلطة السياسية لينتهي العهد الديمقراطي الأول في السودان .. لقد أثبتت تلك الواقعة أن حزب الأمة لا يحتمل نتائج الديمقراطية إلا إذ كانت في صالحه ولما شعر بتبدل الظروف السياسية لمصلحة الإتحاديين في ذلك الزمن وخشى من عودتهم إلى كيانهم المتحد أمر العسكريين الموالين لخطه بتسلم السلطة. إذا فإن ما تم في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م كان يجب أن ينبه الإتحاديين إلى ضرورة تحييد الساحة العسكرية فأي تدخل في شؤونها من موقع النفوذ الحكومي سيكون له ما بعده وكثيراً ما حاول السياسيون في العالم الثالث وفي مواقعهم الرسمية الإعتماد على القوات المسلحة لتحقيق مطامعهم السياسية وفي تجربة مصر الناصرية بالجيش المصري، حاول المشير عبدالحكيم عامر مواجهة رئيسه جمال عبدالناصر بالجيش المصري، وحينما شعر أول رئيس لجمهورية إيران الإسلامية أبوالحسن بني صدر بضعف موقفه السياسي كثف حضوره ونفوذه داخل القوات المسلحة، وفي الفلبين إستطاع وزير الدفاع أن يحسم الأمر لمصلحة كوزوان أكينو فانتهى عهد ماركوس. فالتجربة السودانية والتجربة العربية والتجربة العالمية كان المفترض أن تلفت نظر الإتحاديين وهم الطرف

الأساسي في الحكم الإئتلافي إلى ضرورة تحييد كل المناصب التي تتعلق بالقوات المسلحة وتحييد هذه المناصب هو الضمان الحقيقي لاستمرار الديمقراطية وإستقرار البلاد ولكن الإتحاديين لم يهتموا كثيراً وأكثر من هذا فإنهم قبلوا أن يكونوا أقلية فيما يسمى بمجلس الدفاع الوطني فمثلوا بعضوين هما الشريف زين العابدين الهندي وسيد أحمد الحسين بينما مثل حزب الأمة بثلاثة أعضاء هم الصادق وبشير عمر وعبد المحمود الحاج صالح. إن رئيس الوزراء يخطط للتمكن من الجيش ولذلك فهو يقوم بجولات مستمرة للقيادات العسكرية ويخاطب الضباط والجنود بصفته رئيساً للوزارة ورئيساً لمجلس الدفاع ووزيراً للدفاع. وفي حديثه لرجال الجيش يركز الصادق الهجوم على نظام النميري ويقول إن هنالك أخطاء فادحة حدثت في العهد المباد في حق القوات المسلحة ومن تلك الأخطاء أن النميري قد خص بعطائه أسلحة على حساب أسلحة أخرى كما أدى تقلب النظام بين الشرق والغرب إلى تأثر الجيش من ناحية التسليح والتدريب كما أن النميري قد عمد إلى تسييس لقوات المسلحة وإستعملها لأغراض شرطية يحمي بها نظامه!. وبعد الهجمة على القوات المسلحة لاحتواها وإستدرار عواطفها بالهجوم على نميري الذي أضعفها كانت هجمة حزب الأمة على منظمة الدعوة الإسلامية!. في صباح الثلاثاء ١٨ شوال ١٤٠٦ هـ الموافق ١٩٨٦/٦/٢٤م تسلمت إدارة منظمة الدعوة الإسلامية خطاباً من النائب العام يأمر فيه بإيقاف نشاط منظمة الدعوة الإسلامية فوراً وذلك لأنها لم تتقدم بطلب لتجديد رخصتها كما يقضي قانون الهيئات التبشيرية الذي صدر في عام ١٩٦٢م. كان أمر الإيقاف غريباً فالمنظمة لم تتقدم بطلب لتجديد رخصتها لأنه لم يحدث أن طلب منها أحد ذلك منذ تأسيسها في عام ١٩٨٠م ولم يحدث أن تقدمت هيئة تبشيرية واحدة بطلب لتجديد رخصتها منذ صدور القانون في عام ١٩٦٢م كما أن الإيقاف الفوري يترتب عليه ضرر بليغ بمصلحة عشرات الآلاف من المواطنين الذين يستفيدون من خدمات المنظمة في المدارس والمستشفيات والآبار الإرتوازية ودور العبادة وغيرها من المرافق، كما أنه يسيء إلى سمعة السودان أمام الوفود التي حضرت من السعودية والكويت والإمارات وقطر ونيجريا ويوغندا وقامبيا وليبيا لتشارك في إجتماع مجلس الأمناء ولا يخلو الأمر من حرج مع رئيس مجلس رأس الدولة الذي قبل دعوة المنظمة لحضور حفل الإفتتاح وإلقاء كلمة فيه. ولتدارك الأمر قام وفد من المنظمة برئاسة مزمل سليمان غندور رئيس مجلس أمناء المنظمة وعضوية المدير التنفيذي وأحد أعضاء مجلس الأمناء لمقابلة النائب العام وإقناعه بالعدول عن قراره الغريب ولكن وكما كان متوقعاً فقد رفض النائب العام عبد المحمود الحاج صالح أن يتراجع وأرسل نسخة من أمر الإيقاف إلى كل من رئيس مجلس رأس الدولة ورئيس الوزراء ووزير الداخلية .. وقام وزير الداخلية بإرسال ضابط أمن ومجموعة من الشرطة إلى قاعة الصداقة ليبلغوا المسؤولين فيها بعدم قانونية إجتماع منظمة الدعوة الإسلامية وأنهم سيفضون هذا الإجتماع بالقوة إن تم عقده في قاعة الصداقة أو مباني منظمة الدعوة وجاء ضابط لرئاسة المنظمة لتبليغ ذات الرسالة!.

قامت منظمة الدعوة الإسلامية بتوكيل نخبة من المحامين لرفع طعن مستعجل في قرار النائب العام إلى القضاء تطلب الإيقاف الفوري لقرار النائب العام إستناداً على النقاط التالية:

أ. ليس من حق النائب العام قانونياً إصدار أمر بإيقاف أية هيئة تبشيرية عن العمل لمجرد مخالفتها قانون الهيئات التبشيرية لأن القانون نفسه ينص على أن مخالفة أية مادة من مواده تعني العقوبة بمائة جنيه غرامة أو السجن لثلاثة أشهر بواسطة القضاء.. ثم أن القانون يعطي سلطة الترخيص أو إلغاء الترخيص لأية هيئة تشيرية لرئيس الجمهورية (تحولت فيما بعد لرئيس الوزراء).

ب. ولو أننا إفترضنا جدلاً أن النائب العام يملك الحق القانوني لإصدار مثل هذا الأمر فإنه بلا شك قد تعسف في استعمال هذا الحق إلى درجة الشطط والأذى لأنه خص به منظمة الدعوة الإسلامية فقط وهي المنظمة الإسلامية الوحيدة في مجال العمل التبشيري بالسودان وذلك من سائر الهيئات التبشيرية التي تعمل في السودان طولاً وعرضاً دون أن يتعرض لها أحد ودون أن تتقدم واحدة منها بطلب لتجديد ترخيصها بل أن بعضها يعمل دون ترخيص أصلاً كما صرح بذلك النائب العام بنفسه وشهد الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الدينية. كما أن الإيقاف الفوري لنشاط المنظمة يعني الإضرار بمصلحة عشرات الآلاف من المواطنين الذين يستفيدون من خدماتها الصحية والتعليمية والإغاثية ويسيء إلى سمعة السودان أمام ضيوفه من الدول الإسلامية والعربية الشقيقة.

وأصدر القضاء كلمته العادلة وأوقف تنفيذ قرار النائب العام إلى حين الفصل في الطعن المقدم من منظمة الدعوة الإسلامية. كان من الواضح أن حزب الأمة يريد إشعال معركة مع منظمة الدعوة الإسلامية والتي يدعي أن الجبهة الإسلامية تسيطر عليها وتستفيد من إمكانياتها ووجد في نائبه العام عبد محمود خير من يقود هذه المعركة والتي توهم أنها ستحسم بقرار وزاري.. لقد لجأ النائب العام أولاً إلى مصلحة الرعاية الإجتماعية لتعطل إجتماع منظمة الدعوة ولما علم من الرعاية الإجتماعية أنه لا صلة لها بالمنظمة لأنها تعتبر هيئة تبشيرية راح يبحث في قانون الهيئات التبشيرية واعتقد أنه قد وجد ثغرة يعطل بها إجتماع مجلس أمناء المنظمة بل وأنشطتها جميعاً .. كان الغرض السياسي واضحاً وإلا فلماذا لم يبذل النائب العام أدنى جهد لمعاملة الهيئات التبشيرية النصرانية الأخرى بالمثل وفيها من يعمل ضد السودان ووحدته وإستقلاله كما ذكر النائب العام وبنفسه وهو يلتقي بوفد المنظمة..كانت مؤامرة سياسية وكيداً رخيصاً وقد فاحت رائحة المؤامرة حينما إعتذر الصادق المهدي عن قبول الدعوة المواجهة إليه لحضور جلسات مجلس الأمناء وحول رئيس الوزراء إثناء رئيس مجلس رأس الدولة عن حضور الإجتماع كما وجه وزير الثقافة والإعلام محمد توفيق بعدم تغطية إجتماع مجلس الأمناء أو تناوله عبر الأخبار وقد أوقف بث تقرير صوتي سجلته الإذاعة عن المنظمة ومنعت فريقاً إعلامياً من تصوير الجلسة في قاعة الصداقة!!. لقد تحدت الحكومة أوامر القضاء وأرسلت جنوداً مدججين بالسلاح منعوا إنعقاد مجلس أمناء المنظمة وأغلقوا أبواب القاعة الجديدة وأطفأوا الأنوار ووقفوا يعيدين السفراء وأعضاء البعثات الدبلوماسية وأعضاء مجلس الأمناء من الداخل والخارج ومرافقيهم وكانت فضيحة لحكومة الصادق المهدي !!. كانت فضيحة كبرى وقال الأستاذ مبارك قسم الله مدير منظمة الدعوة الإسلامية (أن المنظمة قامت من أجل الخير وأن الخير لا يتشاجر فيه الناس وأن المنظمة ليست محلية وهي بالتالي ليست طرفاً في أي صراع محلي ... لقد قامت المنظمة من أجل الفقراء والمساكين وأن أي إعتداء عليها هو بمثابة الإعتداء الصارخ على حق المسكين والفقير والبائس ... إن المنظمة لم تجلس في مكان ترف ولا أريكة مريحة ولا قصر مشيد ولكنها ذهبت إلى أكثر المناطق تخلفاً في السودان حيث يعمل رجالها بلا شكوى ولا ضجر وبلغت خدماتها حوالي ال ١٥٠ مليون جنيه سوداني مسجلة لمن يريد أن يراجعها). كانت فضيحة كبرى لحكومة الصادق المهدي وزاد من انتشار الفضيحة أن المنظمة وزعت وثيقة كشفت فيه تآمر القوى الصليبية على المنظمة وكانت الوثيقة عبارة عن مذكرة رفعها رجال الدين الكاثوليك والبروستانت لحاكم الإستوائية في المذكرة التي وقع عليها رئيس اساقفة الكنيسة البروستانتية السودانية الييناتا نولامو رئيس الأساقفة الكاثوليك باولينو لوكورو لارو جاء ما نصه (ولكننا تعتقد أن منظمة الدعوة الإسلامية قد أتت لتضع الخطة العربية الإسلامية موضع التنفيذ في الإقليم الاستوائي وفي مدينة جوبا بشكل خاص نجد أن هناك تسرباً إسلامياً إلى مناحي الحياة المختلفة وبرنامجاً قوي

التأثير لوضع قوانين إسلامية موضع التنفيذ على إقليمنا الأفريقي المسيحي ... إننا نطالب الحكومة والسياسيين بتوعية المواطنين بأهداف منظمة الدعوة الإسلامية ونطالبهم باليقظة الدائمة ورفض كل نشاطات هذه المنظمة) .. كانت فضيحة كبرى وقد سبقتها مقدمات كثيرة وحينما اعترضت المعارضة التي تقودها الجبهة الإسلامية على إتجاه رئيس الوزراء الصادق المهدي لسلب سلطة الجمعية التأسيسية التشريعية تحت ستار التفويض التشريعي كتبت صحيفة حزب الأمة في عددها الصادر بالأحد ١٧ رمضان ١٤٠٦هـ كتبت تقول (والاحتمال هو أن تكون الجبهة الإسلامية قلقة من صدور قرارات أو تشريعات تمس صميم مصالحها التجارية سواء في المصارف أو الإغاثة أو الدعوة وأنا أعتقد أن مثل هذه القرارات هي من صميم أعمال الجهاز التنفيذي عامة ووزارة المالية ووزارات أخرى خاصة ليست في حاجة إلى تفويض تشريعي بل وفي القوانين السارية ما يمكن الدولة من إعادة المنـ[illegible]ـبة والتوازن لأي قطاع تداخل أعماله ومصالحه مع مصالح الشعب). وعرف أهل السودان أن حزب الأمة يخطط لضرب المؤسسات الإسلامية تحت ستار أن هذه المؤسسات تتعارض مع مصالح الشعب.

ولم يكن إنذار (صوت الأمة) هو الأول من نوعه فقد سبق للصادق المهدي أن صرح أكثر من مرة (أن سلوك الرئيس الأمريكي ريغان أفضل بكثير من سلوك بعض الجماعات التي تستغل المؤسسات الإسلامية لأغراض مصلحية). ففي رأي الصادق أن أمريكا تقدم المعونات للضعفاء لوجه الله بينما يقدمها الإسلاميون لوجه المصالح الخاصة !! ففي لقاء سياسي بشرق الجزيرة قال رئيس حزب الأمة (أن بعض الفئات تتاجر في مواد الإغاثة مقابل إنتزاع أصوات بعض المواطنين في الحملة الإنتخابية) وقال الصادق في ذلك اللقاء الذي نشرته صحيفة حزبه في عددها الصادر بالأحد ٢٧ رجب ١٤٠٦هـ(أن هذا الأسلوب أبعد ما يكون عن الشريعة الإسلامية وأنه يعتبر ريغان أقرب إلى الإسلام من تلك الجماعات التي تتبع هذه الأساليب) وحينما ظهرت نتيجة الإنتخابات وبدأت المفاوضات لتشكيل الحكومة الجديدة وظهر ميثاق حزبي الأمة والإتحادي أشارت نصوص ذلك الميثاق إلى ما يثبت نوايا الحكام الجدد لتعويق أو تعطيل عمل المؤسسات الإسلامية. وفي أحد الإجتماعات المشتركة والتي حضرها زعماء الأحزاب الثلاثة الأمة، الإتحادي والجبهة الإسلامية والذي عقد بمنزل عبدالرحمن فرح بالمنشية استفسر الدكتور الترابي عن مغزى حشر المؤسسات الإسلامية في الميثاق وقال لزعماء الحزبين أن مثل هذا النص لا يدل إلا على الكيد السياسي، فسارع الصادق المهدي إلى القول (أننا لا نقصد المؤسسات التبشيرية الإسلامية ولكننا نقصد المنظمات الكنسية). ومن قبل قرار لإيقاف نشاط منظمة الدعوة الإسلامية عقد التجمع السياسي لجنوب السودان مؤتمراً صحفياً يوم الخميس ١٣ شوال وتحدث صمويل أرو رئيس التجمع قائلاً (إن المتطرفين الإسلاميين يهدفون إلى إقامة دولة إسلامية في جنوب السودان وقرروا تحطيم جنوب السودان والذي هو ميسحي وثني وأن تتم أسلمة الجنوب ولو دعت الضرورة فإن الجيش السوداني سيسمى جيش الله). بلا مقدمات وبخطأ في الحسابات السياسية فاجأ حزب الأمة الشعب بمشروع التعديلات الدستورية، والتعديلات الدستورية المقترحة تتضمن نصوصاً تكفل للحكومة إقالة كافة الأشخاص الذين تعتقد الحكومة أن بقائهم في وظائفهم يعوق العمل أو أنهم عينوا في أجهزة الخدمة المدنية بدافع المحسوبية أو عينوا في وظائف لا تتوافر فيهم المؤهلات اللازمة لها وذلك وفق قانون لا يقبل الطعن فيه أمام المحكمة بحجة أن ينتقص أو يتعارض مع أي من الحقوق أو الحريات الأساسية المضمنة في الدستور أو استناداً إلى أي سبب آخر. كان من الواضح أن مشروع التعديلات المقترحة يهدف لوضع أساس دستوري للتطهير الحزبي يقتسم الحزبان الحاكمان الأمة والإتحادي الديمقراطي المناصب العليا في الخدمة المدنية. وجاء في التعديلات

المقترحة أن الخدمة المدنية تشمل الأمانة العامة للقصر الجمهوري، الأمانة العامة لمجلس الشعب السابق، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، الوزارات والمصالح والمؤسسات الحكومية المستقلة والشركات المؤسسة بمقتضى قانون الشركات والتي تملك الدولة ٥٠٪ أو أكثر من قيمة أسهمها. وجاء ايضاً أن كلمة قانون المستعملة لأغراض التطهير تشمل أي أوامر أو قواعد أو لوائح يصدرها أي من رؤساء أجهزة الخدمة المدنية تطبيقاً لأحكام هذه المادة.

وذكرت بعض الصحف أن قوائم التطهير قد سلمت للوزراء ليتم العمل بها عقب إجازة التعديلات الدستورية وقوانين التطهير. وقد اقترح حزب الأمة نصاً في التعديلات الدستورية يحظر على النواب تغيير إتجاهاتهم السياسية والإنتقال من حزب إلى آخر. كان من الطبيعي أن تعترض كل القوى السياسية ما عدا حزب الأمة على هذه التعديلات فقال زعيم المعارضة علي عثمان محمد طه أن هذه التعديلات تمثل خروجاً شنيعاً على الأعراف والمبادىء الدستورية وتشكل إنتهاكاً للحريات والحقوق والأوضاع الأساسية التي كفلها النظام الديمقراطي للمؤسسات والأفراد وتنكراً للإلتزام بالشريعة الإسلامية. والتعديلات في مجملها وروحها العامة لا تخرج فقط على الأحكام والمبادىء التي تضمنها الدستور الإنتقالي الذي اتفق عليه أبان المرحلة المستمرة حتى اصدار الدستور الدائم بل إنها تشكل خروجاً على روح الدستور وحكم القانون. وتعكس التناقض الحاد بين الرغبة الملحة للإستبداد بالحكم المطلق والاستمتاع بالسلطة المطلقة من جانب الوفاء بمتطلبات النظام الديمقراطي من جانب آخر. وقد كشفت هذه التعديلات عن نوايا حقيقية لحزب الأمة لإقامة نظام ديكتاتوري مدني يقوم على تجاوز الحدود الفاصلة بين الحكم الإستبدادي والحكم الديمقراطي الدستوري ويعتمد على تحكيم الأغلبية الميكانيكية وعلى وضع الدولة وقراراتها فوق المحاسبة ورقابة القضاء. وبالنظر إلى تفاصيل التعديلات المقترحة فإن أول مواد التعديل ترمي إلى إضعاف سيادة حكم الشريعة الإسلامية والإنتقاص منها قياساً على النص القائم الآن في الدستور الإنتقالي وذلك يتسق مع مواقف حزب الأمة المنظمة للتراجع عن تحكيم الشريعة والتي كان آخرها موقفه الرافض للإلتزام بتطبيق الحدود الشرعية وإعترافه بالتعامل الربوي في مجال التعاون مع ديون المزارعين وتفشي مظاهر التردي والإنحلال في شتى مظاهر اجتماعية. وفي مجال حريات ومبادىء التنظيم والتمثيل السياسي جاءت المادة السابعة من مشروع التعديل تنقص من حرية التنظيم السياسي وتحيله من حق دستوري أساسي إلى حق معلق بموافقة الأغلبية الحكومية ورغباتها وفقاً للقانون الذي تراه وفي ذلك ما يتهدد حرية التنظيم السياسي في البلاد ويخل بأصول الحرية الديمقراطية الأساسية. كما جاءت المادة ٦٢ من مشروع التعديل لتعطي الحكومة حق طرد النواب الذين يخالفونها الرأي أو يتشددون في التمسك بحقهم الدستوري في مراقبة الحكومة بحجة التعويق والتشكيك في النظام الديمقراطي وذلك أمر ليس له مثيل في النظم النيابية العالمية. بل أن دستور نظام مايو ١٩٧٣ قد خلا من مثل هذه المواد. وخطورة الأمر إن الطرد بهذه سيكون سيفاً مسلطاً ليس فقط على المعارضة ولكن يتعداهم لنواب الحكومة الذين يحاولون الوفاء لعهد النيابة حتى يخضعوا لإشارة الحكومة وأوامرها. كما أن المادة (٧١) جاءت ببدعة نيابية حيث نصت على جواز تعيين أعضاء في لجان الجمعية المنتخبة مما يتعارض مع مبدأ التمثيل النيابي والتفويض الشعبي إذ أن من المعمول به أن تستعين لجان الجمعية بمن ترى من الخبراء والفنيين فيما يعرض عليها من سياسات دون أن يمتد ذلك لنيل صفة العضوية الدائمة لغير ممثلي الشعب. وكذلك في مجال حكم القانون وسيادة القضاء فقد اقدم مشروع التعديل على النص على مروق الدولة وإخراجها من دائرة الخضوع لسلطان القضاء المادة (١١) وذلك أمر يناقض كل النظم الدستورية في العالم التي تتفق على وجوب خضوع الدولة لحكم القانون ورقابة القضاء بل أنه إتجه لإضفاء الحصانة الدستورية حتى على القرارات

التي يصدرها الوزراء فلا تخضع للطعن أمام القضاء كما هو الحال في المادة (١٦) أ التي يمكن بموجبها للوزراء تصفية كل خصومهم السياسيين في الخدمة بشتى الحجج دون أن يتاح للمبعدين فرصة الطعن أمام المحاكم مما يهدر حق العمل وحصانة الوظيفة العامة تماماً. كما إستحدث مشروع القانون ما اسماه بالمجالس الإدارية (مادة ١٣٥أ) لينتقص من سلطان القضاء ورقابته على أجهزة الدولة حيث نص التعديل على أن تتولى تلك الكيانات الإدارية الحكومية الشكاوي والنزاعات ضد قرارات الدولة وأجهزتها المختلفة خاصة في مجال التموين. هكذا سلب الإختصاص من القضاء وأحيل إلى جهات إدارية مع إعطاء الوزير المختص سلطة الفصل في الإستئناف ضد قرارات تلك المجالس ويكون قراره نهائياً وبذلك سيكون الجهاز التنفيذي هو الخصم والحكم في كل مايتعلق بمناقشة ومايصدر عنه من قرارات وفي ذلك إنتهاك لأهم مبادئ حكم القانون وسيادة القضاء!! وإمعان لذلك الإنتهاك الصريح سعى مشروع القانون للإنتقاص من حق المواطن في اللجوء للمحاكم مادة (٢٦) والمادة (٣٢) وأحالته من حق دستوري مقرر إلى حق مقيد بالقانون الذي يمكن أن ينتقص منه ويضيفه حسب ماتهوي الحكومة وتقرر. كما سعى مشروع التعديل إلى تمكين الحكومة من بسط يدها على القضاء بأن أسند سلطة عزل رئيس القضاء ونوابه وقضاة المحكمة العليا إلى رأس الدولة بإستشارة مجلس القضاء العالي بدلاً من أن يكون العزل بناء على توصية مجلس القضاء العالي وقضاة المحكمة العليا كما ينص الدستور الإنتقالي الحالي. وفي مجال مبدأ توزيع السلطات الدستورية وهو من أركان منهج الحكم الديمقراطي الدستوري لجأ مشروع التعديل في المادة (١٣ب) إلى سلب الجمعية التأسيسية صلاحياتها التشريعية ووضعها في يد مجلس السيادة في فترة العطلة حيث نص على حق مجلس السيادة في إصدار أوامر مؤقتة تكون لها قوة القانون منذ إصدارها دون تقييد لممارسة تلك الصلاحية أو ضبطها بقانون يحدد الحالات التي يجوز فيها إستعمال ذلك الحق مما يمهد الطريق لسلب الجمعية سلطتها التشريعية وإضعاف دورها في سن التشريعات بحكم تفويضها الشعبي وتمثيلها المباشر للإدارة الشعبية. المعروف أن مبدأ الحكم النيابي يتناقض مع تفويض الجمعية التأسيسية لكامل سلطاتها لذراع أخر خارجها تماماً. كما أن المادة (٥٦) من مشروع التعديل قد جاءت خطوة أخرى في طريق إنتهاك سلطة الجمعية التأسيسية حينما نصت على تحويل سلطات التصديق على المعاهدات والإتفاقيات لمجلس السيادة بدلاً من الجمعية التأسيسية مما يفتح المجال للحكومة لإبرام الإتفاقيات والمعاهدات التي تؤثر على سيادة الوطن وإستقلاله بعيداً عن رقابة ممثلي الشعب ومما يضفي على مجلس السيادة صلاحية لايملكها بإعتباره رمزاً للسيادة فحسب. أما في مجال سائر مبادئ الحكم الدستوري نجد أن مشروع التعديل قد أشار في المادة (٥٨) إلى جواز إصدار قوانين بأثر رجعي وهو أمر يخالف القواعد الدستورية المقررة والتي تتفق ألا يكون ترتيب الحقوق والواجبات أو البراءة والإدانه إلا بعد صدور القانون الذي ينظمها وليس قبله. كما تضمن التعديل نصاً في المادة (٥٧) يفهم منه رغبة حزب الأمة لتطويل عمر الجمعية التأسيسية حيث نص على أن بداية إحتساب السنوات الأربع المقررة لعمر الجمعية تبدأ من تاريخ ممارستها لصلاحيتها التأسيسية والتي تعني البدء في مداولات الدستور الدائم الذي ينتظر إستكمال الإنتخابات في الجنوب.. إن هذا التطاول في عمر الجمعية فوق عمرها المقرر يخل بعهد النيابة الموقوت وضرورة العودة والإحتكام للشعب صاحب السلطة الأصيل. كما أن مشروع التعديل قد تضمن مجموعة من الشعارات والسياسات التي ليس مجالها وثيقة الدستور وإنما البرامج الحكومية وبيانات الوزراء والدعاية السياسية مما يشكل خللاً في طبيعة وفن الصياغة الدستورية كما هو الشأن في المادة (أ١٦) والتي حوت شعارات يقصد بها المزايدة السياسية ولا تحمل أي مغزى دستوري لمحاكمة مدبري إنقلاب مايو وهو أمر بلغ ذلك حداً مفرطاً

حيث نص مشروع التعديل على نص خاص لتمكين رئيس الجمعية من التخلص من أمينها العام الحالي وهو أمر لا يستدعي ولا يجوز بأي حال النص عليه في دستور يراد له الإحترام والتوقير المادة (٦٦). ونص مشروع التعديل في المادة (١٣٦) على أن يكون تعديل الدستور بالأغلبية العادية وهذه بدعة منكرة في التقاليد الدستورية تنتقص من حرمة الدستور التي تستلزم أن يكون تعديله بأغلبية خاصة تميزه عن القانون العادي حتى لا يكون عرضه للأمزجه السياسية الطارئة وحتى تطمئن القطاعات السياسية إلى أن الوثيقة الأساسية المنظمة لحقوقها وعلاقاتها لن تمسها يد التبديل والتعديل الجوهري ابان فترة الإنتقال حتى وضع الدستور الدائم ولا يتاتي ذلك إلا بالنص على أغلبية خاصة تتجاوز الأغلبية العادية مما يجعل الحصول على موافقتها أمراً غير ميسور إلا في حالات الضرورة المبررة والقبول لنصاب مقبول من النواب. وكما رفضت الجبهة الإسلامية مشروع التعديلات الدستورية وقفت لجنة مراجعة التعديلات المقترحة التابعة للحزب الإتحادي معظم هذه التعديلات فقد رفضت اللجنة ٢٥ مادة أساسية من التعديلات من بين ٥١ مادة إقترح حزب الأمة تعديلها. وكانت أهم المواد التي رفض الإتحادي الديمقراطي تعديلها المادة (٤) التي تنص على أن الشريعة الإسلامية والعرف مصدران أساسيان للتشريع والأحوال الشخصية لغير المسلمين يحكمها القانون الخاص بهم. وكان التعديل المقترح من حزب الأمة والذي رفضه الإتحاديون يقرأ كالآتي (الشريعة الإسلامية والأديان السماوية مصدر أساسي للتشريع كذلك العرف الذي لا يتنافى مع اصولهما والأحوال الشخصية لكل ملة يحكمها القانون والعرف الخاص بها). كما رفض الإتحاديون الإضافة التي إقترحها حزب الأمة إلى المادة (١٦أ) لتقرأ (إستجابة لنداء ثورة رجب وتطبيقها للميثاق الوطني تلتزم الدولة بإتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى أو تساعد في تحقيق الأغراض التالية:) وذكر منها تصفية آثار العهد الإستبدادي وأي محاولة للإزدراء بنظام الديمقراطية النيابية ومحاسبة مدبري مايو ١٩٦٩م. وقد سبب الإتحادي وفضه لتعديل المادة بحجة أن هذه الإضافة مكانها القوانين وليس الدستور. لقد أخر الخلاف بين الحزبين الحاكمين والمعارضة القوية من جانب قوى المعارضة السياسية للتعديلات الدستورية تقديمها للجمعية التأسيسية ومن خلال وعي كثيف بث في الصحف والليالي السياسية عرف نواب الحكومة أن هذه التعديلات ستكون سيفاً مسلطاً على رقابهم أيضاً!!.

لقد ذهب رئيس الوزراء الى المتمردين فى اديس أبابا بعد ان رفض نواب الحكومة تنفيذ الحدود الاسلامية وأسقطوا اقتراح النائب حافظ الشيخ الزاكى الذى يطالب النواب بالانتصار لبرامجهم الانتخابية.. كانت رئيس الوزراء يظن ان جون قرنق سيقبل هذه الضربة القاسية للشريعة ولكن قرنق لا يقنع بمثل هذا التنازل ويريد إعدام الشريعة نهائيا.. لقد تنازل رئيس الوزراء لجون قرنق عما لا يحق له أو حتى لكل نواب الجمعية التأسيسية التنازل عنه ولذلك فقد قال السيد رئيس القضاء مولانا محمد ميرغنى مبروك (انه ليس من حق الجمعية التأسيسية او اى جهة اخرى مناقشة الاحكام التى تصدرها السلطات القضائية وان واجب السلطة التنفيذية تنفيذ اى حكم تصدره المحكمة العليا فالأحكام الحدية التي صدرت وأيدتها المحكمة العليا صدرت تحت قانون العقوبات لعام ١٩٨٣ وهو القانون السارى المفعول).

وقال أساتذة القانون الدستوري وهم يعلقون

على قرار نواب الحكومة الذى اسقط اقتراحا بتنفيذ الاحكام الحدية (مادام مشروع القرار موجها الى السلطة التنفيذية ان تقوم بتكليفها الدستورى فى تنفيذ أحكام القضاء فهو من صميم حقوق الجمعية التاسيسية فى الرقابة على الحكومة ومؤاخذتها على تعطيل حكم القانون. لكن

الغريب ان تختار الحكومة معارضة مشروع القرار بوجه يوحي انها ترفض ذلك التكليف الدستوري وان توافقها اغلبية من النواب منفعلة بعصبية الاتباع. ومهما يكن فان إخفاق القرار في ان يحصل على اغلبية تجيزه لا يؤثر على أصل حجية احكام القضاء والزام الحكومة بالتنفيذ. ان وزراء الحكومة ونـوابها ملزمون بحق قسم الولاء الذى أدوه للدستور والقانون ان ينفذوا احكام القضاء المبرمة. ولا ينبغي أن يكون ذلك موضع مداولة أو اخذ ورد في الهيئة التشريعية ولكن التعطيل العمد الذى تمارسه سلطات وزارة الداخلية المنوط بهـا التنفيذ والسياسة الحكومية الرافضة لذلك التنفيذ والسياسة الحكـومية الرافضة لذلك التنفيذ مما يعرض الحكومة لمحاسبة سياسية في الجمعيـة التاسيسية بسبب خروجها على حكم القانون. وعناصر الحكومة كانت قد التزمت سياسيا للرأى العام بان تلتزم ماهو مجمع عليه من الاسلام لا سيما الحدود مهما كانت سائر مواقفها من مضمون القوانين الاسلامية. وقد حصلت الحكـومـة على تفـويضها التمثيلي من الناخبين على هذا الاساس. وهاهى اليوم بعد تولى السلطة تدير ظهرها لأمانة التفويض الشعبي وغالب عناصر الحكومة مسلمون على عهد الايمان مع الله أن يراعوا حدوده وحرماته وذلك عهد قد ضيعوه اليوم ونسوه بإهمال تنفيذ حكم الله بل بالوقوف صراحة في معارضة ذلك التنفيذ.

والحكومة مسئولة عن امن المجتمع الذى أصبح مهددا اليوم بسبب ارتفاع الأثر العقابي الرادع عن جرائم السرقة والنهب، فليس لهذه الجرائم من عقوبة قانونية الا الحدود التى حكم بها القضاء عملا بالقوانين القائمة ولكن الحكـومـة لا تريد تنفيذ الأحكام ولا تجروء على التمادى في معارضة الشريعة بإلغاء احكامها واتخاذ قوانين وضعية لا اسلامية. وهكذا اصبحت الحرمات مستباحة لأن الاجرام يفلت بغير عقوبة فعالة في الشرع او الوضع.

ولا يحمل الحكومة على خيانة عهد الله وميثاق النيابة عن الشعب وولاء الالتزام بحكم القانون والتزام المسئولية عن الأمن الا امراض النفوس غير المخلصة للشرعية الدينية والشعبية والقانونية او ضغوط القوى الخارجية التى توسوس للحكومة بعوامل الترغيب والترهيب وتنتظر من بعض عناصر الحكومة الوفاء بالتعهدات المتعلقة بإلغاء الشريعة. فالأزمة في حقيقتها ازمة إيمان وازمة ديمقراطية وازمة استقلال والذى جرى في الجمعية التاسيسية موقف واحد يفضح ابعاد اتجاه عام ومظهر يكشف تلك الأزمة الشاملة).

في أمسية الخميس الموافق ٢٥ ذو القعدة ١٤٠٦هـ وبعد ١٨ جلسة من المداولات استغرقت ٦٥ ساعة جرى التصويت على خطاب الحكومة الذى كان رئيس الوزراء قد القاه امام الجمعية التاسيسية وقبل بداية التصويت تقدم الاستاذ تقدم الاستاذ حافظ الزاكي المحامي رئيس اتحاد ثورة اكتوبر ونائب دوائر الخـريجـين باقليم كردفان تقدم باقتراح ينص على انه من رأى هذه الجمعية وهى بصدد سن قوانين اسلامية ان تلزم الحكومة بتنفيذ الأحكام الشرعية الصادرة. وقد أوضح الاستاذ حافظ الشيخ ان السيد رئيس القضاء قد اكد ان الاحكام الشرعية التى اصدرتها المحاكم مؤخرا والتي تتضمن بعض

الاحكام الحدية قد استنفدت جميع مراحل النظر على درجات السلم القضائي وايدتها المحكمة العليا وبذلك اصبحت الحكومة مسئولة عن تنفيذها.

وهكذا وضع الاستاذ حافظ الشيخ النواب امام مسئوليتهم التاريخية فاما ان يبرهنوا على جديتهم والتزامهم الصريح باحكام الدين الاسلامي واما ان يسيروا على طريق النفاق فيقولون ما لا يفعلون ويوعدون ويخلفون ويحدثوا ويكذبوا ويؤتمنوا فيخونوا وهذه هي آيات المنافق التي حدثنا عنها الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام فقال (آيات المنافق ثلاث اذا حدث كذب واذا وعد أخلف واذا أؤتمن خان).

ان القضية واضحة والشعب يحتاج الى موقف حاسم فلا مجال للألوان الرمادية ولا مكان للشعارات الانتخابية البراقة فما هو موقف النواب من تنفيذ الأحكام الاسلامية؟

وحدث ماكان متوقعا وصوت نواب الحكومة ضد تنفيذ الأحكام الاسلامية وكان ذلك على مرمى حجر من النهر العظيم الذي طالما امتزجت مياهه بدماء الشهداء الذين ضحوا بالنفس والنفيس في سبيل إعلاء كلمة الله في الارض.

واذا كانت حكومة السيدين قد بليت فانها لم تستتر بل هي تجاهر بالمعاصي فبعد وقوف نواب ووزراء الحكومة ضد تنفيذ الشريعة الاسلامية قال النائب العام عبد المحمود الحاج صالح لصحيفة (صوت الأمة) في عددها الصادر بالأحد ٢٨ ذو القعدة ١٤٠٦هـ (ان القضاة قد اصدروا تلك الأحكام وفق قوانين موجودة فعلا ولكنها منسوبة للاسلام وشرعه من جانب نظام قهرى اسقط بالاجماع الشعبي في انتفاضة رجب واتفق بعد ذلك بالاغلبية التي تشبه الاجماع بأن قوانين سبتمبر ليست اسلامية ولا بد من استبدالها فكيف ننفذ احكاما صدرت بموجب قوانين اتفق على انها ظالمة وانها شرعت لحماية نظام قهرى وليست تطبيقا للشريعة).

لقد جاء تصريح النائب العام ليؤكد استمرار حزب الأمة في رفضه للشرع السماوى وقد قال رئيس الحزب من قبل وفي أول أيام الانتفاضة وفي برقية ارسلها بتاريخ ١٩٨٥/٤/٧ للفريق سوار الذهب رئيس المجلس العسكرى الانتقالي (انهم يرفضون اسلام الجلد والقطع والصلب وان قوانين سبتمبر لا تساوى ثمن الورق او الحبر الذى كتبت به).

ان تصريح النائب العام عبد المحمود بن الحاج صالح يعنى ان من حق كل السكارى واللصوص والمجرمين الذين جلدتهم وقطعتهم وصلبتهم قوانين الشريعة ان يطالبوا الدولة بتعويض فالنائب العام قد فتح لهم هذه الفرصة حينما وصف تلك القوانين بالظلم وحينما تبنى حزب الأمة جمعية المبتورين وسماهم ضحايا قوانين سبتمبر وحينما قال احد قيادات حزب الأمة ان الامام المهدى لم يقطع يدا واحدة في عهده! وينسى ذلك القيادى ان المهدى قد عاش الثورة، بل صنعها، ولم يتم قيام الدولة في عهده! وقال رئيس حزب الأمة ان مسلما جنوبيا قد ارتد عن الاسلام حينما راى تطبيق الشريعة، ولكن الا يهم الرجل ان حزبا كاملا قد ارتد عن الاسلام حينما وقف ضد تنفيذ الحدود؟

لقد جاء في السيرة ان احد المنافقين كانت له قضية مع شخص آخر

فذهب الى أبى بكر الصديق ليحكّمه فى تلك القضية فلم يعجبه حكم أبى بكر فانطلق الى رسول الله ﷺ فلم يعجبه حكم رسول الله ﷺ فذهب الى الفاروق عمر واخبره بانه انما أتى اليه بعد حكم أبى بكر والرسول ﷺ وهنا ضربه عمر بالسيف ونزل القرآن يؤيد الفاروق ويذم المنافقين ﴿واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا فريق منهم معرضون وان يكن لهم الحق ياتوا اليه مذعنين أفى قلوبهم مرض ام ارتابوا أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله بل أولئك هم الظالمون انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون﴾.

ان موقف حزب الأمة ليس غريبا ولكن أين موقف حزب محمد عثمان الميرغنى الذى صرح اكثر من مرة على صفحات صحيفة الاتحادى ان حزبه ينادى بالابقاء على حدود الله وتعديل قوانين سبتمبر؟

ان الحزب الاتحادى قد غير موقفه بالرغم من الأصوات التى ارتفعت داخل كتلته النيابية بأن يظل الحزب متمسكا بالحدود الشرعية، ولما ضاعت اصوات أولئك النواب صوتوا مع اقتراح تنفيذ الحدود وهم : فضل حسن تور الدبة (سنار الشمالية) - حمد على التوم (سودرى الغربية) - عبد الحكم طيفور (شندى الغربية) - على محى الدين محمد (عطبرة) ابو على مجذوب ابو على (طوكر الشمالية) - موسى على عوضين (ريفى بورتسودان) - همد عبد الله على (طوكر الجنوبية) - حسن أحمد ابو سبيب (أم درمان الخامسة) ومبروك مبارك سليم (كسلا الجنوبية)!!

ان استمرار تجميد قوانين الشريعة وتعطيل تنفيذ الحدود قد كان هو الحل الوسط الذى آمن به الصادق المهدى ولما ذهب الى اديس ابابا لعقد اجتماع مع المتمردين رفضوا هذ الحل الوسط وطالبه قرنق بتنفيذ تعهداته فى كوكادام! وعاد رئيس الوزراء غاضبا من اثيوبيا وقال (ان اتفاق كوكادام الذى تم التوصل اليه عقب المؤتمر الذى عقد باثيوبيا واشترك فيه التجمع الوطنى وحركة قرنق فى مايو ١٩٨٦ لا يصلح إطارا للمؤتمر الدستورى).

وقال رئيس الوزراء (انه قد بذل جهودا لاقناع حركة قرنق خلال لقائه بزعيمها ومجموعة من رفاقه بالعاصمة الاثيوبية الأسبوع الماضى بضرورة إعادة النظر فى ذلك الاتفاق واعادة صياغته لازالة المفارقات فى تلك البنود واستيعاب المتغيرات التى طرأت بعد تشكيل الحكومة).

واشار الصادق المهدى الى ان التجمع لا يشمل كل الذين هم فى الحكومة وان المطلوب الآن هو توسيع الشورى لتشمل جميع عناصر كوكادام وجميع احزاب الحكومة الأخرى وجميع احزاب المعارضة الاخرى واضاف رئيس الوزراء الذى كان يدلى ببيان أمام الجمعية التاسيسية فى يوم الاثنين ٤ اغسطس ١٩٨٦ حول نتائج زيارته لاثيوبيا للمشاركة فى مؤتمر القمة الافريقى الذى انعقد هناك واضاف (انه أكد للعقيد قرنق ورفاقه موافقته على النقطة الاولى لاعلان كوكادام وهى النقطة التى تنص على ان المسألة التى ستناقش فى المؤتمر الدستورى هى مسألة قومية لا تتعلق باقليم واحد) ومضى يقول (انه قد اوضح لقرنق ورفاقه ان الحكومة رأت تكوين لجنة قومية شاملة لمواصلة التحضير للمؤتمر الدستورى وانشاء وزارة السلام كأداة للتحضير

للمؤتمر وطلب منهم ان يدخلوا كطرف في هذه اللجنة التي ستقوم بالتحضير للمؤتمر واوضح رئيس الوزراء أن موقف قرنق ورفاقه كان هو التشكك في اللجنة القومية وانهم طلبوا ترك القوانين الاسلامية للمؤتمر الدستوري والعودة لقوانين ١٩٧٤ وقال ان النقاش قد كشف عن فجوة من عدم الثقة).

لقد كشف تقرير صحفي مفصل من مصادر دبلوماسية عن اجتماع الصادق المهدي وجون قرنق الذي تم بالعاصمة الاثيوبية اديس ابابا وقال هذا التقرير ان رئيس الوزراء السوداني طرح على زعيم المتمردين مبدأ اقتصار الاتصالات بالحركة عليه شخصيا ثم عناصر التجمع دون الجبهة الاسلامية بل ودون الشريك الاخر في الحكم إلا في إطار المؤتمر الدستوري الجامع. واضاف التقرير ان الصادق المهدى اجتمع مطولا بالدكتور منصور خالد رجل الغرب في حركة المتمردين وان اللقاء بين الرجلين ساده جو من التفاهم الواسع. وان لقاء رئيس الوزراء السوداني بالحركة تعرض لصورة الاخراج السياسي لأي اتفاق لأن مطالب قرنق السياسية تتجاوز الجمعية التأسيسية والحكومة ولا تعترف بالنظام السياسي والمؤسسات النظامية. ويقول التقرير ان اجتماعات الصادق المهدى بقرنق ومنصور خالد والسلطات الاثيوبية ناقشت طلبا من حركة التمرد لرئيس الوزراء ورئيس حزب الأمة بضرورة تنفيذ التعهدات القديمة بإلغاء الشريعة الاسلامية فورا بغير بديل غير العلمانية ومقايضة القضية الارترية لاثيوبيا في تعاونها لحل مشكلة الجنوب. واشار التقرير الى ماورد حول هذين الطلبين في وسائل الاعلام الأوربية التي اكدت ان الصادق المهدى لن يستطيع تنفيذهما رغم تعاطفه حيالهما لتعارض ذلك سياسيا مع توجهات الشريك الائتلافي والمعارضة الاسلامية والراى العام السوداني.

إبن الفلاح الفقير

ففي العاصمة الاثيوبية أديس أبابا حيث انعقدت القمة الافريقية استطاعت صحيفة الجمهورية أن تجري أول حوار لصحيفة مصرية مع العقيد المتمرد جون قرنق. وقالت الجمهورية : (ان اللقاء تم بعد وساطة الدكتور منصور خالد وزير خارجية السودان في عهد النميري وهو الان أحد زعماء حركة قرنق وأحد أقرب وأكبر مساعديه).

في الحوار قال قرنق : (ان ماتم بينه وبين الصادق المهدي في أديس أبابا لم يكن تفاوضا وانما كان حوارا، فالمفاوضات بين طرفين مختلفين قد يملك احدهما تميز الموقف والمكانة بينما الحوار حديث ومناقشة بين طرفين متساويين للوصول الى نتائج تخدم في مجموعها صالح جميع الأطراف).

هكذا وضع جون قرنق حركته في إطار الندية مع رئيس الحكومة السودانية والزم الصادق المهدي أن يأتي للحوار كرئيس لحزب الأمة تماما

كما يراس قرنق (الحركة الشعبية لتحرير السودان) ومن الواضح ان الصادق المهدي قد قبل هذا الالزام مكرها وحاول أن يخفف من مرارته فقال لصحيفة (صوت الأمة) في عددها الصادر بالأربعاء غرة ذو الحجة ١٤٠٦هـ وهو يرد على سؤال (وماذا عن الاعترافات والتسويات واعني اعترافهم بالحكومة وقولهم انهم التقوا بك كرئيس لحزب الأمة وليس كرئيس للحكومة؟) اجاب الصادق : (هذه شكليات ونحن حينما بدأنا الاتصالات بقرنق بدأنا في إطار التجمع الوطني ونحن اعضاء فيه كنا ولا زلنا واعتقد اننا سنظل مادام التجمع يلعب هذه الأدوار القومية الكبرى)-

ان جون قرنق يقول انه تحاور مع زعيم حزب الأمة وكانت قاعدة الحوار هي إعلان كوكادام ويقول قرنق : (لقد أعلن الصادق انه سيلغي قوانين سبتمبر وحدد بنفسه المهلة.. ان موقف الحركة الشعبية من القوانين الاسلامية هو ان الدين في المنزل ولا بد أن تكون الدولة علمانية) ويضيف قائد المتمردين (لم يكن الصادق المهدي وحده هو الذي سعى للقاء والتفاهم بل بعث لي السيد محمد عثمان الميرغني زعيم الختمية مع احمد ابراهيم دريج حاكم دارفور السابق بخطاب للتفاهم وكان ذلك قبل الانتخابات البرلمانية في السودان).

ويتحدث قرنق ربما مجاملة للمصريين (انه يريد السودان الجديد يعكس الثقافة العربية والافريقية وانه على قناعة تامة بأنها عملية طويلة تحتاج الى عمل لكن علينا اولا أن نبدأ علينا ان نستبعد كل مايكرس الانفصال وكل مايكرس الطائفية لنقيم الأمة الموحدة)!

ان زعيم المتمردين يحاور الطائفية التي كانت تحكم السودان لحظة حواره معها وهو يريد أن يستبعدها فهل توافق هي على إبعاد نفسها؟ أن قرنق يهدف الى خلق سودان جديد تلغى فيه الطائفية وتبعد فيه الشريعة الاسلامية وتكون فيه الأديان داخل المنزل فقط!

واذا كانت الطائفية الملتحفة بقداسة الدين من أكبر أسباب الشر والتخلف في السودان باستغلالها للدين وعيشها في نعيم الدنيا بعرق الكادحين المضللين فانها تستحق الالغاء ليتم توحيد الأمة بعد الشتات ولكن إلغاء الطائفية لن يتم بإلغاء الشريعة كما يعتقد جون قرنق. لن يتم توحيد الشعب السوداني بوضع الأديان في الرف واختصار دورها. فالأديان السماوية لا تعرف التناقض لأنها من الاله الواحد الأحد الفرد الصمد وهي تهدف الى التوحيد والاصلاح والهداية الى الصراط المستقيم ولذلك فلا ينبغي حصر دور الدين في المنزل.

وكيف يكون الدين داخل المنزل فقط ولا يستطيع الخروج الى الشارع والى المسرح والى السوق والى البرلمان والى مجلس الوزراء والى رئاسة الجمهورية؟ مافائدة الدين اذا كان السوق لا يلتزم بتعاليم الدين ولا يضبط بقوانينه؟ فإذا عمت السوق السوداء وانعدم الخبز والسكر في البلاد وأصيب الاطفال بسوء التغذية فكيف يؤمن الناس بدين لا سلطان له على السياسة والاقتصاد والزراعة والتجارة والتوزيع العادل للثروة ومحاسبة اللصوص والمجرمين؟

فالدين يجب أن يكون في المنزل والمسجد وخارج المنزل والمسجد ولو قرا العقيد قرنق القرآن جيدا لما وسعهُ إلا الاقتناع بقول المولى عز وجل ﴿ويل للمطففين الذين اذا اكتالوا على الناس يستوفون واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون﴾ ولو قرا قرنق القرآن جيدا لما وسعه إلا الاقتناع بقول المولى عز وجل ﴿أرايت الذي يكذب بالدين فذلك الذي يدع اليتيم ولا يحض على طعام المسكين فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراؤن ويمنعون الماعون﴾ فالدين في المنزل وخارج المنزل صلاة وزكاة وتكافل إنساني وعدالة إجتماعية وضرب بيد من حديد على أهل الجشع والطمع والظالمين.

ويقول قرنق في حواره مع «الجمهورية» : (ان الشعب السوداني لا يريد دولة دينية ولقد حكمت القوانين المدنية السودان دون مشاكل وحينما طبقت قوانين سبتمبر بدأت المشاكل ليس في جنوب السودان وانما في الشمال ايضا).

ومن الواضح انّ هذا القول يجافي الحقيقة تماما فالمشاكل في جنوب وشمال السودان لم تبدأ بعد تطبيق القوانين الاسلامية في سبتمبر ١٩٨٣ وإلا فلماذا تمردت الحركة الجنوبية الأولى وقبل ثلاثين عاما من إعلان الشريعة الاسلامية في السودان؟

ولقد تمرد قرنق كما اعترف هو في نفس الحوار حينما هاجمت قوات النميري الكتيبة ١٠٥ وقائدها العقيد كاربينو وكان قرنق في ذلك اليوم يقضي إجازة في الجنوب..

وبغض النظر عن من الذي بدأ الهجوم اهي قوات النميري أم قوات المتمردين فان الحادثة نفسها كانت قبل إعلان القوانين الاسلامية في سبتمبر ١٩٨٣ فكيف يزعم قرنق ان المشاكل قد بدأت مع الشريعة؟

ان قرنق يعترف بأن التخلف والظلم الاقتصادي هي اسباب تمرده والشريعة ليست مسئولة لا عن التخلف ولا عن الظلم ولو سادت تعاليمها في السودان لتبدل الحال وانهزم التخلف وأقمنا دولة الحق والعدل. ويقول قرنق (اننا نريد سودانا جديدا يعكس ثقافته العربية والافريقية ويعكس هذا المزيج الفذ الذي يمثل جميع الشعب السوداني بخلطته العربية والافريقية والذي يمنح الأسرة البشرية نتاج هذا المزيج الأصيل المتفرد.. فنحن بلد متعدد القوميات وعلينا أن نبحث كامة سودانية عما يوحدنا لنلتقي عنده ونبني السودان الجديد).

وإذا كان العقيد الدكتور قرنق يبحث عما يوحد هذا البلد المتعدد القوميات فانه مطالب بقراءة التاريخ الاسلامي لكي يتيقن انّ الدين الاسلامي قد وحد الشعوب من طنجة الى جاكرتا فلم تفصل بينها الصحارى والغابات والبحار وقد أعطى هذا الدين للبشرية أسمى القيم وأرقى النظم الاجتماعية واعدل المناهج الاقتصادية وأعطى الانسانية الحرية والاخاء والمساواة. ففي القرآن الكريم ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا﴾.

ولن تتوحد البشرية إلا إذا تعارفت وأمرت بالمعروف ونهت عن المنكر وكرهت الحرب وآمنت بالسلام فالدين داخل المنزل وخارج المنزل فلماذا لا

يتمعن قائد التمرد في الآيات القرآنية ولو لمدة ساعة في اليوم داخل منزله بأديس أبابا؟

ويستمر حوار «الجمهورية» مع قائد المتمردين فيقول (انه ابن فلاح سوداني بيسط لم يكن شيخ قبيلة ولم يكن صاحب أرض ولم تتوفر له قدرة إمتلاك آلاف الرؤوس من الماشية ولقد شاء قدري أن يتوفى والدي وانا في السنوات الأولى من العمر أكاد لا أتذكره وبدأت حياتي بلا اب..

إذن فإن العقيد قرنق مثل الغالبية الغالبة من أهل السودان ابن فلاح سوداني بسيط ولقد عاش في بيئة فقيرة وعانى من مرارة اليتم فهل دفعت هذه المرارة العقيد الى أن يختار طريق الحرب لتحقيق اهدافه؟ ربما!! ولكن هذا الطريق في عهد يؤمن بالرأي والرأي الآخر لا يؤدي إلا الى المزيد من الدمار. فطالما ان الانسان يستطيع ان ينطق بحرية ويكتب بحرية فماهي مبررات استعماله الكلاشنكوف وإحراق الأرض الفقيرة بنيران القنابل ونشر الخوف والرعب وفرض اليتم على آلاف الأطفال والترمل على آلاف النساء!!

إن استعمال القوة لن يعيد الاخضرار الى اشجار الجنوب لأن القوة ستواجه بقوة أخرى وتتطاحن الأفيال ويحر القتال والخاسر هو حشائش السودان وأرض السودان وشعب السودان!!

ويقول قرنق: (واجبي أن اوضح ان جنوب السودان سير مهمل لم يسمح بإقامة نظام إقطاعي أو رأسمالي ومازال وربما كان هذا الوضع بالذات وضع جنوب السودان واقعه وحقيقته هو الذي جعلني اشتراكيا.. ليس بالمفهوم المتعارف عليه دائما بحكم الواقع وطبيعة الحياة حيث الكل يعاني الحاجة والفقر).

هكذا جاء حديث قرنق مع «الجمهورية» بعد اجتماعه للتفاوض مع الصادق المهدي.. وحاول زعيم التمرد أن يكون في حديثه موضوعيا وعاطفيا فهو يمثل المحرومين والمظلومين واليتامى ولكن أقوال قرنق تخذلها افعاله فبعد هذا مباشرة أطلقت قواته المتمركزة في أعالي النيل صاروخ (سام ٧) لتصيب طائرة الخطوط الجوية السودانية على بعد ثمانية أميال من مطار ملكال يوم السبت الموافق ٢٦ اغسطس ١٩٨٦ فاحترقت الطائرة وبداخلها ٦٠ راكبا معظمهم من الجنوبيين وبينهم عدد كبير من الأطفال!

لقد هز حادث إسقاط الطائرة البلاد من أقصاها الى ادناها فاقام حاكم أعالي النيل مأتما للعزاء في ضحايا الحادث وأصدر بيانا يؤكد ان دم الأبرياء سيدفع ثمنه جون قرنق والقوى الأجنبية التي تؤيده.

وكانت المفاجأة ان حكومة الصادق المهدي حاولت تبرئة جون قرنق من دم ركاب الطائرة فاصدر وزير شؤون الرئاسة صلاح عبد السلام الخليفة بيانا يوحي فيه ان الطائرة قد سقطت نتيجة لعطب فني أو حمولة زائدة... انه نفس الطريق الذي سارت فيه قيادات حزب الأمة، طريق تبرئة قرنق ولو ثبت انه ملطخ بدم الأبرياء فمنذ مذبحة القردود في جنوب كردفان التي اقترفها جون قرنق وقيادات حزب الأمة تحاول في كل مرة غسل الأيادي الملطخة بالدماء والتي صافحها للصادق المهدي وتفاوض معها!

ولكن من الصعب جدا الدفاع عن المجرمين، لقد اعترفت حركة المتمردين ان كتيبتها (فشودة) هي التي قامت بإسقاط الطائرة والاعتراف سيد الأدلة!!

لقد التقى وفد من اتحاد الطيارين بالخطوط الجوية السودانية بوزير شؤون الرئاسة وأكدوا له ان كابتن طائرة نايل سفاري قد أدلى لهم بمعلومات يقول فيها انه قد شاهد طائرة الخطوط الجوية السودانية وهي تحترق على بعد حوالي سبعة أميال من مطار ملكال وان شهادة هذا الكابتن يعززها تصريح المتمردين قبل يوم واحد عن الحادث والذي بثته إذاعتهم يقول بعزمهم على إسقاط أي طائرة عسكرية أو مدنية تحاول القيام برحلة في الجنوب.. هنا قال صلاح عبد السلام انه سيطلب من الخواجة كابتن نايل سفاري أن يحلف بالكتاب المقدس على صحة المعلومات التي أدلى بها لاتحاد الطيارين أما هو فيعتبر الحادث قضاء وقدرا ويستبعد أن يقدم قرنق على جريمة تؤلب عليه الرأي العام السوداني وتفقده التأييد الذي يحظى به من بعض القوى!!

انها المحاولات الفاشلة لغسل أيادي الاجرام الملطخة بالدم وقبل حادث إسقاط الطائرة كان رئيس الوزراء قد عاد من رحلة في الاتحاد السوفيتي الذي يمد قرنق بصواريخ سام ونقلت وسائل الاعلام السودانية البيان السوداني المشترك الذي تحدث عن تقوية العلاقات بين البلدين وأمّن على عدم التدخل في الشئون الداخلية!!

سياسة اللعب على الحبلين

الرجل في حالة صحوة

بعد ان جلس الصادق المهدى على كرسى رئاسة الوزارة فجّر قنبلة سياسية اثارت ردود فعل واسعة في الساحة.. ففى لقاء لرئيس الوزراء بضباط المنطقة العسكرية المركزية بالخرطوم صباح الخميس ١٤ رمضان ١٤٠٦هـ الموافق ٢٢ مايو ١٩٨٦ قال الصادق: (ان المؤتمر الدستورى سينعقد في موعده المحدد سواء شارك فيه العقيد جون قرنق ام لم يشارك فيه) واضاف (انه اتضح عجز جون قرنق عن التحرك خارج الحدود التى ترسمها اثيوبيا.. وبالرغم من ان التجمع الوطنى كان مواليا للعقيد قرنق وان مفاوضاته اتسمت بالمرونة الشديدة فلم تحرز تقدما يذكر بسبب المساحات الضيقة المفروضة من اثيوبيا على قرنق) واستمر رئيس الوزراء قائلا (ان قرنق امامه الان خياران اما الاستجابة لنداء الحوار او ان يعتبر خارجا على القانون ويتم التعامل معه على هذا الاساس)..

لقد اثار حديث رئيس الوزراء والذى نقله التلفزيون في نشرة التاسعة العديد من التساؤلات في اوساط المراقبين اذ لو ثبت انه يعبر حقيقة عن الخط السياسى لحزب الامة القومى الجديد وحكومة الصادق تجاه حركة العقيد المتمرد فان تغييرا كبيرا يكون قد حدث لسياسات حزب الامة في هذا الخصوص

عملية لمواجهة التصعيد الملموس في عمليات جون قرنق من جهة وفي تحويل فكرة دعم القوات المسلحة الى واقع نافذ من جهة ثانية).

ولكن ما حذرت منه الجبهة الاسلامية قد وقع فعلا، فالصحف المسماة قومية ووكالة السودان للأنباء لم تتجاهل وحدها حديث رئيس الوزراء ولكن لقد فعلت صحف الحزبين الامر ذاته فقد خلت صحيفة حزب الأمة الصادرة بالأحد ١٧ رمضان ١٤٠٦هـ من اية اشارة لما قاله الصادق المهدى عن قرنق والتجمع واثيوبيا وكان عنواها العريض عن (مهام جديدة لمنظمات الاغاثة وكذلك تجاهلت صحيفة (الاتحادى) لسان حال الحزب الاتحادى الديمقراطى تصريحات رئيس الوزراء واكثر من هذا كتبت في عددها الصادر بالسبت ١٦ رمضان (ان حركة قرنق المسلحة قد لعبت دورا فعالا في اسقاط نظام المشير المخلوع) ودعت قائد المتمردين (الى المشاركة في رسم معالم السودان الديمقراطى الموحد).

وتحدث الدكتور حماد بقادى وهو قيادى بارز في حزب الصادق المهدى لصحيفة الأيام وفي عددها الصادر بالجمعة ١٥ رمضان الموافق ٢٣ مايو ١٩٨٦ أى بعد يوم واحد من تصريح رئيسه الصادق تحدث بقادى قائلا (ان موقف حزبه لم يزل وسيظل التمسك باتفاقية كوكادام استعدادا لعقد المؤتمر الدستورى القومي. وقد اتسمت حركة وجيش تحرير السودان بالموضوعية والمرونة خلال فترة الحوار الأخيرة باديس ابابا والتى كانت للتحضير للمؤتمر الدستورى القومي وان ذلك قد انعكس إيجابيا على الصحف وأجهزة الاعلام المرئية والمسموعة الاثيوبية حيث اتخذت اخبار السودان وصور زعاماته موقعا متقدما على الصفحات الاولى وعلى النشرات الاخبارية).

أهو الموقف المتناقض بين تصريحات رئيس الوزراء وزعيم الحزب وبين بقية القيادات الحزبية ام انها محاولة ترضية للقوات المسلحة من رئيس الوزراء ووزير الدفاع؟؟

ان التفسير الأخير هو الصحيح والدليل على ذلك هو نهج الصادق في معالجة قضية الجنوب باعتباره اقليما واحدا وهذا ما يصب في مصلحة قرنق والجماعات السياسية التى تناصره في الداخل والمنظمة داخل التجمع السياسى لجنوب السودان بقيادة صمويل ارو.

ان رئيس الوزراء يقول في نفس اللقاء الذى عقده مع ضباط قيادة المنطقة المركزية بالخرطوم (ان الجنوب يعتبر حتى الآن اقليما واحدا والقرار الجمهورى رقم «١» الذى أقيمت بموجبه ثلاثة أقاليم بالجنوب كان خطأ ارتكبه الرئيس السابق نميرى).

لقد تعمد رئيس الوزراء ألا يذكر في حديثه ان دستور ١٩٨٥ الذى وضعه العهد الانتقالى ينص على إقامة ثلاث مناطق ادارية وتم تعيين ثلاثة من القادة العسكريين لادارتها خلال الفترة الانتقالية وقد قام القادة الثلاثة بتصريف اعبائهم كحكام للأقاليم الثلاثة!!

وتناسى رئيس الوزراء ان محاولات الترضية التى يكررها الآن لقرنق ومعسكره السياسى في الداخل قد فشلت في العهد الانتقالى حينما بعث المجلس العسكرى الانتقالى اللواء جيمس لورو عضو المجلس الى الجنوب لاستطلاع

وانـه سيتبـع في المـرحلة المقبلة سيـاسـة سيـاسة حازمة بديلا عن سياسة المرونة الشديدة والتنازلات التى كان يتبعها تجاه حركة الخوارج في الفترة الماضية.

ولاشك ان قنبلة الصادق المهدى التى اطلقها قد اغضبت حلفاءه في التجمع وظهـر ذلك بوضـوح في الصحف المسمـاة قوميـة والتى يسيـطر عليهـا اليسـاريـون، فقـد اغفلت صحيفة (الايام) الاشارة لحديث رئيس الوزراء وتجاهلته وكالة السودان للأنباء!!

لقد اصيبت القوى اليسارية والعنصرية في التجمع بإحباط شديد.. ان حليفهـا الذى طالمـا وضعتـه في دائـرة الضوء الاعلامي يبدأ في التنكر لها ويطعنها حينما يطعن قرنق ويصفه بأنه اسير لاثيوبيا الافريقية الاشتراكية!!

وللحقيقة فإن احباط القوى اليسارية والعنصرية قد حدث بعد التشكيل الوزارى والذى لم يضم يساريا واحدا ونالت فيه الاحزاب الجنوبية نصيبا ضعيفا وحتى وزارة السلام والتى كان من المتوقع ان تسند لأحد اليساريين او الجنوبيين باعتبارهم الأقرب الى قرنق قد وضع الصادق المهدى فيها محمد احمد يلجي وهو سفير سابق بوزارة الخارجية.. وحينما تردد اسم يلجي قبل تعيينه وزيرا ظن الكثيرون انه الدكتور خالد يلجي رئيس التجمع النقابي، ولكن ما أن ظهرت الحقيقة حتى قال التجمع رايه ونقلته صحيفة (الصحافة) في عددها الصادر بالاحد ١٠ رمضان ١٤٠٦هـ فقد أعلن المهندس مختار عثمان ابوبكر امين علم التجمع النقابي (ان التجمع لم يستشر في تعيين السيد محمد احمد يلجي وزير السلام وشئون المؤتمر القومي الدستورى في الحكومة الجديدة)..

على كل حال لقد فجّر الصادق المهدى قنبلة في الساحة السياسية بحديثه عن قرنق لضباط قيادة المنطقة المركزية العسكرية واذا كان حديثه اغضب حلفاءه في التجمع فقد نال رضاء الجبهة الاسلامية والتى قالت في صحيفتها الراية (ان مرد اهتمام الراى العام بحديث السيد رئيس الوزراء ليس منصبا نحو المعانى التى احتواها بقدر مجيء تلك المضامين منسوبة للسيد الصادق المهدى رئيس الوزراء، فقد شهد علم الانتقال تكرار المعانى السابقة بوضوح في موقف الجبهـة الاسلامية القومية وبياناتها السياسية كما شهد للقوات المسلحة رؤية مماثلة للقضايا المطروحة ، واننا اذ نقدر للسيد رئيس الوزراء اكتشافه هذه المعانى والمواقف من خلال وجوده الفعلي في موقع المسؤولية نرجـو ان نلفت نظره الكريم الى جملة من الاعتبارات: اولا اهمية ان يكون الموقف المعلن من قبل رئيس الوزراء حول تلك المسائل موقفا ثابتا وصريحا وللراى العـام كله وليس خطابـا خاصا او استرضاء لضباط وضباط صف وجنـود القوات المسلحة. ثانيا ضرورة معالجة الازدواجية والتعارض بين حديث رئيس الوزراء الواضـح من جهة وتصريحات قادة حزبه ومبعوثيه الاخـرين لقرنق مما جاء على لسان السيد ادريس البنا عضو مجلس راس الدولة والسيـد الدكتور حماد بقادى حتى لا تنصرف الاذهان الى المفارقات التى تقتضيها لعبة المناورة بين الحزب ورئاسة الوزارة.

ثالثا لابد ان يتحول هذا الموقف الواضح الى سياسات ومواقف واجراءات

الوضع هناك فلاقاه الجنوبيون بمظاهرات ترفض جعل الجنوب اقليما واحدا!!

ان تصريح رئيس الوزراء حول قرنق والمؤتمر الدستورى اصبح بلا معنى بعد حديثه عن اعادة الجنوب الى الاقليم الواحد وتكوين المجلس التنفيذى العالى!!

لقد كان الناس يعتقدون ان رئيس الوزراء يراهن على القوى الجنوبية الأخرى التى تتعايش مع بقية أهل السودان ديمقراطيا ولذلك فهو يعلن عن لا مبالاتـه بحركة المتمردين ويزهد فى مشاركتها ولكن هاهو رئيس الوزراء يغضب هذه القوى ويحقق المكاسب لحركة قرنق الأسيرة لدى اثيوبيا!!

وعلى كل حال فقد تصدت الأحزاب الجنوبية الرافضة لمركزية الجنوب للأمر بقوة فقال مايكل ماريو الأمين العام لحزب الشعب الفدرالى (انهم يعلمون ان جون قرنق لن يشترك فى المؤتمر الدستورى ولذلك فالمناورات والتسويات التى تستهدف إرضاء العقيد قرنق هى ضياع للوقت وتفريط فى مصالح البلاد). وأضاف (ان التجارب السابقة للمجلس التنفيذى العالى كان فيها ظلما للمواطنين بالجنوب وتخريبا لمصالح البلاد ولا مبرر لوجود هذا المجلس طالما هناك حكومات اقليمية قائمة بذاتها فى الأقاليم الجنوبية الثلاثة.. وان تكوين المجلس التنفيذى العالى هو تضخيم لارادة قرنق وتقوية له على حساب الارادة الشعبية الغالبة فى الشمال والجنوب لأن العناصر التى تطالب بإعادة تكوين المجلس التنفيذى هى الأقلية الموالية لقرنق فى الشمال والجنوب).

ومن جهة أخرى وصف قبريال يوال دوك نائب رئيس حزب الشعب الفدرالى ماتردد عن مشاورات جارية لاعادة تكوين المجلس التنفيذى العالى بأنه (تراجع عن ما ورد فى الخطاب الأول لرئيس الوزراء حول تجميد المجلس التنفيذى العالى واستمرار حله).

ومن جانب آخر نقلت وكالة السودان للأنباء صباح الاحد ١٧ رمضان ١٤٠٦هـ تصريحا لليابا جيمس سرور رئيس حزب الشعب التقدمى أكد فيه (ان حزبه غير معنى بالمشاورات الجارية لاعادة تكوين المجلس التنفيذى العالى ولا يرى ان هذه المسألة من أولويات المرحلة الراهنة التى ينبغى ان تكثف الحكومة جهودها من أجل انعقاد المؤتمر الدستورى) واكد سرور (ان المجلس التنفيذى العالى اذا أعيد تكوينه سيواجه العديد من المشاكل ولن يكون مصيره أفضل من المصير الذى انتهى اليه المجلس التنفيذى فى الفترة الانتقالية من عجز عن ممارسة سلطاته واثارة للمشاكل والحساسيات التى لا تخدم مصالح الجنوب خاصة ولا مشاكل الأمة السودانية عامة).

وأصدر حزب المؤتمر الشعبى الافريقى السودانى (سابكو) بيانا طالب فيه بضرورة استمرار الحكومات الاقليمية الثلاث بجنوب السودان كوسيلة مثلى لتحقيق الفاعلية الشعبية اللازمة للادارة وحركة التنمية بجنوب السودان والاسراع بانعقاد المؤتمر الدستورى لحل مشكلات البلاد.

الهراوات الغليظة

مكايدة القوى الحديثة

في يوم الثلاثاء ١٤ ذو الحجة ١٤٠٦هـ الموافق ١٩ اغسطس ١٩٨٦ اندلعت المظاهرات في شوارع الخرطوم.. كانت مسيرة ضخمة هدفها الضغط على حكومة الصادق المهدي والتي ادت مواقفها الضعيفة الى تعنت المتمردين وزيادة غرورهم فاسقطوا طائرة الخطوط الجوية السودانية فاحترق كل ركابها!

وبالرغم من ان الحكومة قد ضربت المتظاهرين بالهراوات الغليظة والغاز المسيل للدموع واعتقلت الشرطة ٢٠٠ من المتظاهرين فقد اخرجت نفس الحكومة بيانا على لسان وزير الاعلام قالت فيه انها في حل عن اي إتفاق ابرمته مع جون قرنق وتعتبره مجرما في حق الشعب السوداني وستواجه اية خطوة من جانبه بما تستحق من حزم وحسم!

وبعد بيان الحكومة أصبحت قيادات حزب الأمة العليا تقول عن جون قرنق وأعوانه انهم سفلة ومجرمون وقراصنة.. ففي تصريح لوكالة السودان للأنباء قال ادريس البنا القيادي البارز في حزب الأمة (ان حركة العقيد قرنق إنفصالية ترمي لفصل الجنوب عن الشمال ولا شأن لها بقضايا السودان كما تدعي) وقال رئيس الوزراء في مؤتمر صحفي (انه قوات الخوارج غير قادرة على احتلال الجنوب إلا إذا قدر الفأر على أكل أبي)!

وأعلنت الحكومة التعبئة العامة لهزيمة الخوارج عسكريا! ولم تكن الحكومة جادة ولا قادرة على إعلان التعبئة العامة وإنما كانت تريد تغبيش الوعي الجماهيري!

ان السلطة التي ضربت المتظاهرين ضد قرنق بحجة انهم خرجوا في مواكب دون أن يستأذنوا تناست ان قائد التمرد حينما ضرب الطائرة بصاروخ سام ٧ واحرق ركابها لم يستأذن احدا ومع ذلك فهاهي تضرب من يتظاهرون ضده ثم هاهي تحاول تضليل الرأي العام بأنها ضد قرنق ولذلك فهاهي قد أعلنت التعبئة العامة لهزيمته عسكريا!

وكان لا بد أن تقوم قيامة أحزاب اليسار والقوى العنصرية الذين يحالفون الصادق المهدي فيما سمي بالتجمع الوطني.. لقد جاءت كلمة (الميدان) الصحيفة الناطقة باسم الحزب الشيوعي السوداني في عدد الأربعاء ٢٠ أغسطس ١٩٨٦ تقول (اننا ندين هذا العمل ونستنكره بكل قوة ونأمل أن يتحسس دعاة الحل السلمي من الجانبين خطاهم في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ وطننا والا تسمح لمثل هذه الأخطاء مهما كانت قاسية أن تقعدنا عن مواصلة السير في طريق لا طريق سواه) لقد رفض الشيوعيون حديث الحكومة عن إعلان الحرب ضد قرنق فالميدان تستمر في الكتابة حول نفس الموضوع في عدد الجمعة ٢٢ أغسطس ١٩٨٦ وتقول (ومن هنا فإننا ابدينا رأينا ضد إغلاق باب الحوار الذي جاء رد فعل متعجل واصبح الآن

لدى البعض شعارا يرددونه في غبطة وبهجة). ورفض الشيوعيون إستبعاد قرنق من المؤتمر الدستوري فكتبوا في العدد المذكور (إذا ظن بعض السياسيين انه من الممكن حل مشكلة الحرب الأهلية في الجنوب دون اشتراك القوى التي تحمل السلاح الآن وبمعزل عنها وكيدا لها فإننا ناسف أن نقول ان هذا وهم لا يسنده واقع ولا يؤيده منطق).

وهكذا يتهم الشيوعيون حليفهم الصادق المهدي بالعيش في عالم الأوهام لأنه يريد إعلان الحرب على قرنق واستبعاد المفاوضات السلمية، والسؤال هو : الى متى سيبقى اهل الوهم واهل الحقيقة في تحالف سياسي اسمه التجمع الوطني؟ فالحزب الشيوعي يريد الضغط إعلاميا على الصادق المهدي ليتراجع عن موقفه الأخير ويعود الى حظيرة التجمع ومواثيق التجمع ومواقف التجمع التي رفضت من قبل مواكب أمان السودان وشجبت دعم القوى الشعبية للقوات المسلحة وشككت في مجازر قرنق للبسطاء في جنوب كردفان.. والحزب الشيوعي يرى ان ضغطه على حكومة الصادق المهدي سوف يثمر ويحقق اهدافه مثلما حدث من قبل فقد تبنى حزب الأمة موقفا اقرب الى موقف الشيوعيين من أحداث القردود.. فحينما هاجمت قوات المتمردين منطقة القردود في جنوب كردفان بعد أيام من انتصار انتفاضة رجب ابريل واخرجت القوات المسلحة بيانا عن المجزرة التي راح ضحيتها الأبرياء اسرع الشيوعيون لتبرئة قرنق وكذبوا بيان القوات المسلحة وقالوا ان ماحدث هناك ماهو إلا ثورة من الأهالي، فوجهت القيادة العامة للقوات المسلحة بفتح بلاغ ضد صحيفة الميدان التي روجت الكذب الضار.. وبالرغم من بيان القوات المسلحة فإن حزب الصادق المهدي في ذلك الحين قد اتخذ موقفا يشابه موقف الشيوعيين فتحدث عمر نور الدائم امين امانات حزب الامة عن تلك الأحداث الاجرامية وهو يردد في كل مرة (ان صح بيان القوات المسلحة) وكذلك كانت مواقف حزب الأمة متطابقة مع الحزب الشيوعي في رفض مسيرة أمان السودان التي ادانت قرنق فقال عنها الحزب الطائفي انها تدق طبول الحرب ودعا الجماهير لمقاطعتها.

ومثل موقف الحزب الشيوعي الرافض لحسم قرنق ولو بقوة حكومة السيدين الكلامية جاء موقف حزب البعث العربي الاشتراكي القطر السوداني، ففي عددها الصادر بالسبت ٢١ أغسطس ١٩٨٦ كتبت صحيفة الهدف تقول (نؤكد إدانتنا وشجبنا للحادث الوحشي وندعو كافة القوى والأحزاب السياسية الى تأييد ودعم الحكومة في ماتتخذه من خطوات لحماية ارواح المواطنين وصيانة سلامة وامن البلاد بالتضامن والتشاور مع كافة القوى والأحزاب السياسية في البلاد وذلك أولا لأن القضية قضية وطنية عامة لها إنعكاساتها وتاثيراتها على مجمل مسيرتنا الديمقراطية وثانيا لأن ماحدث يجب الا يؤدي الى الكفر بالحوار الوطني والحل السلمي الديمقراطي كما تحاول بعض الدوائر السياسية).

ان البعثيين لا يكفرون بالحوار الوطني والحل السلمي الديمقراطي حتى بعد قتل قرنق للأبرياء ويتناقضون حينما يقولون ان على الأحزاب السياسية أن تدعم الحكومة في ماتتخذه من خطوات لحماية أرواح المواطنين.

ان الحكومة قد رات ان تامين حياة المواطنين لن يتم إلا بمقاومة قرنق بالقوة وإعلان التعبئة العامة وحزب البعث مثل الحزب الشيوعي يكفر بمثل هذا الطريق ولكن ليس عجيبا ان يكون في التجمع كفر و إيمان!

وإذا كان الشيوعيون والبعثيون يصرون على ان تطلق الحكومة حمام السلام في مقابل صواريخ سام السوفيتية التى تطلقها قوات قرنق فإن القوى الاخرى داخل التجمع تتطرف في صداقتها مع قرنق وتلتمس له المبررات حتى لاسقاط الطائرة المدنية. ففي حوار مع الاب المسيجي فيليب عباس غبوش زعيم الحزب القومي السوداني لجرته معه الاذاعة السودانية قال غبوش وهو يتحدث عن إسقاط الطائرة (إن ما حدث حدث نتيجة لاهمال الحكومة وعدم اتخاذها التحوطات اللازمه وراء تهديد قرنق حيث ان التصريحات العسكرية تؤخذ ماخذ الجدية) وقال غبوش (ان حادث الطائرة لم يكن غريبا بعدما اعلنت الحرب هنا في الخرطوم من داخل الجمعية التاسيسية عندما قال رئيس الوزراء انه مفوض لاسكات كل التحركات في الداخل والخارج وحينها نبهنا الشعب السوداني بأن يعمل الحيطة والحذر امام تلك التصريحات وهذا ماجعل الجيش الشعبي يتحوط ويقف في طريق الامدادات التي تصل لجيش الحكومة الذي يحاربه).

وهكذا فإن القسيس فيليب عباس غبوش يلتمس الاعذار لقرنق ويصف ماحدث بانه دفاع عن النفس وغبوش الذي رفض إعلان الحرب داخل الجمعية التاسيسية وان كانت في شكل تصريحات نسبها للصادق المهدي لا بد ان يرفض إعلان التعبئة العامة ضد ابنه قرنق كما يحب ان يسميه!

ومثل غبوش نجد ان التجمع السيلسي لجنوب السودان الذي يتزعمه صمويل ارو يقف ضد التعبئة العامة، وحزب صمويل ارو من حلفاء الصادق المهدي الاساسيين ويقال ان الصادق هو الذي رشحه لمنصب نائب رئيس الوزراء في حكومة الدكتور الجزولي دفع الله، وصمويل هذا وقف بشدة ضد ضرب الطيران لمدينة رمبيك وتحريرها من ايدي قوات الخوارج ايام تولي اللواء (م) عثمان عبد الله لوزارة الدفاع في العهد الانتقالي!

و إذا كان الحزب القومي السوداني والتجمع السياسي لجنوب السودان يقفان ضد إعلان التعبئة العامة فإن حزب المؤتمر الافريقي السوداني يبدو اكثر تطرفا في رفض مواجهة قرنق عسكريا لان هذا الحزب هو حزب الدكتور لام اكول او حزب الدكتور الرائد لام اكول قائد عمليات الخوارج في منطقة اعالي النيل والذي اعلن مسئوليته عن إسقاط الطائرة المدنية وقال انها عمل بطولي!!

وحزب المؤتمر الافريقي السوداني الذي لم يدن الدكتور لام اكول الذي هرب من سلحات الديمقراطية واختار غابات التمرد واصبح يصطاد المدنيين ويحرقهم بالصواريخ بدلا من إقناعهم بالديمقراطية، هذا الحزب يرفض ان تحشد الطاقات الوطنية لمعركة ضد قرنق.

و إذا كان موقف الاحزاب التي تطلق على نفسها الكتلة الافريقية قد اتضح فإن الشخصيات الجنوبية المشاركة في السلطة قد اعلنت عن عدم

اتفاقها مع موقف الحكومة بعد بيان الناطق الرسمي والدكتور باسيفيكو لادو لوليك عضو مجلس رأس الدولة تحدث لوكالة السودان للانباء ونقل التلفزيون حديثه فقال (انه يشجب المظاهرات التي خرجت لادانة قرنق ومن المؤسف ان يحاول البعض إستثمار مناسبة حزينة للهجوم علي الحكومة وإذا كانوا يريدون الحرب فهي دائرة الآن والخسارة فيها علي الطرفين والحرب لن توصل الي حل)..

إذن فان أغلبية احزاب التجمع ترفض التعبئة العامة التي اعلنتها حكومة الصادق المهدي ومع ذلك فإن حزب الصادق المهدي ما زال مصراً علي مشاركتها في التجمع وإذا كان التجمع قد إشترط توفر الاجماع لاتخاذ أي قرار فإن أغلبية احزاب التجمع ترفض معاملة قرنق بغير اسلوب الحوار السلمي.. إن احزاب التجمع ستفلح في إعادة حزب الامة الي الطريق الاول. طريق الحوار بالكلام مع المحاربين بالصواريخ!!!

تغيب نواب حزب الامة من جلسة الجمعية التاسيسية المنعقدة بالثلاثاء ١١ محرم ١٤٠٧هـ الموافق ١٦ سبتمبر ١٩٨٦ وعرقلوا امكانية انعقادها بعدم اكتمال النصاب القانوني للحضور وذلك للحيلولة دون البت في اقتراح تقدم به احد نواب الجبهة الاسلامية يدعو الي إدانة جون قرنق واعتباره متمرداً خارجاً.. وقد أعلن رئيس الجمعية فض الجلسة لعدم إكتمال النصاب القانوني!!

وكانت المعارضة والحكومة قد بدأتا في مفاوضات حول صياغة القرار وطلب ممثل الحكومة بكري احمد عديل وهو من قيادات حزب الامة من المعارضة سحب اقتراحها واستبداله ببيان يقدمه وزير الدفاع خلال اليومين القادمين، لكن المعارضة رفضت سحب الاقتراح وقالت أنه يمثل وجهة نظر الهيئة التشريعية التي تمثل السلطة العليا في البلاد والتي يجب ان تبدي رأيها في التطورات التي تحدث في الجنوب.. وقالت المعارضة ان من شان هذه الإدانة تحديد خط واضح للحكومة في تعاملها مع قرنق.. الا ان ممثل الحكومة رفض ذلك الاقتراح وقال انها ستقاومه بكل الوسائل!

وهكذا إتضح للرأي العام عدم جدية حكومة الصادق المهدي في محاربة قرنق ولو باسلوب الشجب والادانة اما التعبئة العامة المزعومة للوقوف عسكرياً وسياسياً ضد المتمردين فقد ثبت انها كانت لتضليل الرأي العام وبدلاً من تهجم حكومة الصادق لمحاربة الخوارج زحفت لاقالة قيادة القوات المسلحة..

فقد أصدر مجلس رأس الدولة في أمسية ٣٠ ذي الحجة ١٤٠٦ هـ الموافق ٢ سبتمبر ١٩٨٦ قراراً بإعفاء القائد العام للقوات المسلحة الفريق اول تاج الدين عبد الله فضل والفريق محمد توفيق خليل والفريق عمر بابكر زروق والفريق علي صالح والفريق محمد مولي السيد كرار كما اصدر المجلس قراراً بتعيين اللواء أ.ح فوزي احمد الفاضل قائداً عاماً للقوات المسلحة بالإنابة!

وبعد صدور القرار أذاع الصادق المهدي رئيس الوزراء ووزير الدفاع بياناً يحاول فيه تبرير قرار الاعفاء فتحدث في بدايته عن الحرب في جنوب السودان وقال (إن الحكومة وفي ظرف عشرة ايام من إدانة التمرد كأداة عدوان بإثارة النعرات القبلية وبعدوان يرتكز علي اراض وبامكانات اجنبية ويعتمد علي الإرهاب وتجويع النساء والاطفال والشيوخ...)

وقال الصادق المهدي وهو يتحدث عن قرار اعفاء قيادة القوات المسلحة (ان القوات المسلحة تصدت لهذا العدوان منذ بدايته ببسالة ورجولة) وقال لقد كان واضحاً من كل دراساتنا ومعلوماتنا ان القيادة الحالية تعاني من ظروف تحول دون ادارتها لشؤون القوات المسلحة بالكفاءة المطلوبة.. وانه يمسك عن ذكر أسباب الاعفاء مراعاة للظروف الحساسة التي تمر بها البلاد) واستمر قائلا (ان دافع القرارات خلق ظروفا افضل لتعبئة الجهود المدنية والمسلحة للدفاع عن امن ووحدة السودان وحفاظا علي النظام الديمقراطي.. ان قرارات الابعاد ثقيلة علي النفس والذين أحيلوا للتقاعد كان لهم دورهم المقدر في الحياة السودانية ونتمني لهم دورا في مجالات الحياة الاخري)..

وهكذا تم التغيير في قيادة القوات المسلحة وبقرار من مجلس رأس الدولة الذي يوجد رئيسه احمد الميرغني في هراري لحضور قمة دول عدم الانحياز والمغزي الاول من هذا التعبير هو ان الجيش لا يراد له أن يكون مؤسسة قومية محايدة لا تنحاز لحزب من الاحزاب وانما يراد له بعد التدخل في شؤونه ان يصبح مؤسسة حزبية تخضع لنفوذ حكومة السيدين.. ولقد كان الفريق اول تاج الدين عبد الله فضل والحق يجب ان يقال عسكرياً محايداً وقد مثل هو ورفاقه الذين انحازوا

الي الشعب وفجروا ١٥ رجب مثل هو ورفاقه وفاء الجنود السودانيين الذين يعرفون مصلحة البلاد العليا ويعملون من اجلها وخير دليل علي نلك انهم سارعوا الي تسليم السلطة الي الشعب بعد نهاية الفترة الانتقالية.. ومنهم من اختار المعاش طواعية ومنهم من فضل البقاء جندياً مخلصاً في صفوف القوات المسلحة..

وفي ذكري الهجرة النبوية التي تذكر ابناء المسلمين بالوفاء والصدق والتضحية جاء رئيس الوزراء ليقول (ان القيادة الحالية تعاني من ظروف تحول دون ادارتها لشؤون القوات المسلحة بالكفاءة المطلوبة) ويا عجبي فالصادق المهدي يطعن في كفاءة قيادة الجيش السابقة وهي قيادة العهد الانتقالي.. ان رئيس الوزراء حينما يتحدث عن الحرب في الجنوب وتردي الاحوال هناك ثم يتهم القيادة العسكرية بعدم الكفاءة انما يحاول ان ينسب لقيادة الجيش اسباب الهزائم في الجنوب وتهدد قرنق عسكرياً..

انه الظلم بعينه ففي العهد الانتقالي ورغم تشكيك تجمع الصادق المهدي والشيوعيين في القوات المسلحة وقدراتها وصداقة تجمع الصادق والشيوعيين لعدو الشعب والجيش العقيد المتمرد قرنق رغم كل هذا فقد استطاعت قيادة القوات المسلحة وقيادة البلاد تحرير الناصر ورمبيك من قوات المتمردين..

واستطاعت هذه القيادة ان تشل قدرات الخوارج وتقطع عليهم الطريق، فما عادوا يستطيعون تحقيق ما حققوه في عهد حكومة الصادق المهدي ومجلس دفاع الصادق المهدي الذي يشكل فيه المدنيون الاغلبية فقد شكل رئيس الوزراء مجلسا اسماه مجلس الدفاع الوطني برئاسته وعضوية وزير الخارجية ووزير الداخلية والنائب العام والقائد العام للقوات المسلحة!!!!

وما حدث في الجنوب لن يُسأل عنه قيادة القوات المسلحة ولكن يُسأل عنه اصحاب القرار السياسي في الخرطوم الذين يبعثون الوفود لقرنق ويجلسون معه علي ضفاف بحيرة كوكادام العليلة الهواء والقوات المسلحة وسط طلقات الرصاص ونيران القنابل وازيز المدافع وهدير الدبابات!!!!

اصحاب القرار السياسي هم حكومة الخرطوم ورئيس الحكومة ذهب الي العاصمة الاثيوبية ليجلس مع قرنق وعضو مجلس راس الدولة وادريس البنا جلس من قبل مع قيادات المتمردين علي ضفاف بحيرة كوكادام وجاء الي الخرطوم ليكيل الثناء لقرنق فكيف تحارب القوات المسلحة!!!

ثم يقول الصادق المهدي (انه يمسك عن ذكر اسباب قرار الاعفاء مراعاة للظروف الحساسة التي تمر بها البلاد) ورئيس الوزراء بهذه العبارة يفتح الف باب للشك في القيادة المعزولة وعليه ان ينطق بالحقائق ان كانت هنالك حقائق ولن تخلق الحساسية المزعومة إلا الاكاذيب والاراجيف وزرع الشكوك..

والحق يُقال فان التحرش بالفريق اول تاج الدين عبد الله فضل منذ وقت مبكر فحينما دعا الرجل الي الحكومة القومية باعتبارها المخرج الوحيد من الازمات وحل مشكلات البلاد هاجمته صحيفة (صوت الامة) لسان حال حزب الصادق وقالت (انه خرج علي النص الانتقالي) وان دعواته هي الدليل علي نوايا الحكم الديكتاتوري الكامن في رحم المستقبل!!!!

وإستمر التحرش بالفريق اول تاج الدين فكتبت صحيفة الشماشة (ان فضل عبيد فضل الذي فعل بالايام ما فعل هو ابن عم الفريق اول تاج الدين عبد الله فضل نائب رئيس المجلس العسكري والقائد العام حالياً) وصحيفة الشماشة صديقة مقربة للصادق المهدي لدرجة انها ذات مرة احتفلت بعيد ميلاده وقالت ان عيد ميلاد الصادق والمسيح قد تطابقا في يوم واحد!!!

ان الفريق اول تاج الدين لا علاقة له بتشريد الصحفيين في صحيفة الايام وقد تم تشريدهم في عهد حكومة الصادق وليس في العهد الانتقالي!!!

لقد إقتربت صحيفة (صوت الامة) من الفريق اول محمد توفيق خليل واصبحت تجري معه المقابلات وفهم من ذلك انها تسعي لتلميعه لتنصيبه بدلا لتاج الدين...

ولكن الصادق المهدي يخطط بعيدا ولذلك فحينما تم تعيين اللواء فوزي احمد الفاضل قال القرار انه قائد عام بالانابة وهي بدعة في صفوف الجيش حيث ان المسئولية فيه تكون كاملة!!!

كان التغيير في قيادة الجيش من اكثر القرارات خطورة في العهد المسمي بالديمقراطي فالصادق

المهدي يريد ان يحكم باحكام سيطرته علي كل المؤسسات بما فيها المؤسسة العسكرية وحليفه المرضح الاتحادي الديمقراطي يهز راسه موافقة!!!!

وبعد كل هذا التراجع والانكسار فان الصادق المهدي يصر علي ان حكومته هي الاكثر شعبية والاكثر جدية والاكثر كفاءة وخبرة ولنستمع الي ما قاله لمجلة الصياد اللبنانية..

في الخرطوم اجري الاستاذ نقولا صيقلي مقابلة مع رئيس الوزراء الصادق المهدي ونشرها في مجلة الصياد اللبنانية في عددها الصادر بتاريخ ٢٩ اغسطس ٤ سبتمبر ١٩٨٦.. وفي المقابلة تحدث رئيس وزراء السودان عن موضوعات عديدة وفي سؤال عن البديل اذا فشل الائتلاف بين حزب الامة والحزب الاتحادي في حل مشكلات البلاد يقول رئيس الوزراء (يفترض اننا سنفشل طبعا هذا ممكن ولكن اقولها دون أية مبالغة اذا فشلنا نحن في مواجهة هذه المشكلات لا اتصور تشكيلة بديلة تستطيع مواجهة هذا الموضوع لاسباب محددة:

اولاً لاننا نستمتع بسند شعبي اقوي من أية تشكيلة اخري يمكن ان تطرح في الساحة..

ثانياً: لاننا نستمتع بمجموعة من الناس فيها من الجدية والوعي والكفاءة والتجربة ما لا يوجد في أية تشكيلة بديلة..

ثالثاً: لان البديل لنا اما عسكري وهذا كما قلنا لا يستطيع ان يعالج نوع المشكلات الموجودة او يساري وهذا يستقطب كل السودان تقريبا ضده او ما نسميهم يعني اتجاه الجبهة الاسلامية وهذا ايضاً معزول!!!

هكذا تحدث رئيس الوزراء للصياد اللبنانية وهو يعتقد ان الولاء الطائفي مديد العمر ويفوت عليه ان الانتخابات الاخيرة قد قللت كثيرا من هذا الولاء.. ان فشل الحكومة التي يقودها رئيس الوزراء ورئيس حزب الامة في اخراج السودن من عنق الزجاجة يعني انها ستعزل شعبيا حتي من جماهيرها التقليدية فهذه الجماهير تحتاج ايضا الي كسرة الذرة وعطيدة الدخن وقارورة الدواء وقماش الدمورية والامن السياسي والنفسي!!!!

لقد ذهبت تلك الايام السعيدة التي كانت فيها ارض السودان تنتج ويفيض الانتاج وتمتلىء المطامير بالذرة والزرائب بثمرات النخيل فيشبع اهل السودان ويتبرعون للتكايا والدوائر الطائفية.. كان الناس في الماضي ينفقون وهم الآن في حاجة الي العطاء والانفاق والحكومة لا تملك كرامات الرسول الكريم موسي ولا تحمل عصا النبوة لتضرب علي الصخر وتستمطر السماء مناً وسلوي!!!

_ أن رئيس الوزراء يقول ويعترف: انه يمكن ان يفشل في مواجهة المشكلات ولكنه حتي وان فشل فلا يتصور لتشكيلة بديلة تستطيع مواجهة هذا الموضوع لان حكومة سيادته تتمتع بسند شعبي اقوي من أية تشكيلة اخري ولان رئيس الوزراء يتمتع بمجموعة من الناس فيها من الجدية والوعي والكفاءة والتجربة ما لا يوجد في أية تشكيلة أخري!!!!

والسؤال الذي يطارد الصادق المهدي هو اذا كان اركان حكمه يتمتعون بالشعبية والجدية والكفاءة والخبرة فمن اي باب من هذه الابواب المغلقة يدخل الفشل؟؟ ان الشعبية والجدية والكفاءة والخبرة هي عوامل النجاح ولا سبيل للفشل ان يتسلل من خلال كل هذه السدود ان حديثه رئيس الوزراء لا ينفع احدا!!

وحينما تحدث رئيس الوزراء عن عزلة الجبهة الاسلامية واجهه مندوب الصياد قائلا (السيد الصادق المهدي صحيح ان الدكتور حسن الترابي لم يوفق شخصيا في الانتخابات لكن الصحيح ايضا ان الجبهة الاسلامية القومية ادخلت كبار المثقفين في الجمعية التأسيسية لتشكل معارضة قوية إن لم يكن من حيث العدد لكان من حيث الفكر ـ هل أنتم مسرورون لقيام هذه المعارضة كي تستوي الديمقراطية في البلد؟؟ فالواضح ان معظم المثقفين دخلوا الي الجمعية التأسيسية تحت كنف الجبهة الاسلامية القومية).. وبالرغم من هذه الحقائق الساطعة كالشمس فان رئيس الوزراء ورئيس حزب الامة قاطع الصحفي نقولا صيقلي وقال بنبرة عالية (هذا غير صحيح اولا لان بعض الذين فازوا في الدوائر الجغرافية هم خريجون ايضا لكن الخريجين في الجبهة ليسوا هم كبار الخريجين ولا هم كبار المثقفين هم بعض المثقفين في السودان)..

وإذا كان مندوب الصياد قد أكد ان الصادق المهدي قاطعه بنبرة عالية حينما اثار قضية الخريجين فهذا شيء طبيعي فهنا موضع الالم ولا تستطيع العيون ان تحدق في الشمس طويلا..

وفوز الجبهة الاسلامية بكل مقاعد الخريجين في الاقاليم الشمالية وبعض مقاعد الخريجين في الاقاليم الجنوبية وسقوط الاحزاب التقليدية وفي مقدمتها حزب الامة في كل دوائر الخريجين التي يترشح فيها الخريجون ويصوت فيها الخريجون يبعث الأسي في نفوس قادة الاحزاب الطائفية التي تعلم ان التيارات الواعية تقف ضد تاريخها وحاضرها ومستقبلها..

وقبل ظهور نتائج دوائر الخريجين كان الصادق قد أدلي بتصريحات صحفية زعم فيها (ان هيئة الخريجين في حزب الامة تزيد عضوية الجبهة الاسلامية بطولها وعرضها)..

وظهرت النتائج وفجع الزعيم بانتصار الجبهة الكاسح وبدلا من ان يصمت ويقبل الهزيمة بصدر رحب قال الرجل (ان الخريجين في كل الجامعات والمعاهد العليا لا يعرفون الاسلام لانهم صوتوا للجبهة التي باركت قوانين سبتمبر!!!).

وإذا رجعنا الي إجابة رئيس حزب الامة نكتشف ان سيادته قد التوي في الاجابة فبدلا من ان يعترف بفقدان حزبه للدوائر التي يترشح فيها الخريجون وحدهم ويصوتون فيها لوحدهم فانه تحدث عن فوز خريجين من حزبه في دوائر جغرافية!!!

إن أغلب الاحزاب قد رشحت خريجين في دوائر جغرافية وقد تحقق لهم الفوز وقد نالت الجبهة الاسلامية نصيب الاسد لا في دوائر الخريجين فحسب ولكن ايضا في الخريجين الذين فازوا في الدوائر الجغرافية!!!

ويقول الزعيم (ان الذين دخلوا في الجمعية التاسيسية من عضوية الجبهة الاسلامية ليسوا هم كبار الخريجين ولا هم كبار المثقفين) وبالمنطق فان رئيس الوزراء ورئيس حزب الامة لا يمكن ان يكون خصما وحكما فالطليعة الواعية المستنيرة هي التي حكمت بذلك وقدمت للجمعية التاسيسية رجالا كبارا في عطائهم وجهادهم مثل الدكتور ابراهيم احمد عمر الاستاذ الجامعي الذي قاد المقاومة ضد النميري ونظامه الاستبدادي حينما إرتعش البعض وهرب من النضال بدعوي التفرغ لنيل شهادة الدكتوراة..

كما قدمت الطليعة الواعية والمستنيرة الاستاذ حافظ الشيخ الزاكي الذي كان رئيسا لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم واشعل شرارة ثورة اكتوبر ١٩٦٤ والاستاذ احمد عثمان مكي الذي اشعل ثورة شعبان في عام ١٩٧٣ ضد مايو..

نعم ان جماهير المثقفين قدمت للجمعية التاسيسية رجالا مثل هؤلاء وغير هؤلاء ونساءا مثل الدكتورة سعاد الفاتح البدوي التي ظلت تمثل دور نسيبة بنت كعب في اعلاء رايات الجهاد لبسط الدعوة الاسلامية وهي النموذج للمرأة المسلمة التي يريد اهل السودان من فتياتهن ان يكن مثلها!!!

اما كبار السن من مثقفي حزب الامة الذين كتبوا ضد قوانين الشريعة الاسلامية علي صفحات الصحف مثل محمد ابراهيم خليل فقد سقطوا في انتخابات دوائر الخريجين ولم تنفعهم هيئة الخريجين في حزب الامة التي قيل انها تساوي الجبهة الاسلامية بطولها وعرضها.. وبالرغم من هذا فقد جاء الصادق المهدي بمحمد ابراهيم خليل رئيساً للجمعية التاسيسية!!!

ولكن فالنصبر إن رئيس الوزراء يقرر الإنتقام من الجامعات التي يتخرج فيها الخريجون

في صباح السبت الموافق اول نوفمبر ١٩٨٦ وفي لقائه بقادة العمل الاعلامي قال رئيس الوزراء الصادق المهدي (ان حكومته لن تتردد في حسم كل من تسول له نفسه اشاعة الفوضي).. وكان رئيس الوزراء يشير بذلك الي المسيرة التي اعلن اتحاد طلاب جامعة الخرطوم عن تسييرها والتي سترفع مذكرة لسيادته.. واضاف رئيس الوزراء (ان اتحاد طلاب جامعة الخرطوم ينظم تحركا لجمع اتحاد طلاب جامعة القاهرة بالخرطوم والمدارس الثانوية تحت اسم الاتحاد العام للطلاب السودانيين لنقل المناقشات الدائرة حاليا في الاجهزة والمؤسسات الدستورية الي الشارع بهدف تفجير السلطة الديمقراطية واحراجها وإثارة البلبلة والشغب) وقال الصادق المهدي (ان وزارة التربية والاجهزة الامنية والمعتمدية سيقومون بدورهم في الحفاظ علي النظام والامن واستمرار العام الدراسي بلا معوقات ولن نتردد في حسم كل من تسول له نفسه إشاعة الفوضي) وطلب رئيس الوزراء الجهات السياسية التي تؤيد هذه الجهات ان تعيد النظر فيما تفعل..

ان موقف رئيس الوزراء من اتجاه الطلاب للتعبير عن مواقفهم وآرائهم يدل على التبرم والضيق الشديد بحق الجماهير في التعبير عن رأيها وان تسمع الحكام صوتها عبر وسيلة ديمقراطية مشروعة. وكان ينبغي على الحكومة الائتلافية التي يقودها الصادق المهدي أن تعمل على توفير الجو الملائم للمواطنين للتعبير والتظاهر وان تحمي هذه المظاهرات بدلا من إصدار التصريحات التي ترمي من ورائها لايقاف هذا النشاط المشروع الذي دفع الشعب في ثورة رجب ابريل ثمنه دما زكيا!!

ان التظاهرات ليست بدعة في النظام الديمقراطي وانما هي من الحقوق الأساسية التي كفلها الدستور. وان مواجهة الحكومة للتظاهرات بالعنف لن يفيدها ولن يوقف التيار المتصاعد ضد سياسات التجويع والذلة والمسكنة والركوع للقوى الأجنبية والتنازل للمتمردين!!

ان الحكومة الائتلافية قد ضاقت في وقت مبكر بالحقوق المشروعة التي يكفلها النظام الديمقراطي ولذلك فقد قال جبر الله خمسين عضو امانة حزب الأمة وعضو الجمعية التأسيسية [ان تسامح السلطة غير المبرر يجعل المظاهرات تستمر اكثر من يوم] وقال خمسين الذي كان يتحدث لصحيفة السياسة في عددها الصادر بالجمعة ٢٧ صفر ١٤٠٧هـ [ان المظاهرات الطلابية التي شهدتها العاصمة التي شهدتها العاصمة تقف وراءها جهات سياسية معينة ومخطط لها اذ ليس من المعقول ان يهتف الطلاب في مظاهرات للمطالبة بالسجائر وقد ثبت بالفعل ان هناك اجتماعات عقدت وتراسها سياسيون من جهات معينة وضبطت بعض العربات تحمل مياه وغذاءات للطلاب المتظاهرين واتضح ايضا ان تلك الجهات قامت بتعطيل اعداد كبيرة من الحافلات في بداية ونهاية خطوط المواصلات بغرض افتعال ازمة وإثارة كل المحتاجين للمواصلات وان كان الأمر يتعلق بغلاء اللحوم فقد أصدرت الجهات المختصة اسعارها ومن واجب اي مواطن الا يشتري باكثر من السعر القانوني].

هكذا تحدث عضو قيادي في حزب الأمة وهو الذي جاء ليمثل الشعب بكافة قطاعاته العمالية والطلابية في الجمعية التأسيسية. هكذا يتحدث وهو القاضي السابق ويقول عن السلطة التي ضربت طلاب المدارس بالهراوات وبالغاز المسيل للدموع ثم اقتحمت الكليات الجامعية وتمادت في الضرب واعتقلت عددا كبيرا من الطلاب وكان عدوانها السافر على الحقوق الأساسية في اي نظام ديمقراطي... وبعد هذا العدوان يقول القاضي السابق الذي يفترض أن يكون قد درس القوانين والدساتير التي تحمي الحقوق وترفض الظلم يقول خمسين [ان الحكومة تتسامح بلا مبررات] ويريد هذا الرجل ان تلجا السلطة الى اسلوب اشد عنفا بعد أن فشلت الهراوات في قمع المظاهرات!

لقد استمعت الحكومة الى تحريض خمسين فاطلقت الرصاص على الطلاب وهم يتقدمون لرفع مذكرة لرئيس الوزراء وأصيب من الطلاب ١) عاصم احمد الحاج «٤» اقتصاد جامعة الخرطوم برصاصة اخترقت ظهره ٢) عوض شيخ ادريس «٢» اقتصاد جامعة الخرطوم اصيب برصاصة في أسفل

بطنه ٣) عادل علي ٤) منار مصطفى الرشيد ٥) وليد صلاح حسن ٦) ايمان محمد حسين ٧) خالد عبد الله ٨) اسامة محمد ابراهيم ٩) احمد يعقوب ١٠) عبد اللطيف السيد ١١) عبد الحكم صالح ١٢) فريال مبروك ١٤) احمد عربي وبعد المظاهرات التي استخدم الرصاص ضدها اجتمع مجلس الوزراء ليناقش معاناة الجماهير وليبحث الوسائل الكفيلة برفع الضيق المعيشي عن الشعب السوداني وقبل اجتماع مجلس الوزراء كان اجتماع الجمعية التاسيسية يوم الثلاثاء ٤ ربيع الاول ١٤٠٧هـ وفي ذلك الاجتماع وقف زعيم المعارضة الأستاذ علي عثمان محمد طه ليقول بعد بيان طويل [وختاما اود ان اتقدم بمجموعة من الاقتراحات أرى انها تساهم في دعم الممارسة الديمقراطية وهي انه بالنظر الى الأسباب الموضوعية التي ادت الى خروج الطلاب في مظاهرات في الأسابيع الماضية والتي كانت تعبيرا عن سخط شعبي بسبب العديد من المشاكل التي اثيرت داخل هذه الجمعية وفي العديد من المشاكل التي اثيرت داخل هذه الجمعية وفي العديد من المنابر الأخرى واصبحت شغل المواطن السوداني هذه الأيام والتي تتلخص في الآتي : ١) المعاناة وغلاء المعيشة ٢) عدم استتباب الأمن وتفاقم المنازعات القبلية والنهب المسلح في العديد من انحاء البلاد ٣) ماشاب الممارسة الديمقراطية من تعدي بسبب منع الحكومة لكل المواكب سواء كانت للمتمرد جون قرنق او غيرها وماقامت به الحكومة من منع للمؤتمر الصحفي الذي دعت اليه الجبهة الاسلامية والموقف المتعلق بالمظاهرات الطلابية الأخيرة وماصاحبها من إطلاق للنار على المتظاهرين].

ولكل هذه الأسباب اقترح زعيم المعارضة :

١) انه من راي هذه الجمعية ان تعمل الحكومة فورا على اتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف الغلاء وتوفير المواد التموينية بما يرفع المعاناة عن كاهل المواطنين.

٢) انه من راي هذه الجمعية ان حق التعبير بالتظاهر وتسيير المواكب وإقامة الندوات والليالي السياسية والمؤتمرات الصحفية وغيرها من اشكال التعبير حقوق دستورية مقررة وعلى الحكومة واجهزتها كفالة هذه الحقوق والعمل على صيانتها وحمايتها

٣) تؤكد الجمعية ان الحركة الطلابية طليعة رائدة في تركيز وحماية الديمقراطية وانها صاحبة الدور القومي الرائد في حل كثير من القضايا الوطنية المستعصية وان استقلال الجامعات وحرية التعبير من الحقوق الديمقراطية والدستورية الراسخة.

٤) انه من راي هذه الجمعية أن تقوم الحكومة بإجراء تحقيق لتحديد المسئولية في التجاوزات التي صاحبت معالجة المواكب والمظاهرات الأخيرة والانتهاكات التي لحقت بالعديد من انحاء البلاد.

٥) انه من راي هذه الجمعية ان تعمل الحكومة على قومية اجهزة الاعلام وان تفسح فيها مجالا عادلا لكافة قطاعات المواطنين دون تمييز بين الحكومة وغيرها من الفئات الاخرى.

وهكذا كانت اقتراحات زعيم المعارضة واضحة ولا غموض فيها، موضوعية وواقعية ولا مزايدة بها. لقد نصح زعيم المعارضة الحكومة وكان ناصحا اميناً واراد من الجمعية التاسيسية ان تتبنى هذه النصائح الغالية وتلزم بها الحكومة فيصلح شان البلاد ويصلح حال العباد ولكن ذهبت نصائح المعارضة مع الريح ولا حياة لمن تنادي!!

لقد صوت جميع نواب الحكومة ضد مقترحات المعارضة وادانوا الجبهة الاسلامية وادانوا مظاهرات الطلاب التي هتفت ضد الغلاء في نفس الوقت الذي اجتمع فيه مجلس الوزراء واعترف بالغلاء!!

ان الحكومة الطائفية في كل يوم تبرهن للراي العام انها غير جادة وهي غير راغبة في السير على الطريق المستقيم وهي تعلم انها تعتمد على نواب يفعلون ما يؤمرون والا فكيف يقاوم نواب الشعب اقتراحا ينادي باتخاذ سياسات حازمة لرفع المعاناة عن الشعب؟ وكيف يقاوم نواب الشعب اقتراحا ينادي ببسط سيادة القانون وهيبة السلطة في المناطق التي روعها النهب المسلح؟ وكيف يقف نواب الشعب ضد اقتراح يكفل الحرية للشارع السوداني الذي صنع الانتفاضة؟ وكيف يقف نواب الشعب ضد كلمة حق قيلت من الحركة الطلابية راس الرمح في الجهاد ضد الاستعمار وضد الاستبداد والديكتاتورية؟ واهم من ذلك كله كيف يصوت نواب الشعب ضد اقتراح ينادي بإجراء تحقيق لتحديد المسئولية في اطلاق النار على الطلاب المتظاهرين ومنهم من هو مهدد بالموت ومنهم من اصيب بالشلل من جراء الرصاص الذي اخترق البطن والظهر؟

انه آخر الزمان حقا فالحقوق تضيع في وضح النهار والضمير ينام مع الأجساد النائمة تحت مكيفات الهواء ولا يهم من جُرح او أُصيب بالشلل او قُتل ولكن للتاريخ حساب ولرب المظلومين يوم حساب!

واذا كانت حكومة حزب الامة قد اشعلت النيران لتحرق بها الطلاب فان نفس الحزب قد حاول جر قضاة السودان الى ساحة الصراع.. ان هذا الحزب قد رفع شعار [تصفية آثار مايو] وتوهم ان هذه الآثار موجودة في كل سنتمتر مربع من ارض المليون ميل مربع.. لقد توهم حزب الامة ان قضاة السودان من بقايا مايو ففي عددها الصادر بالاربعاء ١٧ ربيع الأول ١٤٠٧هـ وتحت عنوان [القضاء وتصفية آثار مايو] قالت «صوت الامة» وهي تتحدث عن نميري وعلاقته بالقضاة [في هذا الوقت بالذات بدأ يلعب بالقضاء فبعد ان ضمن ان كل الكفاءات والقضاة المقتدرين قد شردهم وابعدهم بآخر ضرباته في يونيو ١٩٨٣ واطمان الى ان اصحاب النخوة والقدرة على المعارضة بعيدين عن القضاء بدا يدخل في الهيئة القضائية من يشاء] وزعمت الصحيفة ان الهيئة القضائية قد خلت من الكفاءات ومن اصحاب النخوة والقدرة على المعارضة واصبحوا بقية ذليلة وقالت بالحرف [حتى اصبحوا يصلون الصلاة في غير اوقاتها فالمتقرب اليه ليس هو الله تعالى وإنما هو إمام آخر الزمان].

ان صحيفة حزب الامة قد تناست مجاهدات القضاة ووقوفهم ضد النميري وإضرابهم الجماعي الشامل حينما اتهمهم نميري بالفساد في زيارة له لغرب السودان... اذا كانت الصحيفة قد نسيت هذه المجاهدات فإنها تكون معذورة فالله تعالى قد رفع القلم عن الناسي ولكن صحيفة حزب الأمة تتذكر هذا الاضراب وتقول [نعود للجنة القضاة وكل القضاة على قيد الحياة فقد كان إضرابهم من اجل زيادة المرتبات ولم يكن موجها ضد النظام فلما زيدت المرتبات خمدت الروح وغض القضاة الطرف عن فساد مايو وسطوة المخلوع على القضاء. وأما الاضراب الثاني فقد كان لأن السيد رئيس القضاء وقتئذ قد ضم اسم سبعة عشر قاضيا من اعضاء لجنة القضاء في كشف مذبحة ٨٣ وأيضا ما ان تمت التسوية بين القصر ولجنة ما سمي بإعادة النظر في البنية القضائية واعيد السبعة عشر الى مواقعهم خمدت الروح وعميت الابصار عن فساد السفاح الذي توّجه بمحاكم الطواريء ومحاكم العدالة الناجزة وتعاون معه جل القضاة تعاونا تاما وسدر الطاغية في غيه حتى جرفه الطوفان الذي لا زال مده يجرف كل من اخطا في حق الشعب او تهاون في كرامة الشعب وإرادة الشعب فوق كل إرادة].

صحيفة حزب الأمة تقول ان إضراب القضاة الأول والثاني لم يكن موقفا وطنيا وإنما هو موقف نفعي يرتبط بالمصالح الشخصية من زيادات المرتبات وإرجاع للقضاة المفصولين وهنا تبلغ لا موضوعية حزب الأمة مداها.. فهل اذا طالب القضاة بحقوقهم وطالبوا ودافعوا عن وجود رفاقهم المفصولين تعسفيا هل يعني هذا انهم انانيون نفعيون؟؟ ثم كيف أضرب القضاة وصمدوا في وجه نميري اذا كانوا من البقايا الذليلة ومن الذين يفقدون النخوة؟ ولماذا لم يرهبوا ارهاب النظام المباد ويستسلموا؟

ان القضاة والحق يقال قد شاركوا مشاركة فعالة في الدفاع عن الحريات في البلد وتكوين لجنة القضاة نفسها قد كان خطوة جريئة ودليلا على مشاركة القضاة في العمل العام ثم كان موكب القضاة الشهير ومذكرة القضاة الشهيرة والتي قالت بصريح العبارة [ان هذا النظام قد فقد ادنى مبررات الوجود ولا بد من ذهابه] حدث هذا حينما كان السياسيون في حزب الأمة خارج السجون والمعتقلات ينعمون بالحرية ويؤثرون السلامة على المصادمة مع النظام ولقد ابتلعت السجون كل القادة السياسيين والنقابيين في أيام مايو الاخيرة ما عدا رجال حزب الأمة!!

والسؤال هو لماذا اختارت صحيفة حزب الأمة الهجوم على القضاة في ذلك الوقت؟ والاجابة واضحة.. ان حزب الأمة الذي اعد التعديلات الدستورية كي تكون ترياقا مضادا للحريات الاساسية يعلم علم اليقين ان اول خطوة لمصادرة الحريات تبدأ بمصادرة سلطات الهيئة القضائية وسلب استقلال القضاء وتحجيم سلطات المحاكم ورفع سيادة الحكومة فوق سيادة القانون والتدخل في فصل وتعيين القضاة.. كل هذا قد جاء في مسودة التعديلات الدستورية التي نشرها حزب الأمة في الصحف السودانية.. وحزب الأمة الذي ضمن ولاء نقابة المحامين بتصريح نقيبها عبد الله الحسن المحامي

لصحيفة الاسبوع فقد قال [ان موقف النقابة من التعديلات الدستورية هو موقف الحياد] ان حزب الأمة يعلم ان الهيئة القضائية لن تكون محايدة في تعديلات تمس استقلاليتها وتجردها من سلطاتها ولذلك وقبل إجازة التعديلات الدستورية فهو يقوم بتمرينات إعلامية يهدف منها الى نشر الفزع وسط القوى الحديثة التي لا وجود له فيها وليس عجيبا ان يبدا بالهجوم الأحمق على اعضاء الهيئة القضائية!

ولم يقتصر هجوم حزب الأمة على القضاة وحدهم وإنما تعداهم الى الفئات الأخرى فقد اصدر رئيسه، الوزراء الصادق المهدي القرار ١٦٥ تحت ستار إعادة تنظيم الأمانة العامة لمجلس الوزراء وضمنه تنقلات كبيرة للاداريين والاقتصاديين نقلا نهائيا من الآمانة العامة للمجلس وإحالة بعض الموظفين الآخرين الى الكشف الخاص بديوان شؤون الخدمة وهو إجراء ابتدعه النظام المايوي ويعني ذهاب هؤلاء الموظفين في اجازة مفتوحة لمدة ستة اشهر يحالون بعدها للمعاش المبكر اذا لم يحصلوا خلالها على وظائف في مواقع حكومية اخرى!!

لقد اجتمعت الجمعية العمومية للنقابة العامة للاقتصاديين والاداريين في مساء السبت ٢٧ ربيع الأول ١٤٠٧هـ وظهر إجماع واضح في الاجتماع الذي حضره ممثلون لـ ٢٣ هيئة نقابية للاقتصاديين والإداريين في مختلف المواقع الحكومية على مقاومة هذا القرار باعتباره مؤشرا خطيرا على النهج الذي ستعتمده الحكومة لتشريد العاملين بمرافق الخدمة المدنية وفق ما تمليه الأهواء السياسية ودون اتباع إجراءات ووضع اسس تكفل العدالة وتحمي العاملين من التعرض للتشريد لأسباب شخصية او لاظهارهم موقفا لا يرضى اهل الحكم او حتى لمجرد الشك في ولائهم للسلطة!! وقد حدث للموظفين في القصر الجمهوري نفس المصير الذي لاقاه رفاقهم في مجلس الوزراء!

ان من الواضح حرص حكومة حزب الامة على التشريد والفصل والنقل التعسفي.. لقد جر سلوكها تجاه القوى الحديثة الكثير من الاضرابات والمواجهات كما حدث في الخطوط الجوية السودانية التي حولتها لجنة مبارك المهدي من هيئة عامة الى شركة عامة فانهى مجلس ادارة الشركة خدمات العاملين فاعلنت نقابات الخطوط الجوية السودانية الخمس الاضراب ثم اعلنت نقابات مهنية اخرى تضامنها مع هذا الاضراب!

واضربت نقابات الشحن والتفريغ وواجهت نقابة المستشارين بديوان النائب العام واساتذة الجامعات والعاملين بمشروع الجزيرة الحكومة. لقد كان القضاء على القوى الحديثة أو على الأقل تحجيم نفوذها والسيطرة عليها هما من هموم حزب الأمة الرئيسية ولم يظهر هذا في الخدمة المدنية وحسب وإنما تعداها للطلاب فاذا كان هذا الحزب قد قمع مظاهرات الطلاب في الجامعات فانه حاول السيطرة على طلاب المنح الدراسية القادمة من الخارج فقد تخطت وزارة التربية والتعليم التي كان يتولاها بكري عديل من قيادات حزب الامة، تخطت هذه الوزارات المجلس القومي للتعليم العالي وهو المسئول عن الاتفاقات الخارجية للتعليم العلي كما تخطت مكتب القبول المسئول عن قبول الطلاب للجامعات والمعاهد العليا داخل وخارج البلاد

وقامت وزارة بكري عديل بفتح مكتب لاستلام شهادات بعض الطلاب لحوالي الف منحة دراسية مقدمة من الجماهيرية الليبية .. وبالرغم من ان بكري عديل قد قال في تصريحات صحفية بعد الضجة التي أثيرت حول التجاوزات في المنح بالرغم من انه قال انها ليست منحا وانما هي اتفاقية بين البلدين فان الدكتور صلاح الكارب رئيس المجلس القومي للتعليم العالي قد اكد ان المجلس هو المختص بذلك ولم تعرض المنح عليه للنظر فيها كما نفى كل من البروفسير يوسف فضل رئيس لجنة القبول وصول اي إخطار بهذا الشان رغم ان المكتب هو المسئول عن ذلك!! ولم يحدث التلاعب في المنح الليبية فحسب وإنما تم ذلك في المنح التعليمية لكل من سوريا والعراق والاتحاد السوفيتي وقد نال حزب الأمة نصيبه من هذه المنح وان كان نصيبه اقل من الاحزاب العقائدية السودانية التابعة للدول المذكورة.

مايو تشتم الطائفية

قررت محكمة مدبرى مايو فتح بلاغ جنائى تحت المادة ١٩٢ (أ) من قانون العقوبات ضد صحيفة (الاتحادى) الناطقة باسم الحزب الاتحادى الديمقراطى لنشرها مقالا افتتاحيا يمس اجراءات المحكمة ويقذف فى حق المتهمين وقد طالب مولانا القاضى يوسف دفع الله رئيس المحكمة بالاسراع فى اجراءات التحرى تحت اشراف النائب العام وحذر الصحف من التاثير على سير العدالة وطلب من النائب العام البت السريع فى البلاغين المفتوحين فى وقت سابق من المحكمة ضد كل من وكالة السودان للأنباء وصحيفة الايام.

واتى قرار محكمة مدبرى مايو بعد ان كتبت (الاتحادى) فى عددها الصادر بالسبت ٢٩ شوال ١٤٠٦هـ كتبت تقول : (ولقد كان من الطبيعى لشعب ذاق كل ويلات العذاب والحرمان على أيدى جلاديه من انقلابيى مايو المشئوم ان يكون عقابه لهم بقدر ما ارتكبوا من جرم فى حق شعبنا حين فتكوا بالشيوخ ونكلوا بالنساء والاطفال ليمارسوا كل اساليب التصفيات الجسدية التى راح ضحيتها احد الزملاء الصحفيين مثلما اغتالوا من قبل الزعيم الازهرى والامام الهادى المهدى ومحمد صالح عمر وعبد الخالق محجوب والشفيع احمد الشيخ وعدد من الشرفاء الوطنيين).

والى هنا لم تقف صحيفة الاتحادى ولكن على القارئ ان يقف ليتامل هذا الخلط العجيب للأوراق فالاتحادى تقول ان انقلابيى مايو قد اغتالوا الزعيم الازهرى والامام الهادى ومحمد صالح عمر وعبد الخالق محجوب.. وعبد الخالق محجوب كما يعرف القاصى والدانى هو سكرتير الحزب الشيوعى السودانى الذى ساند مايو واشترك بثلاثة من رجاله القياديين فى مجلس قيادة الانقلاب وباشر كل التصفيات الدموية فى ودنوباوى والجزيرة ابا ولو كان العسكريون الذين ينتمون الى الحزب الشيوعى احياء لوقفوا امام القضاء

السوداني ليواجهوا نفس الاتهامات التى يواجهها ابو القاسم محمد ابراهيم ورفاقه. لقد خلطت (الاتحادى) وهي تحاول ارضاء الشيوعيين بين القاتل والقتيل فمن قتل الازهرى ومحمد صالح عمر والهادى المهدى غير عبد الخالق محجوب والشفيع احمد الشيخ؟؟

وتمضي صحيفة الاتحاديين قائلة : (نقول كان من الطبيعي ان نكتم انفاس مجرم مثل ابى القاسم محمد ابراهيم لا ان يترك له الحبل على الغارب ليشكك في كل مقومات البناء الديمقراطي ويسيء الى كل الشرفاء.. اننا اذ نسجل للمرة الألف استهجاننا لهذا المخطط المكشوف الذى يسعى لتشويه تجربة الحكم الديمقراطى الوليد لا يفوتنا ان ننبه الى خطورة استخدام ساحات العدالة الى مزايدات سياسية مكشوفة تهدف الى القضاء على اى خطوة لتامين المسيرة الديمقراطية ولا نامت أعين الجبناء).

فالاتحادى لا يعجبها فتح المجال للمتهم الاول ابو القاسم محمد ابراهيم ليتكلم ويدافع عن نفسه ولذلك فهي ترى ان اتاحة الفرصة لأبى القاسم مخطط مكشوف يسعى لتشويه تجربة الحكم الديمقراطي الوليد. من الواضح ان صحيفة الاتحادى قد انزعجت جدا من هجوم ابى القاسم العنيف ضد ما سماه هو (بالحكم الطائفي وأذناب الاستعمار) ولذلك فانها ترى من الطبيعي كتم انفاس ابى القاسم الذي أطلقت عليه صفة الاجرام قبل ان تدينه المحكمة!!

وقبل صحيفة الاتحاديين كانت « صوت الأمة قد ذكرت اكثر من مرة وهي تعلق على محاكمة مدبرى مايو بأن هذه المحكمة قد تحولت الى محاكمة للشعب السودانى.

لقد تابع الرأى العام السودانى باهتمام بالغ جلسات محكمة مدبرى مايو والتي كانت تنقل عبر الاذاعة والتلفزيون وقد اكتسبت جلسات هذه المحاكمة هذا الاهتمام لأن الجيل المعاصر للانقلاب يريد ان يعرف ماخفى من الحقائق والاسرار عن ذلك الانقلاب فما كل ماحدث قبل سبعة عشر عاما من الزمن قد كشف بالأدلة والبراهين والوثائق وما كل ما كان يعرفه ويفعله الانقلابيون او ما كان يفعله الحكام السابقون للانقلاب المايوى قد أميط عنه اللثام.. ولما اتيحت الفرصة ليقفوا جميعا امام العدالة وتواجههم بشهودها وادلتها فمن الطبيعي ان يسارع المواطنون لمتابعة ذلك المسلسل المثير!!

لقد ولد جيل كامل في عهد مايو ولقد وجد هذا الجيل مايروى عطشه في الاستماع الى المحاكمة ومن اجل تمليك الحقائق للرأى العام وتبصيره بقضايا وطنه ومواقف قادته في الماضى والحاضر كانت موافقة القضاء السودانى على اذاعة وتلفزة هذه المحاكمة التاريخية وهذه فضيلة تحمد للقضاء السودانى.

لقد تابع الرأى العام السودانى جلسات المحكمة واستمع الى هيئة الاتهام وشهود الاتهام. من شهود الاتهام كان الصادق المهدى الى ادلى بشهادته يوم ٨ شوال ١٤٠٦هـ وقال ضمن ماقال : (ان حزب الامة اعلن استعداده للتفاهم حول الدور الاصلاحى للانقلاب وتحويله الى حكم قومى) وقال في رد على سؤال حول علاقته بالعسكريين : (انه قد اوصى المسؤولين بقبول محجوب برير

محمد نور في الكلية الحربية رغم انه لم يكن رئيسا للوزراء الا انه كان شخصية سياسية معتبرة).

ووقف احمد على الميرغني رئيس مجلس رأس الدولة امام المحكمة وقال : (انه كان عضوا بالمكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي وانه اراد بذلك تحطيم مايو من الداخل)!!

اذن فان وقوف كبار رجالات السلطة امام المحكمة للادلاء بأقوالهم وافاداتهم قد زاد من الاقبال على متابعة جلسات المحكمة من خلال الاذاعة والتلفزيون!!

وبعد ان فرغ شهود الاتهام من الادلاء بأقوالهم بدأت المحكمة في الاستماع للمتهمين واولهم ابو القاسم محمد ابراهيم عضو مجلس قيادة الانقلاب والذي تولى مناصب عديدة طوال الحكم المايوي ومنها وزارة الداخلية ووزارة الزراعة ورئاسة المجلس الاعلى للشباب والرياضة ومنصب الامين العام للاتحاد الاشتراكي وأخطر من هذا كله فقد كان ابو القاسم نائبا اول لرئيس الجمهورية بعد المصالحة الوطنية!

ووقف ابو القاسم يتحدث في المحكمة وأشاد بها باعتبارها محاكمة تاريخية وقال : (ان ثورة ابريل هي ثورة حتمية لتصحيح المسار) ثم بدأ في الهجوم على الاحزاب الطائفية التي كانت تحكم البلاد قبل ٢٥ مايو ١٩٦٩ واتهمها بتمزيق وحدة السودان وسبب تأخره وتخلفه وقال : (ان نهجها هو نهج الاستعمار وبلادنا قد ضاعت في عهد تحكم أذناب الاستعمار).

وقد كان ابو القاسم متحمسا في حديثه ونبهته المحكمة اكثر من مرة لترك الخطابة والتركيز على الحقائق فقال : (انه لا يعتمد الخطابة وانما يعبر عن احاسيسه ومشاعره).

واستمر ابو القاسم في هجومه على الاحزاب ورد على الصادق المهدي الذي قال ان مايو قد كادت ان تجعل مصير السودان كمصير لبنان، فقال ابو القاسم : (ان الصادق المهدي ينسى ان لبنان قد مزقته الطائفية وان زعماء الطائفية في السودان قد ضيعوا تراث الاجداد بالخلافات والمصالح الشخصية).

وصدرت تعليمات بإيقاف اذاعة مدبري مايو وقال رئيس الوزراء الصادق المهدي لصحيفة (السياسة) الصادرة صباح السبت ٦ ذو القعدة ١٤٠٦هـ : (ان السيد وزير الثقافة والاعلام هو الذي أصدر تعليمات بإيقاف إذاعة محكمة مدبري انقلاب مايو) ولكن وزير الثقافة والاعلام محمد توفيق المنتمي للحزب الاتحادي الديمقراطي نفى حديث رئيس الوزراء وقال لصحيفة السياسة الصادرة بالاحد ٧ ذو القعدة ١٤٠٦هـ : (انه ليس من اختصاصه التدخل في شئون المؤسسات والهيئات الاعلامية التي من بينها الاذاعة والتلفزيون) فأيهما نصدق رئيس الوزراء الصادق المهدي ام وزير محمد توفيق؟

ان إيقاف اذاعة محاكمة مدبري الانقلاب المايوي قد كان ضربة موجهة للديمقراطية ومحاولة لحجب الحقائق عن الشعب السوداني.

لقد كشف إيقاف إذاعة محاكمة مدبري الانقلاب المايوي نموذجا للضيق

بالديمقراطية ومنع الشعب من حقه في معرفة خبايا الماضي ولكن هاهو الشعب يعرف الكثير من حقائق الحاضر وماتم في امر التسويات وتبديد المال العام كان حلقة في سلسلة طويلة خنقت وقتلت التجربة الحزبية الثالثة.

في تصريحات صحفية كشف مبارك المهدي وزير الصناعة عن مخالفات كبيرة للمصانع التي يعتمد انتاجها على السكر. وقال الوزير ان ٦٠٪ من السكر المخصص لتلك المصانع لم يستعمل في الصناعات المحددة له وتم بيعه عن طريق السوق الاسود حيث تم استهلاك الكمية المخصصة لها في الستة اشهر الأولى من بداية هذا العام. وقال مبارك المهدي : (انه لحسم هذه التجاوزات فقد تم الاتفاق مع اصحاب المصانع على اجراء تسويات بتسديد قيمة السكر الذي لم يستخدم في الصناعة باعتبار انه لم يتم انتاجه كسلع للجمهور ولم ينعكس في شكل رسوم وعائد للخزينة العامة).

واستمر الوزير قائلا وهو يتحدث عن التسويات التي تمت مع اصحاب المصانع : (ان جملة المبالغ التي تحت التحصيل من اول دفعة في المصانع وصلت الى مليون ونصف مليون جنيه تقريبا).

وكان لابد ان تلاقي تصريحات مبارك المهدي انتقادات حادة.. لقد دخلت الحكومة في فوضى التسويات المالية مع المفسدين الذين يتلاعبون بقوت الشعب وسلعه الضرورية.. ان مثل هذه التسويات يجب الا تقبل وكان من المفترض ان يساق عشاق الثراء الحرام الى ساحات المحاكم فاذا كانت المصانع تشيد للنهب والسلب فيجب ان تغلق ابوابها وتفتح ابواب السجون لتستقبل اصحابها وهذا هو العقاب الادنى للمفسدين في الارض والذين يخربون الاقتصاد الوطني ويتاجرون بحقوق اليتامى والأرامل والمساكين. وعقابهم الحقيقي ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الأرض ولكن الشريعة الحاسمة معطلة!

واذا كان الوزير يقول ان ٢٤ مصنعا بالعاصمة القومية وحدها قد ثبت تلاعبها في حصص السكر فان اية تسويات مع المليونيرات اللصوص هي اعتراف بالسوق السوداء واضفاء للشرعية عليها..

ان وزير الصناعة لا يحق له اجراء تسويات مع تجار السكر المباع في السوق السوداء والجلوس في منضدة واحدة للتفاوض مع اللصوص!

ان وزير الصناعة يقول مفتخرا : (لقد عادت التسويات المالية بمليون ونصف مليون جنيه) ولكنه لم يحدث الشعب عن الملايين التي كسبها عشاق الثراء الحرام من تجارتهم السوداء.. لم يقل كم من طفل مات بسوء التغذية والسكر يباع في السوق السوداء؟!

لقد سارت الحكومة في المنحدر الكريه واثبتت انها لا تقرن الافعال بالاقوال.. لقد سبق للنائب العام والذي تولى منصبه من حزب الامة عبد المحمود الحاج صالح سبق للنائب العام ان رفض مبدا التسويات وقال في حوار نشرته صحيفة حزب الامة في عددها الصادر بالأحد ٩ شوال ١٤٠٦هـ : (فيما يتعلق بالتسويات فقد اتخذنا مبدا اللا تسويات وتحت اى ظرف حتى

لو عادت للسودان ببلايين الدولارات. الموضوع هو ليس ان تاتى بدولارات للبلد وانما هى مبادىء واسس فاذا حافظنا على المبادىء والاسس فاننا لا نحتاج لدولارات فنحن لا نستمر فى هذه الحكومة الى الأبد ولكننا نريد وضع اسس وقواعد ومبادىء. ثم ان مبدأ التسويات فى الظروف الخاصة موضوع خطر فعلى اى معيار تتم هذه التسوية؟ اعتقد ان القانون واضح ونحن نطبق القوانين بحذافيرها وليس لنا خيار فى ان نقدم هذا للمحكمة ونحجب هذا ولن نتقمص او نختلق لنفسنا خيارات ليست لدينا فاما ان تذهب للمحكمة لتحاكم او انت برىء).

وهكذا اعلن نائب عام الحكومة رفضه للتسويات وقال انها غير عادلة وانهم لا يملكون سلطة لاجرائها، ولكن هاهو مبارك المهدى يشطب وبجرة قلم ما اعلنه عبد المحمود الحاج صالح.. انهم وزراء آل البيت ومافعله مبارك المهدى جر الويلات على حزب الامة كما يعرف كل أهل السودان!

واذا كان المال العام قد بدد فى التسويات التى تتم فى الظلام فقد بدد اكثر فى سفر الوفود الخارجية.. لقد اثبتت المعارضة فى ردها على خطاب الحكومة إن مايقارب المليون جنيه قد انفقتها الحكومة فى رحلاتها الخارجية وفى شهرين فقط بينما انفقت حكومة العهد الانتقالى وفى عام كامل اقل بكثير من هذا المبلغ.

وقد تحدث زعيم المعارضة امام الجمعية التاسيسية قائلا : (النهج الصالح للحكم لا يقوم الا على السنن والهدى الصالح عفة فى اليد واللسان ونأى عن الشبهات وهمس المجالس وعدل بين الناس مهما تباين الجاه والولاء السياسى. والعدول عن ذلك قد اودى بالديمقراطية من قبل مرتين وهو من بعد يتهدد الثالثة الا اذا اعتبرنا بقول الله تعالى : [يا ياداؤود انا جعلناك خليفة فى الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله] اننا اذ نرحب بالمبادىء التى اعلنتها الحكومة فى هذا المجال واعلانها العزم على الحد من مصروفات الانفاق الحكومى ندعوها الى ان تعيد النظر فى امر التوسع فى انشاء المناصب ذات المستوى الوزارى داخل الجهازين التنفيذى والتشريعى كما ندعو الى ضبط سفر الوفود الى الخارج تقديرا للظروف الاقتصادية والمالية التى تمر بها البلاد خاصة وان الاحصاءات تكشف ان تكلفة سفر الوفود للمهام الخارجية فى شهرى مايو ويونيو ١٩٨٦ قد بلغت مايقارب المليون جنيه سودانى «٩١٣,٨٧٨» جنيها على حين ان مجموع تكلفة الرحلات الخارجية قد بلغت طيلة العهد الانتقالى مبلغ «٦٧٤,٢٩٦» جنيها).

إسقاط الحدود الإسلامية

رهان سباق الخيل

في عددها الصادر بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٨٦ ذكرت مجلة [الاشقاء] ان السيد رئيس الوزراء الصادق المهدي قد التقى في اجتماع مطول باللجنة الخاصة بسباق الخيل حيث ناقش مع اللجنة المشاكل التي تواجه رياضية سباق الخيل. وقالت المجلة [ان اعضاء اللجنة قد طرحوا امام السيد رئيس الوزراء عددا من القضايا التي تعوق انطلاقة هذه الرياضة] واضافت المجلة [ان اللجنة قد طلبت من السيد الرئيس السماح بعودة المراهنات على الخيول التي كانت سائدة قبل تشريعات سبتمبر ١٩٨٣ وقد وعد رئيس الوزراء بحل تلك المشكلات].

وما نشرته المجلة المذكورة عن محاولات لاعادة الرهان المحرم على سباق الخيول يعني ان الطبقة المترفة الغنية تريد من رئيس الوزراء إعادة الحياة الى لعب الميسر لان قوانين الشريعة قد حرمت على الميسورين ملذاتهم. نعم ان المدن اللاهية تستعد الآن وبعد ان حلت جميع المشكلات لمشاهدة سباق الخيل والرهان على الحرام على فوز ذلك الحصان او تلك المهرة سليلة فرس عنترة بن شداد العبسي ويا له من عبث يتم في نهاية القرن العشرين!

اثرياء المدن وطبقاتها الغنية والتي تنعم بصيد البر والبحر لا ينقصها إلا الرهان الحرام على سباق الخيول ربما لان مباريات الهلال والمريخ رياضة شعبيــة ورياضة غير محرمة اما الرهان على سباق الخيل ففيه لذة المغامرة وحلاوة القمار ومن شانه تصريف اموال السفهاء من الطبقات العليا الذين يسكنون الطوابق المتعالية.

ولكن هل صحيــح ان رئيس الوزراء وعد بحل المشكلات التي تعيق انطلاق رياضة سباق الخيل؟

ان مجلة «الاشقــاء» تؤكد ذلك... وبالرغم من ان الاطفال يموتون من الجوع في غرب السودان وفي غابات الجنوب ومن الجوع والبرد في صحارى العتمور وبيوضة فان اغنياء المدن ومترفيها يجتمعون طويلا برئيس الوزراء ليبحثــوا عودة القمار الذي حرمته قوانين سبتمبر ١٩٨٣! فهل وقت رئيس الوزراء رخيص الى هذه الدرجة لكي يبدد في بحث عودة المراهنات؟؟

هل وصلت الاغاثة الى الجنوب؟ هل امنت نوري الهدّام؟ هل فرغنا من إعادة الحياة الى المدارس الابتدائية وتوفير الاثاثات لها والطباشير والمعلمين؟ وبعد هذا وغير هذا هل بقي لرئيس الوزراء من الوقت ليستمع الى اقتراحات ومطالبات بعودة مراهنات سباق الخيل مرة اخرى؟

وليس من الغريب ان يطالب المطالبون بعودة الرهان الحرام وما قاموا به يناسب المناخ العام الذي عاشته البلاد في عهد التجمع وفي عهد حكومة السيــدين. انه المناخ المعادي للقوانين الاسلامية التي يطلقون عليها اسم قوانين سبتمبر!! فالاسلام الذي شرع القطع والصلب وحرم الردة عن الدين

وضع تبذير المال في سفه القمار قد قالوا انه تجربة شائهة تستحق مزبلة التاريخ لكي لكي تعود الخضرة الى ميدان سباق الخيل!

وفي مثل هذا المناخ جمدت الحدود ووقف نواب الطائفية والشيوعية ضد تطبيق الشرع الحازم الحاسم وشطبت البلاغات الحدية وطالبت ابنة محمود محمد طه بتعويض عن حكم الله الذي نفذ في والدها الذي كتب [الاسلام بشريعته الأولى لا يصلح لانسانية القرن العشرين] فقد قال طه ابراهيم جربوع المحامي لصحيفة الميدان الصادرة بالأربعاء ٩ ربيع الثاني ١٤٠٧هـ [انه تقرر بعد التشاور مع اسرة الشهيد محمود محمد طه رفع دعوى بالتعويض المادي عن جريمة الاغتيال وقد تم الاتفاق ان يكون مقابل التعويض منزل تقدمه الحكومة ليخصص لمتحف باسم المحكوم عليه تعرض مؤلفاته الفكرية]. ان الحكومة مطالبة بتقديم منزل تعرض فيه على الجمهور كل مؤلفات محمود محمد طه المعادية للشريعة الاسلامية بما فيها مؤلفه الشهير [الاسلام برسالته الأولى لا يصلح لانسانية القرن العشرين].

كل هذا يتم ولماذا لا يتم ورئيس الوزراء نفسه قد شارك في مذكرة التجمع الشهيرة التي طالبت الحكومة الانتقالية بإلغاء قوانين القطع والصلب! ولماذا لا يتم ورئيس الوزراء قد وعد المحامين العرب في مؤتمرهم الاخير بإلغاء قوانين سبتمبر وقال انه قد جمد الجوانب القبيحة منها! وبعد هذا ستاتي اسرة ذلك اللص الشهير تطالب بالقصاص لإبنها الذي روع العاصمة القومية وتطالب بالثأر من الدكتور المكاشفي طه الكباشي!!

ويأتي كل مقطوع ليطلب منزلا او حديقة او حصانا او ميدانا للسباق تعويضا عن حقوقه التي ضيعتها قوانين سبتمبر! الم يقرا الصادق المهدي سيرة أبي بكر الصديق الذي سير الجيوش لقتال المرتدين الذين منعوا حق المسكين والفقير ورفضوا دفع الزكاة؟؟

الم يقرأ سيرة الفاروق عمر والذي لو كان حاكما لسار في طرقات المدينة وجلد الأغنياء السفهاء الذين يراهنون بالأموال وينفقونها في الحرام بدلا من دفعها لمستحقيها!؟

ان حكام الطائفية وبدلا من أن يقرأوا الآية القرآنية [واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله] بدلا من أن تربي الخيل وكل ما من شانه تزويدنا بالقوة لهزيمة الإعداء في الداخل والخارج فها نحن نربي الخيل للرهان الحرام..!!

اننا لا نعد ما استطعنا من قوة لهزيمة الأعداء... لقد أصبحنا أضعف عزما واكثر جبنا.. واستمعوا الى رئيس الوزراء وهو يشكو عدوان اثيوبيا في تصريحات صحفية نشرتها وكالة السودان للأنباء في يوم الاثنين ٨ ربيع الثاني ١٤٠٧هـ قال رئيس الوزراء [ان السودان تقدم بشكوى لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن العدوان الاثيوبي المتكرر على حدود البلاد في الشرق والغرب] واضاف [ان السودان سيبلغ المنظمات الدولية والاقليمية بالعدوان الاثيوبي وان الحركة الشعبية تعتبر عدوانا اثيوبيا على البلاد].

وجاءت تصريحات رئيس الوزراء بعد أن عقد مجلس الدفاع الوطني

اجتماعا مطولا يوم السبت الموافق ٤ ربيع الثاني ١٤٠٧هـ وقد ناقش اجتماع مجلس الدفاع الغارات الاثيوبية المتكررة على الحدود الشرقية والاجراءات الأمنية التي ستتخذ لتامين تلك الحدود!!

ان الحرم السوداني لم يعد آمنا ولا بد ان تتفاقم مشكلة الوطن ان هان امام التحديات واصبح يدبج الشكاوى ويستغيث بمنظمات لن تعيد حقا مسلوبا.. ان رئيس الوزراء يعلم مدى كراهية حكام اثيوبيا ومطامعهم في ارضنا.. واثيوبيا كانت ولا تزال تحشر انفها في شئوننا الداخلية ولا ينسى رئيس الوزراء كيف تصدى لها بادي ابوشلوخ وحاربها الخليفة عبد الله وسامها حمدان ابوعنجة ذلا ومرغها في وحل الهزيمة وقطعت جيوش المهدية رأس ملكها يوحنا وجيء به الى البقعة المباركة ام درمان!!

فالدفاع عن امن وسلامة السودان يبدأ بتحديد من هو العدو ومن هو الصديق وهذا ما لم تفعله حكومة الصادق المهدي فمنذ أن تولت السلطة حرصت هذه الحكومة على مد الجسور الى اثيوبيا باعتبار ان ٩٩٪ من أوراق حل مشكلة الجنوب في يدها فهي التي تاوي جون قرنق وتدعمه عسكريا وماديا وسياسيا واعلاميا ولولاها لما قامت له قائمة!! وحتى قبل وصوله الى السلطة حرص الصادق المهدي على ترضية اثيوبيا ولذلك فقد خلا برنامجه الانتخابي المعروف بنهج الصحوة من أي حديث عن دعم فصائل المقاومة الارترية التي شردتها القوى المستبدة والحاكمة في بلاد الأحباش.. ان رئيس الوزراء في برنامجه الانتخابي رفض ان يخسر النظام الاثيوبي ولو بمجرد الحديث عن دعم المستضعفين الذين شردوا من ديارهم!

وبعد ان وصل الى الحكم حافظ رئيس الوزراء على لهجته الودية مع جارتنا المحاربة قبل وبعد عهد بادي ابوشلوخ.. نعم لقد حافظ الرجل على لهجته الودية كلما تحدث عن اثيوبيا او عن حلفاء اثيوبيا الذين يمدون جون قرنق بالمال والسلاح والدعم السياسي والاعلامي فينطلق المتمردون من ديار منقستو لتدمير ديار الصادق المهدي!

ففي مؤتمر صحفي عقده رئيس الوزراء أجاب على سؤال حول الموقف من الدول التي تمد قرنق بالسلاح أجاب قائلا [ان مصادر السلاح متعددة ولا يمكن ان نجرِّم دولة بعينها وحتى الدول التي كانت تدعم قرنق في العهد المباد فان مواقفها ستتغير بتغير الأوضاع في السودان] وهكذا كان حاكم السودان الجديد مليئا بالأمل ولذلك فهو لا يريد أن يدين لا اثيوبيا ولا الاتحاد السوفيتي ولا امريكا.. وفي اعتقاده ان هذه الدول التي دعمت حركة التمرد في عهد نميري فانها كانت تفعل ذلك نكاية في نميري الذي حطمت عرشه ثورة الجماهير في رجب ابريل..

وبعد سقوط نميري وصعود الصادق المهدي فان حاكم السودان كان يعتقد ان الدول الحليفة لقرنق سوف تقطع عنه المساعدات فيضطر الى الجلوس والتفاوض وقبول السلام ولكن لقد اخطأ رئيس الوزراء الحساب.. لم تنفعه لهجته الودية ولا صمته في برنامجه الإنتخابي عن حق مستضعفي ارتريا ولم تقربه زيارته الى اعدائنا التاريخيين والعقائديين في اديس ابابا ونيروبي ولا وضعه لاكليل الزهور على ضريح الزعيم الشيوعي الكافر لينين

الذي صنع دولة السوفيت العظمى التي تمد قرنق وتمد اثيوبيا بالطائرات والصواريخ والقنابل لضرب شعب السودان!!

اذن فان التودد للعالم الخارجي المعادي لنا لا يجدي ولا يفيد وعلى حكامنا ان يتعلموا من تجربة الرئيس المصري محمد انور السادات الذي كان يتحدث عن قضية الشرق الأوسط ويقول ان ٩٩٪ من اوراق الحل في يد امريكا.. ولم تنفع امريكا باوراقها الـ ٩٩٪ واضاع السادات التاريخ والجغرافيا.. واضاع الأمجاد والأرض واضاع دماء الشهداء واخيرا اضاع نفسه!

ان الذي يجب ان يعرفه رئيس الوزراء هو من هو الصديق ومن هو العدو حتى لا تغرق البلاد في الأوهام.. وعلى رئيس الوزراء ان يراهن على تقوية الجبهة الداخلية وتوعيتها بمؤامرات اعداء السودان وعليه ان يعمل على دعم القوات المسلحة ودعم فصائل الجهاد الارتري حتى نامن شرور حكام الأحباش. ان حكومة الصادق المهدي كانت مشغولة بنقاش عودة المراهنات عن قتال الأحباش ثم شغلتها قضية أخرى هي انتخابات الدائرة ٥٠ وصراع الافيال في أم درمان الجديدة!

في صباح السبت ١١ ربيع الثاني ١٤٠٧هـ الموافق ١٣ ديسمبر ١٩٨٦ بدأ الاقتراع في الدائرة ٥٠ [أم درمان الجديدة] وتنافس عليها ثلاثة مرشحين رئيسيين هم الشيخ محمد محمد صادق الكاروري [الجبهة الاسلامية القومية] علي احمد سليمان [الاتحادي الديمقراطي] وعبد الرحمن عبد الله نقد الله [حزب الأمة] ومنذ البداية لوحظ ان كوادر اليسار في الحزب الشيوعي السوداني وحزب البعث العربي الاشتراكي يعملون مع مرشح حزب الأمة. ان الكوادر اليسارية تحسب حساباتها جيدا فهي تعلم انها في حالة اضمحلال وتراجع وضمور في الشعبية بدليل ان الحزب الشيوعي السوداني لم يحقق في الانتخابات الأخيرة أكثر من ١,٧٪ من جملة اصوات الناخبين وكذلك حزب البعث والذي نال اقل من ١٪ من الاصوات في الانتخابات.. اذن فلا بديل للحزبين اليساريين سوى دعم مرشح حزب الامة على الأقل لسد الطريق أمام مرشح الجبهة الاسلامية حتى لا يفوز بالمقعد الذي خلا بوفاة صلاح الصديق المهدي شقيق رئيس الوزراء والذي توفي في حادث حركة اثناء عودته الى الخرطوم من واجب عزاء.

لقد دخل حزب الأمة هذه الانتخابات متوترا فهو يتوقع السقوط ويخشى أن تكون نتيجة إعادة الانتخابات في الدائرة عقابا جماهيريا سريعا بعد أن خان قضية الشريعة وفشل في حل مشكلات الأمن من الجوع والخوف وعجز عن بسط السيادة الوطنية في البلاد!

ان حزب الأمة يخشى مرشح الجبهة الاسلامية الشيخ الكاروري وهو زعيم اسلامي ينال الاحترام في الساحة السودانية وله منزلة خاصة في نفوس الجماهير التي لا تنسى ان هذا الشيخ هو من الرجال الأوائل الذين افنوا شبابهم في مناصرة قضية الاسلام وجعله دينا ودولة ثكنة ومسجد جامعا

وجـامعــة وعمـلا روحيا من اجل الآخرة وعملا ماديا من اجل الدنيا.. كان الكاروري من دعاة الدستور الاسلامي وكان شعاره الثابت في كل الانتخابات التي خاضها [القرآن مطلب دستوري.. الفانوس رمز الكاروري] وبمثل هذا اللحن المضيء كان يتغنى الأطفال والشيوخ!

ودخل الكاروري انتخابات الدائرة ٥٠ هذه المرة بشعار احرج حزب الامة [الكاروري وجوده ضروري في الجمعية التاسيسية] وكان الشيخ يقول [ان الجبهـة الاسـلاميـة تخوض الانتخابات متمسكة بقوله تعالى [وأوفوا بالعهد ان العهد كان مسئولا] ان حزب الامة لم يوف بعهده للجماهير فاسقط نوابـه في البـرلمـان اقتـراحا ينادي بتنفيذ الأحكام الاسلامية وفاخر رئيس الوزراء بتجميـد الشريعـة وقـال أمام مؤتمر المحامين العرب الذي عقد في الخـرطوم [اننا قد جمدنا الجوانب المستقبحة من الشريعة] وبالطبع كان يعني الحدود فهي التي ظلت تعاني من التجميد!

وكـان الكـاروري يقـول في ندواتــه السيـاسية [ا التركيبة الطائفية الحـاكمة بعد ان ضمنت الوصول الى السلطة تراهن على نسيان الجماهير لوعـودها الانتخابية وفي نفس الوقت تستفيد من تجميد الشريعة لارضاء الأقليات غير المسلمة والقوى الأجنبية.. ان الضغوط الأجنبية تؤثرا تاثيرا بالغا على أهل الحكم والدليل على ذلك حديث رئيس الوزراء لاذاعة جوبا فقد ذكر بصريح العبارة وهو يتحدث عن إبعاد الجبهة الاسلامية عن المشاركة في السلطة ذكـر ان اشراك الجبهــة ضار لانـه يستعدي الأقليات غير المسلمة والقوى الخارجية. ولا يقصد رئيس الوزراء الجبهة الاسلامية كحزب وانما يقصـد المباديء التي تطرحها ولذلك فحينما وعدت الحكومة بتقديم بدائل اسلامية لقوانين سبتمبر خلال اربعين يوما مضت الأيام المحددة والشهور ولم يظهر البديل وهذا وما اكتشفه العلماء الاسلاميون الذين زاروا البلاد فلم يجدوا بدائل لقوانين سبتمبر!!

واحــرج الشيـخ الكاروري حزب الأمة لانه كان يذكر الجماهير عامة وجماهير الأنصار خاصة انه رفيق كفاح إمامهم الراحل الهادي المهدي فقد قادا معا معركة الجزيرة ابا ضد نظام الحكم المايوي المتحالف مع الشيوعيين في ذلك الزمن وهاهو حزب الأمة يتحالف مع الشيوعيين ضد الكاروري في الدائرة ٥٠ . ان حزب الامة دخل انتخابات الدائرة ٥٠ متوترا والدليل على ذلك ان رئيس الوزراء الصادق المهدي قاد مظاهرة رسمية تحت عنوان [تابين الشهيد ومسيرة الوفاء] وفي تلك المسيرة استغل رئيس الوزراء آلة الدولة وبريقها وسلطتها وسياراتها الرسمية لمصلحة حزبية معلومة حيث تصاحب ذلك في زمان ومكان الحملة الانتخابية بام درمان الجديدة.. لقد كان من الغريب حقا ان يتم تكـريم وتابين المرحوم صلاح الصديق المهدي وإقامة المؤسسات والمنشآت باسمـه في سياق الدعاية الانتخابية لقد فقد حزب الأمة سمعته السياسية والأدبية حتى وان كسب الدائرة!

وممـا يدل على توتـر حزب الامـة وهو يخوض انتخابات الدائرة ٥٠ استعمال الأساليب الفاسدة مثل جلب الانصار والمؤيدين من دوائر أخرى وخـاصـة الدائرة ٥١ المجاورة والتي سبق ان فاز فيها صلاح عبد السلام

الخليفة.. لقد ضبطت اكثر من خمسين حالة تزوير وفتحت بلاغات ضد المزورين تحت المادة ١٣ وحكمت محكمة جنايات أم درمان برئاسة القاضي بشارة عبد الله بشارة في بلاغات المخالفات القانونية في الدائرة ٥٠ على عدد من اعضاء حزب الأمة!

وبلغ توتر حزب الامة مداه في حادثة الاختطاف الشهيرة بالدائرة.. ففي عددها الصادر صباح الجمعة ١٧ ربيع الثاني ١٤٠٧هـ نشرت صحيفة الأسبوع بيانا من رابطة ابناء كردفان ودارفور بالحزب الاتحادي الديمقراطي بالدائرة ٥٠ وفي البيان الذي بدأ [باسم الله، والوطن، والديمقراطية والحرية] جاء ان عضو الرابطة ابوبكر زكريا قد تعرض للخطف والحبس بواسطة مجموعة تنتمي لحزب الأمة حيث كان زكريا المذكور يعمل في الانتخابات السابقة مع حزب الأمة ولكنه وفي الانتخابات الحالية انضم بطوعه واختياره للحزب الاتحادي الديمقراطي لايمانه وقناعته بمباديء الحزب وتعضيدا لمرشحه ابن الدائرة علي احمد سليمان!!

وكان علي أحمد سليمان مرشح الاتحاديين قد تحدث قبل يوم واحد لصحيفة الأسبوع نفسها وقال [ان اختطاف الناس شيء غريب في السودان وان الشخص المخطوف كان ينتمي لحزب الأمة وفشلت محاولة إرجاعه للحزب بعد استقالته ولقد تم اختطافه واخطرنا بذلك وقمنا بابلاغ الشرطة واثناء عملية بحثنا قامت مجموعة من الأشخاص بحجز عربة الأستاذ حامد سليمان وتجمع حوالي أربعة أشخاص هددوه]. وقالت صحيفة الاسبوع [ان بعض الشباب بالحارة العاشرة اعترضوا المواطن ع.س.ح وآخرين من الحزب الاتحادي الديمقراطي بحجة ان المذكور يحمل مبالغ مالية لتوزيعها على أفراد احدى قبائل غرب السودان من أجل كسب أصواتهم الا ان ع.س.ح أخرج مسدسا ليدافع عن نفسه!

لقد قال مرشح الاتحاد الديمقراطي بالدائرة ذات مرة [ان العلاقات قائمة بين الحزبين المؤتلفين منذ فترة طويلة ويجب ألا نسمح للجو السياسي بتعكيرها] ومن الواضح ان حديث علي أحمد سليمان هو حديث التمنيات فأين صفو العلاقات مع التزوير والاختطاف والرمي في الغرف المهجورة؟؟ وكيف يكون التعكير اذا لم يكن إشهار المسدسات تعكيرا للمزاج السياسي؟!

ان انتخابات الدائرة ٥٠ قد أثبتت ان الائتلاف بين حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي يقوم على أرض هشة. لقد تبدد الشعار الذي طالما رفعه حزبا الطائفية أيام الانتخابات وكان يقول [الختمية والأنصار صف واحد لن ينهار] وفي الدائرة ٥٠ رفض الحزب الاتحادي الديمقراطي أن يتنازل لحزب الأمة وقرر أن ينافسه بدلا من أن يرد له الدين حينما وقف حزب الأمة مع بقية الأحزاب التي دعمت مرشح الاتحادي الديمقراطي حسن شبو في دائرة الصحافة جبرة!

وفاز نقد الله مرشح حزب الأمة ونال [٨٧٦١ صوتا] ونال مرشح الاتحاديين [٦٤٠٥ صوتا] بينما نال مرشح الجبهة الاسلامية [٧٥٧٠]

صوتا] ومن المعلوم ان الاحزاب التي تسمى نفسها بقوى الانتفاضة قد دعمت مرشح حزب الأمة وهي الحزب القومي السوداني وحزب البعث وبعض التنظيمات الأخرى وكانت هذه الأحزاب قد نالت في هذه الدائرة في الانتخابات السابقة لهذه الانتخابات ما جملته [١٤٥١ صوتا] فعندما تخصم هذا من اصوات نقد الله نجد انه سيحصل على [٧٣١٠ صوتا] وهو ما يجعله يتقهقر لو نزل بلا دعم من قوى الانتفاضة ويفوز الكاروري عليه بفارق ٢٦٠ صوتا!

لقد كتبت صحيفة [صوت الأمة] في عددها الصادر بالأحد ١٩ ربيع الثاني ١٤٠٧هـ تحت عنوان [توقع فوز حزب الأمة بنسبة ٤٥٪ من الأصوات بالدائرة ٥٠] كتبت تقول [ثم يجيء قرار لجان الحزب القومي السوداني بالوقوف الى جانب مرشح حزب الأمة كسبا كبيرا له قد يفوق ما تسرب من عضوية الحزب العائدين لمناطقهم بعد موجة الجفاف والتصحر بها.. إضافة لقوى البعثيين وبقية قوى الانتفاضة واحزاب الجنوب التي ساندت وعملت بفاعلية الى جانب لجان حزب الأمة بالدائرة] وهكذا تعترف صحيفة حزب الأمة ان مرشحها الأمير نقد الله لم يكن مرشحا لحزب الأمة وحسب وإنما هو مرشح حزب فيلب عباس غبوش وحزب بدر الدين مدثر وتجمع الجنوبيين!!

وبفوز نقد الله انتهى توتر حزب الأمة ولكن التوتر والغضب انتقل الى الشريك الآخر في الحكم فقد طالب مؤيدو الاتحادي الديمقراطي بفض الائتلاف القائم مع حزب الأمة ورددوا هتافات معادية لشريكهم في السلطة وطالبوا قيادتهم باتخاذ اجراءات سريعة تعالج ما وصفوه بالأساليب غير القانونية والمنافية لروح الائتلاف التي مارسها حزب الأمة في الدائرة ٥٠ .. جاء ذلك خلال الحشد الجماهيري الذي أقامه علي أحمد سليمان نهار الثلاثاء ٢٢ ربيع الثاني ١٤٠٧هـ بمنطقة الدروشاب لجماهير الحزب وقد حضر اللقاء زعيم الاتحادي الديمقراطي محمد عثمان الميرغني ومحمد الحسن عبد الله يس عضو مجلس رأس الدولة وسيد أحمد الحسين نائب الأمين العام والدكتور أحمد السيد حمد ومحمد زيارة حمور واللواء «م» عبد العزيز محمد الأمين اعضاء المكتب السياسي للاتحادي الديمقراطي.

وتحدث للصحفيين في اللقاء الجماهيري محمد زيارة حمور المحامي وقال [ان هذه النتيجة كانت مفاجئة للاتحاديين وقد أدهشت حزب الأمة نفسه وان حزب الأمة قد مارس كثيرا من الأساليب غير القانونية والمنافية للائتلاف... وان جماهير حزب الأمة حصبت جماهير الاتحادي بالحجارة وهددوا شبابنا بالعصي والسكاكين ولو لا حكمة قادة الاتحادي لتكررت حوادث أول مارس ١٩٥٤]. وطالب حمور بضرورة إعادة النظر في الائتلاف والذي قام أصلا على غير أساس وعلى غير تكافؤ وقال [ان المكتب السياسي للاتحادي الديمقراطي في اجتماعه الأخير أدان تصرفات الشريك في الحكم وان لجنة قانونية قد تشكلت للنظر في تجاوزات حزب الأمة في انتخابات الدائرة ٥٠].

جنة الإتحادي الديمقراطي

ظهر الحزب الإتحادي الديمقراطي بعد الانتفاضة الشعبية في جب ابريل ١٩٨٥ كاضعف ما يكون.. ان اغلب قياداته التاريخية كانت قد انتقلت الي العالم الآخر وكانت في الماضي القريب والبعيد قادرة علي لي ذراع الجميع.. لقد انتهت قوة الاتحاديين برحيل السيد علي الميرغني والزعيم الازهري والشريف الهندي وغير هؤلاء من جيل العمالقة.

ان حزب الحركة الوطنية الذي كان يمثل تيار الوسط في نظر الشعب السوداني قد بدأ شاحبا ونحيفا بعد الانتفاضة كانت الثقة ,مفقودة فيما تبقي من قياداته القديمة وسرعان ما تقسم الي اجنحة.. لقد قاد محمد عثمان الميرغني التيار الرئيسي في الحزب ولكن قيادات اخري مثل احمد زين العابدين المحامي وعلي محمود حسنين المحامي والحاج مضوي محمد احمد صمموا علي الابتعاد عن الميرغني ورفضوا ان يعترفوا بزعامته وظهرت في الساحة تنظيمات تحمل اسم الحزب الوطني الاتحادي والحزب الإتحادي الديمقراطي (القيادة السياسية) وحتي الدكتور احمد السيد حمد حينما حاول الميرغني تهميشه باعتباره من سدنة مايو شرع في اعادة الحياة لحزب الشعب الديمقراطي.

ان الهم الاول والأخير لمحمد عثمان الميرغني بعد الانتفاضة كان هو المحافظة علي الرصيد الجماهيري الكبير للحزب الاتحادي الذي نال الاكثرية في اول وآخر انتخابات سودانية قبيل مايو ١٩٦٩.

كان الميرغني يعلم ان عهد الدوائر الصماء البكماء التي تتحرك بالاشارة قد انتهي في الشمال والشرق والوسط وفي غرب السودان ان المنافسة الآن لن تنحصر بين الاتحاديين وحزب الامة ولكن سيجد الحزبان الطائفيان منافسة قوية من تنظيمات عقائدية تعج بها الساحة.

وقدر الزعيم الاتحادي ان مايشكل الخطر عليه هو التيار الشعبي الذي بدأ يلتف حول رايات تحكيم الشريعة هذه الرايات التي ترفعها الجبهة الاسلامية القومية. وسرعان ما رفع الميرغني شعار (الجمهورية الاسلامية) ورفض الغاء قوانين الشريعة الصادرة في سبتمبر ١٩٨٣م ونادي بتعديلها فحسب.

ورفض الميرغني الانضمام الي وفد التجمع المسافر الي كوكادام للاتفاق مع المتمردين علي سلام يلغي القوانين الدينية.

وبالرغم من هذا فقد خسر الميرغني الانتخابات.. نال حزبه المرتبة الثانية وزادت مقاعده قليلا عن نصيب الجبهة الاسلامية.

واصبح الميرغني مضطرا الي الدخول في حكم ائتلافي مع حزب الامة الذي كان يضغط علي ضعف الاتحاديين فيدبر قصة شريط الكاسيت ضدهم التي اثارتها صحيفة السياسة وهدفت بها الي حرق نائب الامين العام للحزب الاتحادي سيد احمد الحسين الذي كان يتولي وزارة الداخلية بدمغه بتهمة العمل لمصلحة المخابرات المصرية.

ويضغط حزب الامة فيرفض ترشيح الاتحاديين للدكتور احمد السيد حمد لعضوية المقعد الخامس لمجلس رأس الدولة الذي خلا باستقالة محمد الحسن عبدالله يسن.

ويفرض حزب الامة حكومة الوفاق علي الاتحاديين وتدخل الجبهة الاسلامية كشريك ثالث في الحكم.

اذن فإنه جنة الحكم تذيل اشجارها وها هو الميرغني يقف علي باب الخروج من الجنة.

وجاء الخلاص كما اعتقد الاتحاديون وكما خططت القاهرة في تحالف وثيق مع القوي الجنوبية التي تحمل السلاح.

وفي صباح السبت ١٢ نوفمبر ١٩٨١ وصل زعيم الاتحادي الديمقراطي محمد عثمان الميرغني والوفد المرافق له الي مطار العاصمة الاثيوبية وكان في استقباله نائب رئيس الدولة هناك ووزير الخارجية الاثيوبي وسفير السودان باديس ابابا وقال الزعيم الاتحادي في تصريحات صحفية انه يهدف بزيارته توطيد العلاقات بين بلاده وبلاد الاحباش واجراء لقاءات مع الدكتور جون قرنق لانهاء الحرب واحلال السلام بالسودان.

وحينما التقي الميرغني بالرئيس منقستو قال الرئيس الاثيوبي (اننا من صميم قلوبنا نتمني ان نري سودانا موحدا ومستقرا وفي نفس الوقت نوقن ان اخواتنا في السودان يتمنون ان يروا اثيوبيا موحدة ومستقرة)

كان من الواضح ان منقستو يريد تدخل الميرغني لانهاء الصراع بين اديس ابابا واسمره.. ان النفوذ الختمي وسط الارتريين يبدو كبيرا وحينما توفي المناضل الارتري عثمان صالح سبي دفن في الخرطوم بحري علي بعد امتار من قبر السيد الميرغني.

وفي صباح الأحد ١٣ نوفمبر ١٩٨٨ كان وفد الاتحاديين بقيادة الميرغني في احدي القاعات بفندق قيون ينتظرون دخول وفد حركة المتمردين.. وبعد فترة دخل الدكتور قرنق واعضاء وفده وجميعهم بالزي العسكري حتي الدكتور لام اكول استاذ الهندسة السابقة بجامعة الخرطوم كان يرتدي الزي العسكري وكذلك يوسف كوه وهو من ابناء جبال النوبة المسلمين وكان يعمل معلما ونال عضوية مجلس الشعب في العهد المايوي.

وتقدم الميرغني ليصافح قادة التمرد ويقدم لهم اعضاء وفده الفريق (م) يوسف احمد يوسف والشيخ الجزولي واحمد سعد عمر وزير الدولة برئاسة الجمهورية ومامون سناده والدكتور حسين سليمان ابوصالح وسيد احمد الحسين نائب الامين العام للحزب الاتحادي الديمقراطي. ثم قدم جون قرنق اعضاء وفده للميرغني ومضت ساعة كاملة من الحوار المتبادل وبعدها غادر الاتحاديون لقصر الضيافة الرسمي.

ووقف الدكتور قرنق يقول للصحفيين : لقد التقيت بالسيد الميرغني رئيس الحزب الاتحادي واجرينا حوارا بناء وانني اشعر بانني اسعد رجل في العالم!!

انه اسعد رجل في العالم ولم لا وها هي جرثومة التناقضات تفعل فعلها وسط الاحزاب العربية الاسلامية في السودان واذا كان حزب الامة قد أسرع الي المتمردين في كوكادام فان الاتحاديين يسارعون الان الي فندق قيون. ان الدكتور جون قرنق اسعد رجل في العالم.

ان الميرغني قد جاء الي العاصمة الاثيوبية ليوقع مجرد التوقيع علي ماسبق ان دبره سيد احمد الحسين الرجل القوي الجرىء في الاتحادي الديمقراطي .. نعم وفي اجتماعات اغسطس ١٩٨٨ والتي شارك فيها من الاتحاديين سيد احمد الحسين ومحمد توفيق وعبدالحكم طيفور والفريق (م) يوسف احمد يوسف في تلك الاجتماعات كان المتمردون علي قناعة تامة بان ما يريدون ان يحققوه بقوة السلاح سيتحقق الآن لهم بدون عناء ولا داعي

الآن لتكرار ما كان يقوله قرنق من انه سيشرب القهوة في شندي عاصمة الجعليين.. ان هذه المدينة بالذات لا تقبل الاستفزاز ومن قبل احرق ملكها المك النمر اسماعيل باشا لانه اهانه وهو يتمتع بالدخان التركي.

ان الاتفاق مع الميرغني يجعل طريق الوصول الي شندي قصيرا وخاليا من الحرائق.

وفي ١٤ نوفمبر ١٩٨٨ وبعد دعوة عشاء اقامها علي شرف الميرغني وزير خارجية اثيوبيا لم تتجه سيارة الزعيم الاتحادي الي مقر اقامته وانما اتجهت الي حيث اقامة سيد احمد الحسين.. كان من الواضح ان الحسين قد رتب لقاءا آخر بين الميرغني وقرنق استمر لساعات طويلة اطمان فيها قائد التمرد علي المستقبل حيث اكد له الميرغني ان والده علي الميرغني الزعيم الأكبر وراعي الحركة الوطنية كما كانوا يسمونه قد رفض ان يكون ملكا لشمال السودان بعد ان عرض عليه الاحتلال الانجليزي التاج.. ان الميرغني الكبير مثلما رفض تاج الملوك رفض ان يطبق الدستور الاسلامي مراعاة لخصوصية ظروف السودان وبالرغم من ان الحزب الاتحادي قد اكتسح الانتخابات في عام ١٩٥٣م ان القيادة الاتحادية قد ادركت ان السودان يضم قوميات متعددة ولا بد من وضع الاعتبار لمعتنقي الاديان الاخري. وحتي في مسالة الاستقلال فإن اسماعيل الازهري رئيس الحزب الاتحادي الذي رفع رآية الاتحاد مع مصر فإنه بعد ابرام اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير ونيل الحزب لاغلبية الاصوات في الانتخابات فقد رأى الاتحاديون ان الاوضاع لا تسمح بالاتحاد مع مصر وانه لا بد من توطيد الوحدة الوطنية اولا في السودان.

اذن وبعد كل هذا فلا بد ان يرتاح بال قرنق.. ان زعيم التمرد يقول انه قد تعب من الظلم وآن له ان يرتاح.. وبادل قرنق الزعيم الاتحادي الود بالود!!

كان قرنق يقول ان مولانا السيد الميرغني يجب ان يكون في المقدمة وفي القاعة الزرقاء اصطحب قرنق الزعيم الاتحادي حتي اجلسه علي مقعده ثم جلس قائد التمرد في المقعد المقابل.. وفي جلسة التوقيع بدأ الميرغني الحديث بقوله (اللهم انت السلام ومنك السلام واليك يرجع السلام، حينا ربنا بالسلام وادخلنا جنتك دار السلام) واستمر الزعيم الاتحادي (السيد العقيد جون قرنق احييكم ورفاقكم اصالة عن نفسي وباسم قيادة وجماهير الحزب الاتحادي الديمقراطي علي امتداد البلاد متمنيا للقائنا التاريخي الكبير هذا ان يحقق اغلي امنيات الشعب السوداني باسره الا وهي السلام ويسرني ان اتقدم بالشكر للسيد الرئيس منقستو هايلي مريام وللشعب الاثيوبي علي الحفاوة والاستقبال الذي قوبلنا به في ارض اثيوبيا الجارة الشقيقة والتي نكن لها كل حب وتقدير. اننا نجتمع اليوم علي الصعيد الوطني ولدينا بحمد الله رصيد من الثقة الكبيرة المتبادلة بيننا منذ زمن بعيد وان ثقتنا في وطنيتكم وولاءكم لتراب السودان لا حدود لها. ذلك ان هذه الثقة تأسست اثناء النضال الوطني ضد الاستعمار والتي توثقت بين الزعيمين الراحلين مولانا السيد علي الميرغني والسيد اسماعيل الازهري من ناحية وبين القيادات الوطنية الجنوبية من ناحية اخري في ذلك التاريخ. وعندما رحل الاستعمار تاركا وراءه جنوبنا الحبيب اقل اقاليم السودان حظا من التنمية والخدمات كان لحزبنا الوطني الاتحادي آنذاك قصب السبق في ترشيح الاشقاء الجنوبيين لعضوية اول برلمان في السودان وقد تحقق ذلك بالفعل ونحن فخورين به. وشارك الاخوة الجنوبيين في حكومة التحرير الاولي بقيادة حزبنا حزب الحركة الوطنية

وشغلوا اعلي المناصب الدستورية والوزارات في البلاد فكان السيد سرسيو ايرو عضوا مجلس السيادة كما انه السادة سانتينو دينق بولوين الير وغيرهم من القادة الجنوبيين من ابرز وزراء الحزب في ذلك الوقت. ان لقائنا الراهن ما كان متيسرا وما جاء من فراغ فلقد سبق ومهد له لقاء لندن في اكتوبر ١٩٨٦ ذلك اللقاء الذي كان مثمرا ومفيدا في تبادل وجهات النظر والاتفاق علي الخطوط الرئيسية ولقد تلت ذلك لقاءات مع وفد الحزب الاتحادي الديمقراطي في اديس ابابا تلك اللقاءات التي تمخضت عن مشروع اتفاق بين الحزب والحركة في ١٧ أكتوبر الماضي نجتمع الآن لوضعه في صيغته النهائية واعلانه)

واضاف الميرغني (ان ما حدث في الماضي وعبر اكثر من ثلاثين عاما لستم ولسنا مسؤولين عنه وهي آثار وتراكمات ورثناها من الماضي ولكننا جميعا مسؤلين عن ازالتها امام انفسنا ووطننا وامام التاريخ).

وقال جون قرنق (السيد مولانا محمد عثمان الميرغني.. ان هذه فرصة ان انقل ان الحركة تعمل بوضوح وانها حركة اصيلة وتعمل من اجل الامة السودانية ومن اجل السودان الجديد.. سودان المساواة والسلام والاستقرار.. اننا ننظر الي ان يكون الاتفاق فصلا جديدا لمعالجة مشاكلنا القومية والا يتكرر مرة اخري ما حدث.. ونؤكد مرة اخري احترامي ومشاعرنا للحزب الاتحادي الديمقراطي وتاريخه ونذكر للسيد علي الميرغني جهوده لتوحيد الشعب السوداني حيث كانت له الاغلبية ومع ذلك لم يستخدم هذه الاغلبية بما يتفق مع تعاليمه الدينية لانه كان يعرف حقائق الاوضاع في السودان :: اننا نتطلع ان تستمر هذه التقاليد للحزب الاتحادي الديمقراطي كما نتطلع لحل مشاكلنا. ان هذا الاتفاق يمثل خطوة صحيحة نحو السلام ونحن نقف الي جانبه.. ونسجل تقديرنا للمبادرة والشجاعة التي تحليتم بها ونامل من الآن فصاعدا في المساواة والعمل المشترك).

وامسك الزعيم الاتحادي بالقلم وقال بسم الله اوقع اعلاء لكلمة الله وفي ظل السلام تعلو كلمة الحق. بسم الله اوقع حقنا للدماء ووقفا للتخريب والدمار وحفاظا علي وحدة السودان.

ووقع جون قرنق باسم الحركة.

وانعقد المؤتمر الصحفي بعد التوقيع وقال قائد التمرد نحن ملتزمون بعدم الارتباط بقوانين دينية وان للحركة تصورها للسودان الجديد وان ننظر في امر الهوية فهل السودانيون عرب ام العرب سودانيين واذا اعتمدت عروبة السودان ماذا يفعل غير العرب؟؟ وتلك رسالة الحركة في السودان الجديد.. .

كان ما قاله العقيد قرنق محرجا للزعيم الاتحادي ولذلك وفي نفس المؤتمر الصحفي رد الميرغني بقوله ان الحزب الاتحادي قد حدد موقفه من قوانين سبتمبر وتطور نقاشنا امرها من خلال ما طرح من اراء وما يمكن ان يطرح بشانها في المؤتمر القومي الدستوري. ان للحزب الاتحادي ايضا توجهاته الثابتة والتي تختلف مع اراء الحركة وايضا هنالك اراء اخري لاحزاب اخري والجميع يستطيعون التعبير عنها في ظل النظام الديمقراطي الذي يعتمد علي لغة الحوار والرأي والرأي الاخر. ان السودان به قوميات وإن الاغلبية لها وضعها ولكن دون مساس بالاقليات وحقوقها وفي النهاية اننا في النظام الديمقراطي نتعامل بالحوار والاقناع وفي ظل النظام الديمقراطي نبني السودان الجديد.

وفي المؤتمر الصحفي كان السؤال للميرغني (هل صحيح ان الصادق المهدي رئيس الوزراء يعارض الاتفاق ويصف محادثات السلام باديس ابابا بانها خيانة؟؟) قال زعيم الاتحاديين (هذا غير صحيح لأن رئيس الوزراء اتصل بي صباح اليوم وهو يؤيد مبادرة السلام).

ان اليوم السادس عشر من شهر نوفمبر ١٩٨٨ قد شهد توقيع ما يسمي بمبادرة السلام السودانية وجاء في الديباجة (ان الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان والحزب الاتحادي الديمقراطي بعد حوار وطني صريح ومخلص توصلا في هذا المنعطف الخطير في مسيرة بلادنا الي ابرام هذا الاتفاق واعلانه الي جماهير شعبنا كافة. وبما ان قيام المؤتمر القومي الدستوري ضرورة وطنية ملحة توجب علي كافة القوي السياسية السودانية العمل الدؤوب والمخلص لتهيئة المناخ الملائم لقيام المؤتمر توصل الطرفان الي الاقتناع التام بان العوامل الاساسية والضرورية لتهيئة المناخ هي:

١ ـ بما ان الموقف الثابت للحركة هو الغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ واستبدالها بقوانين ١٩٧٤ الا انها في هذه المرحلة وانطلاقا من حرصها علي قيام المؤتمر الدستوري توافق علي تجميد مواد الحدود وكافة المواد ذات الصلة المضمنة في قوانين سبتمبر ١٩٨٣ وان لا تصدر اية قوانين تحتوي علي مثل تلك المواد وذلك الي حين قيام المؤتمر الدستوري والفصل نهائيا في مسالة القوانين.

٢ ـ الغاء كل الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الاخري والتي تؤثر علي السيادة الوطنية.

٣ ـ رفع حالة الطوارىء.

٤ ـ وقف اطلاق النار

ب ـ تشكيل لجنة تحضيرية قومية لتقوم بالتمهيد والاعداد لانعقاد المؤتمر القومي الدستوري ولوضع جدول اعماله وتحديد مكانه واجراءات انعقاده وتعقد اللجنة اجتماعها الاول حال تشكيلها.

ج ـ اتفق الطرفان علي ان يعقد المؤتمر القومي الدستوري في مكان تقرره اللجنة التحضيرية القومية حيث تتوفر كل [illegible] التي ترضي الاطراف المعنية.

د ـ اتفق الطرفان علي ضرورة انعقاد المؤتمر القومي الدستوري في تاريخ ١٩٨٨/١٢/٣١ في حالة تنفيذ البنود الواردة ذكرها في هذا الاتفاق بما يرضي الاطراف المعنية.

هـ ـ يناشد الطرفان كافة القوي السياسية السودانية ضرورة الانضمام الفوري لهذا الجهد الوطني المخلص من اجل السلام واستقرار البلاد.

بعد يوم واحد من وصول الميرغني من العاصمة الاثيوبية وتوقيعه لاتفاق السلام مع قرنق اطلق صاروخ من طراز سام ٧ السوفيتي الصنع نحو طائرة عسكرية كانت تقل عبدالماجد حامد خليل وزير الدفاع والفريق اول فتحي احمد علي قائد الجيش وعددا من كبار الضباط

كانت الطائرة في لحظات الاقلاع من مطار واو وكان العسكريون في زيارة لبحر الغزال ولولا براعة قائد الطائرة التي استطاع الهبوط سريعا في المطار لهلك الجميع.

كان ذلك الصاروخ اول ما عكر مياه اتفاقية الميرغني قرنق وقال بعده رئيس الوزراء الصادق المهدي ان ما حدث يؤكد عدم جدية المتمردين في طلب السلام [illegible] فان

التمرد لا يملك ارادته ولا تتوحد كلمته.

ولكن الميرغني المفعم بالنصر وبالاستقبالات التي اخرج مواكبها الاتحاديون واليساريون يوم قدومه قال وهو يعلق علي اطلاق الصاروخ (ان احدا لم يقل ان الحرب انتهت وان القتال توقف)

ودعم عبدالماجد حامد خليل مقولة الميرغني فقال (ان الحادث الهجومي الذي تعرضت له الطائرة التي اقلته والوفد المرافق لمدينة واو لا يشكل عائقا امام عملية السلام او اجهاضا لمساعيها وان المؤسسة العسكرية لا زالت عند موقفها من ان الحرب ليست هي الوسيلة التي تحقق السلام وان الحل السلمي ما يزال هو خيار المؤسسة العسكرية لحل مشكلة الجنوب)

كانت المفاجأة ان اصدرت حركة التمرد بيانا في يوم الاثنين ٢١ نوفمبر ١٩٨٨ نفت فيه ان تكون وراء اطلاق الصاروخ علي الطائرة العسكرية في واو وحملت الامر لاعداء السلام لاجهاض المبادرة وقالت ان نفس القوي التي اطلقت النيران علي منزل الميرغني تهدف الي اغتيال انصار السلام امثال الفريق عبدالماجد حامد خليل وعبر قرنق عن ارتياحه لنجاة عبدالماجد ووصفه بانه صديق حميم.

وقال بيان التمرد ان رئيس الوزراء الصادق المهدي لا يريد اي حوار مع الحركة الشعبية ما لم يشعر انه في موقف لاملاء شروطه.

وبعد الشد والجذب صدر بيان عن القيادة العامة معلنا ان الصاروخ سام ٧ اطلقه احد اعضاء التمرد وان جون قرنق قد هنأه وتمت ترقيته مكافاة علي ذلك وقال البيان انه يؤكد هذه الحقيقة دون نيل او تشكيك في خيار السلام

لم يكن ذلك الصاروخ هو الاول من نوعه والذي يطلقه المتمردون لاثبات انهم يفاوضون ان لجاوا الي التفاوض من موقع القوة ففي العهد الانتقالي حينما ملأ قرنق الدنيا ضجيجا بقوله انه بصدد ارسال رسالة للسلام الي الحكومة الانتقالية جاءت الرسالة تقول ان التمرد قد احتل مدينة الناصر.. وبعد الانتخابات العامة في عام ١٩٨٦ والتي كانت تقول للتمرد ان اهل السودان قد اتفقوا علي حسم خلافاتهم عبر صناديق الاقتراع اطلق المتمردون صاروخا علي طائرة الخطوط الجوية السودانية في ١٦ اغسطس ١٩٨٦ وبعد ذلك جدد التمرد هجماته علي طائرات الاغاثة فاسقط احداها بصاروخ.

ان من يتعامل باطلاق الصواريخ لا يمكن ان نطلق في اتجاهه حمائم السلام البيضاء.

كانت مجهودات القوي السياسية في السودان للاتفاق مع حركة التمرد واقناعها بالسلام لا مثيل لها في اي صراع دار في العالم .. لقد تحرك السودانيون جميعا افرادا وجماعات احزابا وحكومات ولكن قرنق كان يريد ان يحقق اهدافه بالقوة.

تحرك فاروق محمد ابراهيم يحمل رسالة سلام في التجمع في ١٦ مايو ١٩٨٥ ثم اجتمع التجمع مع التمرد في ٢٣ مايو ١٩٨٥ واجتهد الدكتور الجزولي دفع الله رئيس الحكومة الانتقالية ليخاطب قرنق في مايو ١٩٨٥ ثم اصدر مجلس الوزراء الانتقالي بيانا عن اهمية السلام مع التمرد في أغسطس ١٩٨٥ ثم سافر الدكتورنيسير محمد علي يحمل رسالة سلام في سبتمبر ١٩٨٥ وفي نوفمبر ١٩٨٥ جدد رئيس الحكومة الانتقالية جهود السلام مع التمرد رغم خدعة الناصر وفي عام ١٩٨٦ جدد التجمع الحوار مع المتمردين لاكثر من مرة في فبراير وفي يونيو وحينما اصبح الصادق المهدي رئيسا للحكومة التقي بزعيم التمرد في ٣٠ يونيو ١٩٨٦م.

واجتمعت كتلة الاحزاب الافريقية الممثلة في البرلمان بقيادات التمرد فيما عرف بمنبر اديس ابابا. ثم كانت ندوة امبو التي شارك فيها سياسيون ونقابيون واكاديميون.

ولكن التمرد كان يتعامل مع الجميع باطلاق الصواريخ وحينما ينجو وزير الدفاع من الموت باعجوبة يبعث له الدكتور قرنق مهنئا ان الحمد لله علي السلامة!!

ولكن ما هو موقف حزب الامة من مبادرة الميرغني.. وما هو موقف حزب الامة من مبادرة السلام السودانية؟ ان الحزب نظر الي تلك المبادرة نظرة من يري الحريق يقترب من عرشه.. ان الاتفاق بين الاتحاديين وكتلة الاحزاب الافريقية التي ستتوحد تحت رايات قرنق تعني انفراد هذا التحالف بالحكم تماما كما فعل الازهري في اول انتخابات سودانية.

كان الاتحاديون يضغطون علي رئيس الوزراء لتصدر حكومته بيانا بتأييد المبادرة والالتزام بالجوانب التنفيذية لارساء السلام ولكن رئيس الوزراء قرر أرسال وزير الخارجية ووزير الدفاع الي العاصمة الاثيوبية للاتصال بالتمرد قبل اصدار بيان التأييد. وكان الاتحاديون يتهمون حزب الامة بالمراوغة .. ان حزب الامة قد اعترض علي توصية بمساندة مبادرة السلام السودانية في مؤتمر الاحزاب الافريقية بالقاهرة وتخلف عن الحضور في اجتماع عقدته احزاب التجمع لمساندة المبادرة بدار المهندس بالخرطوم.

وفي صباح الاربعاء ١٤ ديسمبر ١٩٨٨ عرض رئيس الوزراء مبادرة السلام السودانية لامتحان عسير اذ قدم الصادق المهدي بيانا امام الجمعية التاسيسية يقترح فيه تفويضه لاتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لعقد المؤتمر الدستوري في موعده ٣١ ديسمبر ١٩٨٨م.

ان هذا البيان يعني قبول ميعاد انعقاد المؤتمر الدستوري فحسب ولا يتضمن اعترافا بجميع بنود المبادرة وقدم الاتحاديون اقتراحا مضادا لتأييد المبادرة بكل بنودها وسقط اقتراح الاتحاديين ولكن الاتحادي الديمقراطي لم يكن يعمل وحده لم يكن يقبل هزيمة المبادرة في الجمعية. ووجدوا الفرصة حينما زادت الحكومة الاسعار. في يومي ٢٧ و ٢٨ ديسمبر ١٩٨٨ كانت المظاهرات الشعبية تخرج للاعتراض علي قرارات زيادة الاسعار في المواد الضرورية كان من الواضح ان الاتحاديين واليساريين وكتلة الاحزاب الافريقية قد بدأوا الضغط علي الحكومة وطمعت هذه القوي في اعلان العصيان المدني وطالبت بحل الجمعية التاسيسية.

ان الجمعية التي رفضت تاييد المبادرة يجب ان تذهب ولاحت اشباح الانتفاضة من جديد.. ان احزاب التجمع الوطني ونقاباته اصبحت الآن مع الميرغني ضد الصادق المهدي بعد ان أصبح الصادق قريبا من الجبهة الاسلامية.

واستجاب الصادق المهدي سريعا للضغوط وفي مساء الثلاثاء ٢٧ ديسمبر ١٩٨٨ نقل التلفزيون تصريحا للصادق يقول فيه (ان مبادرة السلام السودانية التي وقعها الحزب الاتحادي الديمقراطي مع الحركة في ١٦ نوفمبر ١٩٨٨ قد خلقت جسر تفاهم بين الاطراف المعنية وشكلت اساسا للتجاوب الداخلي والخارجي بسيكون له الأثر الايجابي لدفع عملية السلام. وفي هذا الاطار فإن ما تم في الجمعية التاسيسية من تصويت بتكليفي لاتمام عملية السلام وعقد المؤتمر الدستوري في ٣١ ديسمبر ١٩٨٨ لا يعني اسقاط المبادرة التي وقعها الحزب الاتحادي الديمقراطي بل في الواقع يعني الاستناد عليها وعلي ماسبقها بيد ان هناك نقاطا تتطلب البحث والايضاح من اللجنة المشتركة وهي مسائل ينبغي التشاور حولها مع

الحركة الشعبية للاتفاق بشأنها وفي هذا السياق ساقوم فورا باستكمال الاجراءات الضرورية لعقد المؤتمر الدستوري وأناشد الاحزاب والقوي السياسية والرأي العام السوداني مناصرة قضية السلام. ولنذكر جميعا اننا نمر بمنعطف تاريخي هام يتطلب منا توحيد الكلمة وحشد الطاقات من اجل السلام والله ولي التوفيق.)

ولكن استجابة الصادق المهدي لم تكن كافية ان ضعفه الظاهر قد اغري خصومه بالضغط عليه حتي النهاية.

وفي مساء الاربعاء ٢٨ ديسمبر ١٩٨٨ اصدر الاتحادي الديمقراطي بيانا انسحب فيه من الحكومة ودعا اتحاد نقابات عمال السودان الي اضراب مفتوح واتحاد الموظفين ونقابات المهنيين والفنيين والكتبة وامناء المخازن وموظفي البنوك.

وتم تنفيذ الاضراب في صباح الخميس ٢٩ ديسمبر ١٩٨٨م وبدأ واضحا ان اغلبية المقاعد في البرلمان التي تشكل حكومة حزب الامة وحزب الجبهة الاسلامية هذه الاغلبية غير قادرة علي ضبط الشارع.

ان انسحاب الاتحاديين من الحكم واضراب النقابات عن العمل كان يهدف الي تغيير التركيبة الحاكمة حتي يتم فرض مبادرة السلام السودانية.

وجاء بيان الاتحادي الديمقراطي الذي اعلن فيه الانسحاب من حكومة الوفاق مطالبا بالغاء الزيادات التي طرأت علي اسعار السكر والضرائب الجديدة التي فرضتها الحكومة في ٢٦ ديسمبر ١٩٨٨ ومعالجة ضائقة المعيشة ومعاناة الجماهير واتخاذ التدابير اللازمة لتمليك الجماهير السلطة باجراء الانتخابات للمجالس المحلية والاقليمية.

ونادي البيان بتشكيل حكومة مصالحة وطنية تعمل علي تحقيق السلام وتنفيذ مبادرة السلام السودانية والاعداد للانتخابات العامة.

وهكذا أصبحت مبادرة السلام السودانية هي الحدث الضخم الذي اثر في تاريخ السودان وتسبب في انهيار عهد التعددية الثالث.

أن الحكومة التي نادي الاتحاديون بتكوينها بعد انسحابهم من الحكم وبعد اضراب النقابات قد دعم تكوينها قادة القوات المسلحة في مذكرتهم المشهورة.. انهم نفس القادة الذين اطلق قرنق عليهم الصاروخ في واو.

آدم السوداني كيف يعود إلى الجنة

بمذكرة قيادة القوات المسلحة بدأ وكأن الطريق قد أصبح مفتوحاً لتنفيذ مبادرة السلام السودانية و بالفعل فقد سارع الصادق المهدي إلى حل حكومة الإئتلافية مع الجبهة الإسلامية وكوّن حكومة الجبهة الوطنية المتحدة التي شملت بالإضافة إلى حزب الأمة الحزب الإتحادي الديمقراطي والحزب الشيوعي وأحزاب الكتلة الافريقية الموالية لقرنق ونقابات التجمع .

ولكن تدخل قيادة الجيش بتلك الصورة الواضحة في السياسة السودانية كان له ما بعده. لقد أصبح البرلمان العوبة في يد الجيش ولكن من الذي قال أن الجيش يشكل تياراً فكرياً وسياسياً واحداً.

إن قيادة الجيش التي صاغت مذكرة جعلتها أقرب إلى السلام مع قرنق قد إنقلب عليها ضباط آخرون في ٣٠ يونيو ١٩٨٩ بحجة أن ذلك السلام قد كان استسلاماً.

ودخلنا في عهد الإنقاذ الوطني ومازال السؤال مطروحاً بعد نهاية التعددية الحزبية الثالثة :كيف يعود آدم السوداني إلى الجنة .؟؟

إن المواطن في هذا البلد قدشقى إما شقاء ... سال عرقه تدفق دمه أزهقت روحه بين فوضى الأحزاب واستبداد النظم الشمولية. وما زال آدم السوداني يحلم بدولة حرة كريمة لاتضعفها الفوضى الحزبية ولا يقعدها استبداد الحكم الشمولي .

إننا نحتاج إلى دولة توفق بين الحرية وهيبة السلطة. هذه الدولة لن تصنعها عقلية شيوخ القبائل لقد تحولت أحزاب السودان كلها الى قبائل وتحول الزعماء إلى فراعين إلى قياصرة وأكاسرة ...كل منهم مثل شاه إيران يكشف الحقيقة المرة بعد فوات الأوان وحينما تشتد ثورة الجماهير ضده يحلق فوق طهران بطائرة خاصة ويقول مذهولاً (هل كل هؤلاء الناس يهتفون ضدي ؟؟)

إن الفردية في هذا البلد قد تسببت في كل الكوارث وسمعنا الجماهير المضللة تهتف (عاش أبوهاشم) (عاش الصادق أمل الامة) وآمال الأمم ينبغى ألايرتبط تحقيقها بفرد مهما كانت قداسته ومحبته.

إن آمال الأمم وانتصاراتها لو كانت رهينة بالأفراد لنال الانبياء الخلود !!

ويعود آدم السوداني إلى الجنة حينما يتم بفضل التوعية اليومية الكثيفة تكسير الأصنام البشرية بفأس إبراهيم

لقد حول زعماء السودان ثمرات التعددية الحلوة الى حنظل يكوي حلوقنا حينما أصبحت الأحزاب ساحة ضيقة للنفوذ الفردي الأسري، والعشائري وفي مثل هذه الساحة لابد أن تفر القيم العليا فرار السليم من الأجرب .. إن شجرة الخلد التي حلم بها آدم الفرد قد أخرجته من الجنة وكل زعماء السودان فقدوا سلطانه حينما أرادها كل منهم كاملة لنفسه لايشاركه فيها ذكي أو مخلص أو تقي نقي . إن من يحلم بالخلود في السلطة لن يجد إلا مقبرة المنفى الضيقة. إن الجماهير في السودان قد أعطت قيادتها وأحزابها إخلاصاً بلا حدود ولكنها لم تكسب إلا الضياع .

نعم فحينما تحترف الجماهير بنيران الحكم الشمولي تسارع إلى رمضاء الأحزاب وهكذا يبدد العمر من (كي لي كي) من كي النيران الى كي الرمضاء !!

ولذلك فإن السودان يحتاج الى قيادات تسير على طريق محمد عليه الصلاة والسلام رفض أن يقال له يا سيدنا بن سيدنا وقال (لاتعظموني كما تعظم الأعاجم ملوكها ..إنما أنا عبد .يجلس كما يجلس العبد ويأكل كما يأكل العبد) كان صارماً وهو الرسول الحاكم حتى أخرج بلحة من بلح حفيدة الحسن التقطها الصغير من بلح الصدقة وقال (كخ كخ انها لاتجوز لمحمد ولا لآل محمد) إنه الحفاظ على المال العام .

كان صارماً في تطبيق القوانين وقال (إنما اهلك من كان قبلكم من الأمم إنهم كانو إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقامو عليه الحد.. والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها)

كان لايأكل حتى يجوع وإذا أكل لايشبع ويمضي الشهر والشهران ولاتوقد في بيته نار يعيش أهله على الأسودين الماء والتمر.

وهذا هو طريق العودة عودة آدم السوداني إلى الجنة.

السودان اليوم وفي كل يوم يحتاج إلى حكم ينفعل بقيم الدين الحقيقية فيطعم أهله من الجوع ويحميهم من الخوف ﴿ فليعبدوا رب هذا البيت * الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف ﴾. السودان يحتاج إلى حكم يكفل الحد الأدنى من العيش الكريم للطبقات الضعيفة من شعبه إذ لاتكفي الشعارات المرفوعة وحدها بل لاتكفي حتى الشعائر إذا فشل الحكم في توفير ماعون الطعام، ماعون الشراب، ماعون الدواء وفي سورة الماعون يربط القرآن التكذيب بالدين بسلب حقوق الإنسان حقوق الضعفاء ﴿أرأيت الذي يكذب بالدين * فذلك الذي يدع اليتيم * ولايحض على طعام المسكين* فويل للمصلين* الذين هم عن صلاتهم ساهون * الذين هم يراءون * ويمنعون الماعون ﴾

ويحتاج آدم السوداني إلى قيادة زاهدة قدوة متجردة ونموذجية كتلك التي تحدثت عنها سورة الإنسان ﴿ ويطعمون الطعام علىٰ حبه مسكيناً ويتيماً وأسيرا * إنما نطعمكم لوجه الله لانريد منكم جزاءً ولا شكورا ﴾

إنه طريق واضح ولكنه شاق . والصبر والزمن كفيلان بصنع المعجزات

حينما نقول ان آدم السوداني يعود الي الجنة بطريق واضح لا تعرقله الاشواك وذلك هو طريق رسول الرسالة الخاتمة فان هذا القول لا يدخل في باب البحث عن المثال الذي لا يتحقق وانما هو الوعد الالهي بان يرث الصالحون الارض (ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر ان الارض يرثها عبادي الصالحون)..

والصلاح في السياسة السودانية سهل ان تمسكت الطليعة المسلمة في هذا الوطن بما ظلت تدعو اليه لما يقارب النصف قرن من الزمان..

(تركت فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا ابداً كتاب الله وسنة رسوله عضو عليهما بالنواجز)..

وهذا هو الطريق الذي افنت فيه الطليعة المسلمة زهرات شبابها واعمار كهولها وبمثل هذا البذل يترسخ نهج الطليعة وتنال الاحترام حينما تسير الاحياء علي درب الشهداء ونرفع ونعيش (فلنكن اول من يضحي وآخر من يستفيد) حينما نرفض عقلية الغنائم لان مثل هذه العقلية هي التي حولت النصر الي هزيمة يوم احد.. حينما نرفض غرور الكثرة لان مثل هذا الغرور قد جعل المسلمين يفرون من العدو يوم حنين وبقي الرسول القائد وحده وحوله قلة قليلة ينادي (انا النبي لا كذب انا ابن عبد المطلب)..

وترث الطليعة المسلمة الارض حينما تكون رحيمة بالناس ترفض الثار والانتقام تقتبس من انوار المصطفي الحبيب الذي سمع احد اصحابه يقول يوم فتح مكة (اليوم يوم الملحمة) فقال لا يا سعد (بل اليوم يوم المرحمة)..

أن الشعب السوداني وخاصة في قطاعاته المستنيرة قد اعطي الاسلاميين اكثر من ذاك الذي طلبوه.. دفع بفلذات اكباده في المدارس والمعاهد والجامعات كي يؤيدوا ويدعموا البرنامج الاسلامي وحتي حينما كانت الجبهة الاسلامية القومية خائفة من فقدان دوائر الخريجين في آخر انتخابات برلمانية او خائفة من ان تقاسمها فيها تنظيمات واحزاب اليسار فان الطليعة المثقفة اعطت ثقتها لمرشحي الطليعة المسلمة في الجنوب والشمال في الشرق والغرب..

ان الجبهة الاسلامية قد رفضت في «مذكرتها للمجلس العسكري الانتقالي تخصيص دوائر للخريجين لانها كانت تخاف من ان تكون مشاركتها في نظام مايو الاستبدادي دافعا للقطاعات المستنيرة لمحاسبتها عبر صناديق دوائر الخريجين.. ولكن المجلس العسكري بافقه الواسع خصص دوائر للخريجين واكتسحتها الجبهة الاسلامية بفضل تفهم القطاعات المستنيرة الم اقل لكم ان الشعب يعطي الطليعة المسلمة أكثر مما تتوقعه هي!!!

اذا فمن حق شعبنا ان نرد له الجميل ان نكون اول من يضحي وآخر من يستفيد وان نتعلم من تجارب الحكومات التي اسقطتها المكايدات لبعضها البعض وعقلية الغنائم ونهب المال العام والتعدي علي الحريات والاستسلام للأجنبي وللتمرد والرهان علي الامية والجهل والمرض..

نعم نريد ان نكون اول من يضحي وآخر من يستفيد وهذا لا يكون واضحاً الا اذا عاش الاحياء بنفس عطاء الشهداء.. ان الازهار البرية الان تتفتح فوق قبور الدكتور محمد احمد عمر والشيخ العبيد ختم والمهندس صبيرة والدكتور عوض عمر وغيرهم جاهدوا مقبلين غير مدبرين

ولذلك فنحن نريد ان يكون عطاء الاحياء مساوياً لعطاء الشهداء..

نعم لابد ان يكون عطاء الاحياء مساوياً لعطاء الشهداء وبعد ذلك فان روح الطليعة سوف تسري في كل الجماهير وتتم هزيمة القوي القديمة..

ان الاحزاب التقليدية الطائفية والقوي العنصرية قد فقدت بريقها وكل احزاب السودان ما زادت اصواتها عن الاربعة مليون صوتا في آخر انتخابات اذاً فاين بقية الملايين في بلد يقترب عدد سكانه من الثلاثين مليوناً؟؟

ان الملايين الصامتة سوف تدعم البرنامج الاسلامي لو كان الاحياء في عطاء الشهداء..

ان الشعب السوداني يقدر العطاء وكلما اقتربنا منه شبراً اقترب منا ذراعا وعلينا ان نتذكر ان هذا الشعب هو الذي بذل حبه لآل الميرغني وآل المهدي وآل اسماعيل الولي لان الآباء الاوائل كانوا اول من اعطي وآخر من استفاد..

منهم من بذل العرق وجاهد في الصحاري والجبال والغابات لنشر الاسلام ومنهم من رفع رايات الكفاح ضد استبداد الاجنبي حتي حرر الوطن..

ولكن حينما خذل الابناء مسيرة الآباء والاجداد انفض الناس وما عادوا يخضعون لوعود بجنة غير مضمونة!!!!!

انها جنة السياسيين التي كانوا يوزعونها لآدم السوداني بالامتار ويحلم هو بها في الآخرة والسادة يعيشون بعرقه في جنات الدنيا.. القصور علي النيل والمزارع والحقول بلا حدود.. والتعليم في اوربا..

ويبقي آدم متخلفاً يغطي جسده المنهك في مزارع القطن بقماش الدمور ويقتات علي كسرة الذرة المرة ويحلم بالجنة..

ان اهل السودانيين اصحاب وعد قرآني بجنة عرضها السماوات والارض كما بشرتهم بذلك سورة الواقعة...

فقد روي من حديث جابر بن عبد الله عن الرسول صلي الله عليه وسلم لما نزلت اذا وقعت الواقعة ذكر فيها ثلة من الاولين وقليل من الآخرين قال عمر يا رسول الله ثلة من الاولين وقليل منا؟؟ قال فامسك آخر السورة سنة ثم نزل (ثلة من الاولين وثلة من الآخرين) فقال رسول الله صلي الله عليه وسلم (يا عمر تعال فاسمع ما قد انزل الله ثلة من الاولين وثلة من الآخرين. الا وان من آدم اليّ ثلة ولن تستكمل ثلتنا حتي نستعين بالسودان من رعاة الابل ممن شهد ان لا اله الا الله وحده لاشريك له)..

اذاً فعلي الطليعة المسلمة ان تسوق نفسها وتسوق الشعب كله الي نعيم سورة الواقعة بالقيادة القدوة بالطليعة الزاهدة بدولة المؤسسات بتحكيم الشوري بالراي والراي الآخر والراي المعارض بالعدل الاجتماعي الذي يراعي الاولويات فلا تكون الآبار معطلة والقصور مشيدة بالتواصي بالحق والصبر..

بسم الله الرحمن الرحيم

(والعصر* ان الانسان لفي خسر* الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات* وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر)..صدق الله العظيم

محمد طه محمد احمد